الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان-

كلية العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

إستراتيجية التنمية الريفية في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

من إعداد : معتصم نورية

تحت إشراف: بونوة شعيب

2006-2005

المقدمة العامة

1-المقدمة:

تبنت الدول النامية قبل سنوات السبعينات إستراتيجية تنمية اقتصادية ترتكز على التصنيع السريع من أجل رفع معدل الدخل الفردي وكذلك تغيير هياكل الإنتاج من خلال تخفيض حصة القطاع الزراعي ورفع حصة قطاعي الصناعية والخدمات في الدخل الوطني بينما الجوانب الاجتماعية كتخفيض نسبة الأمية، التهميش والفقر من خلال رفع الاستثمار في التعليم والصحة وتمكين الجمهور من المساهمة في بناء المؤسسات الديمقراطية فقد تم إهمالها من طرف الاقتصاديين وأصحاب القرار، مما جعل هذه المشاكل تنفجر في العديد من الدول النامية وتكون أكثر حدة في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، ذلك لأن أغلب هذه الدول ركزت في برامجها التنموية على تنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية.

الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت من هذه المشاكل، فانخفاض الدخل الفردي، وارتفاع نسبة البطالة التي يتولد عنها مشكل أشد خطورة وهو الفقر الذي ينتشر على نطاق واسع في المناطق الريفية فمن من بين ثمان ملايين شخص فقير في الجزائر يعيش النصف منهم في الوسط الريفي[1]، هذه المشاكل ازدادت تفاقما خلال سنوات التسعينات بسبب تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي في الجزائر وبفعل هجرة طاقات بشرية كبيرة من الأرياف نحو المدن للبحث عن مناصب شغل دائمة وكذلك بسبب الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة.

تواجه الجزائر إشكالية الإسراع في الإصلاحات للانتقال الى اقتصاد السوق بنجاح مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي غير المستقر خاصة في الأرياف وبهذا فان انبثاق مسألة التنمية الريفية في السياق الوطني الراهن للبلاد ليس صدفة بل هو ناتج عن التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة ونابع كذلك من ضرورة التكيف مع متطلبات التحول الى اقتصاد السوق والحد من آثاره الاجتماعية السيئة.

[1] Ministère de L'Agriculture, http://www.minagri.dz

إن السياسات التي مر بها الريف الجزائري حتى الآن أهملت أنشطة اقتصادية عديدة موجودة في الريف ووجهت الدعم بشكل حصري أو شبه حصري في مجالات محددة باعتبارها مفيدة من وجهة نظر الاقتصاد الوطني مثل الفلاحة وهذا في إطار برامج قطاعية لا تأخذ في الحسبان خصائص الريف وتركيبته الاقتصادية والاجتماعية، تميزت هذه الاستثمارات أيضا بكونها مقررة على المستوى المركزي وهي عبارة عن أغلفة مالية تأتي كإسعاف للأوضاع القائمة، وتفتقد في توجيهها الى فعالية الاستعمال ودوام آثارها.

وعليه فانه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون الاستفادة من الموارد الاقتصادية للأقاليم الريفية، فالمناطق الريفية تتوفر على موارد طبيعية وثقافية لم تستغل بعد وطاقة بشرية كبيرة تريد الدخول الى سوق العمل، فهذه الموارد إذا ما استغلت بشكل جيد ستساهم في خلق فرص جديدة للشغل وإنعاش الاقتصاد الريفي الذي يمكن أن يشكل مستقبلا جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني ويساهم في القضاء على مظاهر الهشاشة الاجتماعية والفقر والبطالة.

نظرا لأهمية تنمية الوسط الريفي في إطار السياق العام للتنمية الإقتصادية وخلق نشاطات وفرص اقتصادية جديدة يجب تبني استراتيجية تنموية تتكيف مع خصائص هذا الوسط وتركيبته الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تحسين الخدمات العامة خاصة في مجال إمدادات الماء، الإسكان، حماية البيئة وتحقيق التنمية البشرية من خلال الاستثمار في مجال الصحة والتعليم وخلق مناخ مشجع للاستثمار الخاص.[1]

2-الإشكالية:

إن الإقصاء الذي عرفته المناطق الريفية في ظل السياسات التنموية المنتهجة خلقت عدة مشاكل في الوسط الريفي كما أن الأزمة الأمنية خلال العشرية الأخيرة زادت من حدة هذه المشاكل، غير أن الاستقرار السياسي النسبي الذي عرفته الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة جعلها تفكر في إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة بعث المناطق الريفية من

---

[1] http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20115780~menuPK:34466~pagePK:64003015~piPK:64003012~theSitePK:4607,00.html

خلال دعم النشاط الزراعي وفك العزلة عن المناطق الريفية وعليه فالمشكل المطروح هو:

هل يجب على الجزائر في إطار إنعاش اقتصادها اعتماد استراتيجية تنمية ريفية لإعادة بعث هذا الوسط والنهوض به؟

للإجابة على هذه الإشكالية، لابد من الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية: (فرضيات الدراسة).

- التنمية هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية يمكن تحقيقها من خلال إدماج بعديها الاقتصادي والاجتماعي معا وليس تفضيل أحدهما على الآخر في إطار استراتيجية تنموية تتوافق مع ظروف البلدان النامية والموارد المتاحة لديها.
- يعتمد الوسط الريفي في تنميته على النهوض بالنشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط الأساسي السائد في الريف مع التنمية بالموازاة النشاطات غير الزراعية الخالقة للدخول.
- يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات التي تخلق قيمة مضافة ومناصب شغل من هنا تظهر أهمية دعم الاقتصاد الريفي للوصول الى هذه الأهداف.
- إن التقييم المنهجي لآثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الوسط الريفي يواجه صعوبة الإلمام بشكل كافي بالنتائج وكذلك تقسيم الأموال الموجهة للتنمية الريفية في عدة قطاعات، لذا يستدعي الأمر منا دراسة حالة.

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مسألة التنمية الريفية كونها أصبحت تشكل رهانا استراتيجيا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ذلك لأن توجيه الاهتمام نحو تنمية الاقتصاد الريفي يشكل حلا لعدة مشاكل مرتبطة بهذا الوسط، وتمتد آثارها الى المناطق الحضرية كما تهدف الدراسة أيضا الى تحليل أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تنمية المناطق الريفي من خلال تقييم نتائجه.

4-منهجية الدراسة:

نظرا لكون طبيعة موضوع البحث تندرج ضمن اقتصاد التنمية، فقد تطلب منا الأمر التعرض للطرح النظري لمسألة التنمية الريفية من خلال تقديم مختلف مفاهيمها والعناصر المكونة لها وسبل تحقيقها.

وحتى نتمكن من التشخيص الجيد للحالة المدروسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بتقديم نظرة إجمالية على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ومن ثم تحليل أثره على تنمية الوسط الريفية والتعرض لمختلف السياسات التي مر بها الريف الجزائري والآفاق المستقبلية لتحقيق تنمية ريفية مستدامة.

5-الخطة المتبعة في البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية سوف نقسم البحث الى أربعة فصول:

تناولنا في الفصل الأول نظريات التنمية الإقتصادية، حيث قسمنا هذه النظريات إلى نوعين من النظريات؛ الأولى تحلل التنمية من وجهة نظر اقتصادية وإنتاجية، والثانية منها تحلل التنمية من وجهة نظر ثقافية نفسية، تعالج هذه النظريات التغيرات في حياة الأفراد، هياكل الإنتاج، الاستهلاك، توزيع الدخول، عمل الهيئات السياسية والاجتماعية وكيفية تقسيم القدرة الشرائية بين المواطنين، وتطرقنا في آخر هذا الفصل الى الاستراتيجيات التي يمكن الاختيار بينها لتحقيق التنمية، ويهدف هذا الفصل الى تحديد الأساس النظري للتنمية.

أما في الفصل الثاني فتعرضنا من خلاله الى المفاهيم النظرية للريف والتنمية الريفية، ثم محاولة تحليل أبعاد وعناصر التنمية الريفية الريف، النشاطات السائدة في الوسط الريفي ودورها في تنميته وفي الأخير تبيان دوافع الاهتمام الدولي بالتنمية الريفية والعناصر الإستراتيجية التي اقترحتها المنظمات الدولية في مجال التنمية الريفية.

تناولنا في الفصل الثالث التنمية الريفية في الجزائر، فبينا في البداية الإطار النظري لسياسة الإنعاش الاقتصادي، ثم تعرضنا الى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وأثره في الوسط الريفي وفي الأخير تطرقنا لواقع الريف في الجزائر والمشاكل التي لتزال عالقة ومن ثم بروز أفاق مستقبلية لحل هذه المشاكل وتفعيل الاقتصاد الريفي.

الفصل الرابع والأخير يمثل دراسة حالة التنمية الريفية في ولاية معسكر في إطار ما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث استعرضنا مختلف المشاريع التي استفادت منها الولاية في إطار هذا البرنامج مع التركيز على البرامج التي مست المناطق الريفية.

وأخيرا الخاتمة النهائية والتي تم تخصيصها للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، و تقديم بعض المقترحات التي نرى أنها يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الريفية.

حدود البحث:

تعتبر مسألة التنمية الريفية جديدة في الجزائر وبذلك فان المعلومات المتوفرة عن مكونات الاقتصاد الريفي والمشاكل المرتبطة به قليلة وترتكز في غالبها على القطاع الزراعي، كما أن دراسة حالة معينة يستلزم وعي كاف من طرف موظفي الحكومة وهذا ما لم يتوفر لدى مديرية المصالح الفلاحية للولاية بسبب عدم وجود قاعدة بيانات متجانسة، يمكن اللجوء إليها عند الحاجة وكذلك حجب بعض المعلومات خاصة تلك المرتبطة بسوء التسيير.

الفصل الأول:

نظريات التنمية.

مقدمة الفصل

أصبحت التنمية الإقتصادية اليوم من الكلمات المتداولة في الأوساط الإقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ورغم إجماع معظم الاقتصاديين على اعتبارها التقدم والتحسن في كل شيء غير أن طريقة تحقيقه تختلف من زمن إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وقبل تناول أي مسألة من مسائل التنمية يجب التفرقة بين النمو الاقتصادي (La Croissance Economique) والتنمية الاقتصادية (Le Développement Economique)، ففي مرحلة إنشاء الفكر من طرف رواد التنمية، النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية كانا مترادفين، ورغم أن شومبيتر فرق بين المصطلحين قبل الحرب العالمية الأولى[1]، بقي مصطلح النمو أكثر استعمالا حتى الحرب العالمية الثانية.

فالنمو هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، بينما تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج، تغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط وهذا ما يجعل التنمية الاقتصادية لا تقتصر فقط على التغير الكمي بل تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي.

لقد أعادت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 وكذا المشاكل التي عانت منها دول العالم الثالث عقب استقلالها الى التنمية أهميتها الكبرى، فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه معظم الدول النامية ليس كافيا ما لم يعزز باستقلال اقتصادي هذا ما جعل الدول النامية تسعى إلى إعادة بناء اقتصادياتها ومجتمعاتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك باعتماد فلسفات اجتماعية واقتصادية مختلفة تتوافق مع اديولوجيتها وأهدافها الاقتصادية.

من أجل هذا ارتأينا أن يكون هذا الفصل خاص بالإطار النظري الاقتصادي والاجتماعي للتنمية من خلال استعراض أهم النظريات التي تعالج التنمية والتي تتميز بأنها تنقسم الى نظريات ذات الصفة الاقتصادية والثانية هي نظريات ذات الصفة الاجتماعية الثقافية، وكلا النوعين من النظريات يحاول تفسير التنمية مركزا على بعد

[1] يوسف عبد الله صائغ « **مقررات التنمية الاقتصادية العربية**» الجزء الثالث، المؤسسة العربية للنشر و الدراسات، 1975 ص 13.

واحد من أبعادها إما الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك بتقديم الوسائل والأساليب التي يرى أنها مناسبة لإحداث التنمية، كما حاولنا في هذا الفصل تحليل مدى ملائمة هذه النظريات لظروف وطبيعة البلدان النامية ونسلط الضوء في الأخير على الأساليب التي يمكن إتباعها لتحقيق التنمية والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف الى حالة النمو الاقتصادي الذاتي.

المبحث الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التنمية في الفكر الاقتصادي

1-التنمية في الفكر الطبيعي

الطبيعيون أو الفيزيوقراط هم مجموع ة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت في أواخر القرن السابع عشر و استمرت حتى القرن التاسع عشر و قد ظهرت هذه الفكرة في فرنسا حيث كانت الزراعة تأخذ مكانة هامة في الاقتصاد الوطني إذ تساهم بـــ 60% في الإنتاج القومي، و تشغل 80% من اليد العاملة .

اعتبرت هذه المدرسة أن هنالك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي، لذا يجب تركه حرا تسيره هذه القوانين بانتظام و توجهه نحو التوازن الطبيعي و يرجع كل خلل في التنظيمات الاقتصادية الى الجهل بالقوانين الطبيعية و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و من أشهر الاقتصاديين الطبيعيين فرنسوا كيني(Françoise Quesnay).

أولا:اعتبار الأرض وحدها مصدر للثروة

لقد اعتبر الطبيعيين أن النشاط المنتج الوحيد هو استغلال الموارد الطبيعية، بينما الأنشطة الأخرى غير منتجة و قد ترتب على اعتقادهم بالسيادة الطبيعية نتيجة مهمة وهي أن الأرض تعتبر العنصر الوحيد للإنتاج و بالتالي فإن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد الذي يعطينا الناتج الصافي وهو الثروة الباقية من الإنتاج الكلي بعد طرح الثروة المستهلكة، و حيث أن الزراعة هي تعاون العمل مع الأرض، فإن الطبيعيين قرروا أن طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة بينما الصناعة حسب رأيهم لا تنتج إلا مقدار ما تستخدم وبالتالي فهي طبقة عقيمة، على هذا الأساس قام الطبيعيين بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات.

ثانيا:الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيني

يقسم كيني المجتمع إلى ثلاثة طبقات و يفترض أن السلع تدور بين هذه الطبقات، وأنه لا يوجد ما يدعوا لاختلال دورة السلع، و أي اختلال يحدث يكون مصدره خارج النظام الاقتصادي، و تتم الدورة السلعية بعودة قيم السلع إلى منتجها الحقيقي و قد عبر كيني على هذه العلاقات في شكل جدول يعرف بالجدول الاقتصادي، و يمكن إظهار دورة السلع من خلال المثال الذي قدمه كيني حيث افترض أن طبقة المزارعين قد أنتجت 5000 فرنك و كانت قد استهلكت أثناء عملية الإنتاج 2000 فرنك و بالتالي الإنتاج الصافي يساوي3000 فرنك وذلك بإجراء العملية البسيطة التالية: 5000-2000=3000 فرنك.

هذا المبلغ تستخدمه طبقة المزارعين في دفع 2000 فرنك لقاء إيجار الأرض إلى طبقة الملاك و 1000 فرنك تستعملها في شراء السلع المصنوعة من الطبقة العقيمة.

طبقة الملاك بدورها تستخدم الدخل الذي تحصلت عليه في شراء سلع زراعية من الطبقة المنتجة بـــ 1000 فرنك و الباقي يوجه لاقتناء السلع الصناعية المقدار بـــ1000 فرنك.

إن دخل الطبقة العقيمة أصبح 2000 فرنك، 1000 فرنك حصلت عليها من المزارعين و 1000 حصلت عليها من الملاك و تستخدم هذه الطبقة دخلها في شراء السلع الزراعية من المزارعين ومن هنا فإن طبقة المزارعين تسترد قيمة الناتج الصافي 3000 فرنك، 1000فرنك من طبقة الملاك و 2000 فرنك من طبقة الصناع، و بهذا تتم الدورة الاقتصادية، و يمكن تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01):الجدول الاقتصادي لفرنسوا كيني.

الوحدة: **فرنك**

من / إلى	المزارعين	ملاك الأراضي.	الصناع.	المجموع.
المزارعين.	–	2000	1000	3000
ملاك الأراضي.	1000	–	1000	2000
الصناع.	2000	–	–	2000
المجموع.	3000	2000	2000	

المصدر:عبد الرحمان يسري أحمد " تطور الفكر الاقتصادي" المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 1999 ص177.

ثالثا:الانتقادات الموجهة للفكر الطبيعي

لقد دافع الطبيعيين كثيرا عن طبقة الملاك مستندين في ذلك على نقطتين أولهما أن هذه الطبقة هي التي تقوم بالإنفاق على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة، لذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي في شكل ريع، والنقطة الثانية أن الملاك إذا لم يقوموا بإعداد الأرض الزراعية، فإنه لن يكون هناك ناتج صافي.

لكن هناك تناقض حيث أنه إذا كان المنتج الصافي الذي يحصل عليه الملاك يساوي رأس المال الذي يتلقونه لإعداد الأرض للزراعة فإنه لا يوجد فائض اقتصادي، و هذا يعني أن طبقة الملاك هي طبقة عقيمة أيضا، لكن لم يستبعدها الطبيعيون كطبقة الصناع.

إن الجدول الاقتصادي الذي وضعه كيني، يعتبر أهم مساهمة قدمها الطبيعيون للفكر الاقتصادي لأنه وضع تداخل تصرفات كل قطاع مع القطاعات الأخرى، لكن يعاب عليه أنه يتجاهل دور السلع داخل كل طبقة من الطبقات، أي أنه لا يأخذ في الحسبان معاملات المزارعين مع المزارعين و الصناع مع الصناع.

كما يعاب على الفكر الطبيعي أنه قسم المجتمع إلى طبقات اجتماعية بدل أن يقسمها الى طبقات اقتصادية فقد اعتبر أن طبقة المزارعين و طبقة الملاك طبقتين مختلفتين، لكن من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار أن هاتين الطبقتين تدخلان في قطاع الزراعة.[1]

2-التنمية في الفكر الكلاسيكي

لقد قدم الاقتصاديين الكلاسيك للتنمية الاقتصادية معنى التحليل الكلي لآليات عمل السوق، والأقسام التي تساهم فيها،كما عالج التحليل الكلاسيكي مشاكل الإنتاج،تراكم رأس المال،وتوزيع القدرة الشرائية بين أفراد المجتمع، ويرى هذا الفكر أن تعميم التنمية على مختلف المناطق ينتج عن التخصص الدولي وتقسيم العمل.[2]

وسنعالج التنمية عند أبرز المفكرين الكلاسيك:

أولا:التنمية عند أدم سميث

يعتبر الاقتصادي الاسكتلندي أدم سميث (Adam Smith) صاحب أولى النظريات الحديثة في التنمية، فقد أصدر عام1776 كتابه بعنوان"بحث في طبيعة و أسباب ثراء الأمم" والذي حاول فيه تحليل طريقة الانتقال من اقتصاد زراعي متأخر إلى اقتصاد صناعي متقدم[3]. وقد أولى سميث اهتماما كبيرا لتقسيم العمل الذي حسب تحليله يؤدي إلى رفع الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة معينة، يجعلهم ينتجون كمية أكبر بنفس المجهود المبذول في حالة إنتاجهم لأنشطة متعددة، كما أن تقسيم العمل يتعزز أكثر بإدخال المعدات والآلات المتخصصة ويؤكد سميث على التراكم الرأسمالي حتى تحدث التنمية، ويحدث هذا التراكم عندما يقرر الأفراد تخصيص جزء من مواردهم الإنتاجية لإنتاج السلع الإنتاجية بدلا من السلع الاستهلاكية، أي رغبة الأفراد تخصيص جزء من دخولهم للادخار، عوض استهلاكه كله.

إلى جانب تقسيم العمل و التراكم الرأسمالي، يجب توسيع الأسواق حتى تتماشى مع أسلوب الإنتاج الكبير، الذي يتطلب طلب كافي على السلع المنتجة ففي ظل هذه الشروط تنطلق عملية التنمية و تصبح متجددة ذاتيا.

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، « **تطور الفكر الإقتصادي**» ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1999 ، ص. ص 173- 178

[2] Gérard Azoulay, « **Les théories de développement** », ed. PUR , 2002, p 69

[3] روبرت لافون، « **التنمية الإقتصادية**»، ترجمة نادية خيري، الناشر salvat، 1975 ، ص49

لكن توجد حدود لهذه العملية التراكمية للتنمية ففي ظل التقدم الاقتصادي، بفضل تراكم رأس المال، وتزايد معدل النمو السكاني، وقلة الموارد الطبيعية، تنخفض الأرباح، وينعدم بذلك ما يحفز الرأسماليين على الاستثمار.[1]

ثانيا:التنمية عند دافيد ريكاردو

اعتبر دافيد ريكاردو(David Ricardo) في كتابه"أساسيات الاقتصاد السياسي والضرائب " الصادر عام1817، أن عملية التنمية هي ظاهرة طبيعية، وعملية متجددة ذاتيا شانه في ذلك شان سميث، و قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

العمال، الرأسماليين و أصحاب الأراضي هذه الطبقات تتحصل على الترتيب على أجور، أرباح، ريوع.

ريكاردو اعتبر أن الأرباح تبدأ في الارتفاع قبل أن تنخفض تدريجيا إلى مستوى الصفر في حالة الركود التي تمثل نهاية عملية التنمية كيف ذلك؟

إن الرأسماليين يستعملون الأرباح للاستثمار مما يرفع من الإنتاج والإنتاجية فشراء الآلات وطلب إضافي على العمل يجعل الأرباح تنمو و ترتفع الأجور كذلك عن المستوى الطبيعي، مما يرفع من عدد العمال.

ارتفاع الأجور وزيادة الطلب على اليد العاملة يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان وهذا بدوره يرفع من مستوى الطلب على السلع الغذائية، لكن عرض الأرض محدود في كل دولة فخصوبة الأرض متغيرة من قطعة إلى أخرى مما يدفع المستثمرين إلى كراء أراضي أقل خصوبة. سعر السلع الغذائية يتحدد بالتكلفة الحدية للإنتاج، وبزيادة التكلفة يرتفع السعر، كما أن الرأسماليين يضطرون لرفع أجور العمال لتأمين معيشتهم، الريع يرتفع بسبب تنافس الرأسماليين على شراء الأراضي، وهكذا تتواصل العملية بتناقص الأرباح إلى أن تصل إلى مستوى الصفر، فلا يبقى أي حافز يدفع الرأسماليين إلى الاستثمار، وتكون في هذه الحالة الريوع في أعلى مستوى لها و الأجور عند مستواها الطبيعي.[2]

---

[1] .محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، « **التنمية الإقتصادية**»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 ، ص.ص52-54

[2] Gérard Azoulay, « **Les théories de développement** », Op.cit, p. p71-73

ويقترح ريكاردو لتجاوز حالة الركود هذه التجارة الخارجية، فالدول الصناعية التي تتخصص في الصناعة التحويلية تقوم باستيراد الغذاء الرخيص من الدول النامية و بذلك تستطيع أن تتفادى قيود مواردها الطبيعية المحدودة و المستتبعات التي تترتب عليها، ويساهم ذلك في الوقوف دون الوصول إلى حالة الركود. [1]

ثالثا:التنمية عند فريدريك ليست

فريدريك ليست (Frédéric List) هو اقتصادي ألماني، تتجلى مساهمته في نظريات التنمية في أرائه التي تضمنها كتابه" النظام الوطني الاقتصادي." الصادر عام1841م والتي ركزت على النقاط التالية:

- التنمية لا تتوقف فقط على ما يملكه المجتمع من ثروة و إنما تعتمد بصفة أساسيةعلى نمو القوى الإنتاجية، حيث أن التنمية تتوقف على الترابط الوثيق بين قوى الإنتاجية الزراعية و الصناعية، فتنمية إحدى القوى الإنتاجية دون الأخرى لا يعني تنمية.
- يرى ليست أن مستوى التنمية يختلف بين الأمم، وأن معالجته على مستولى الدولة يتم بإقامة حواجز جمركية بين الدول لحماية صناعتها الناشئة، و تطوير طاقتها الإنتاجية.
- يخلص ليست إلى بناء نظرية التنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع المحمي بالحواجز الجمركية وقد نقلها فيما بعد عنه الاقتصادي الأمريكي هنري كاري (Henry Carey). [2]

و يمكن تلخيص أهم الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية في النقاط التالية:

- الإيمان بالمنافسة التامة، و فعاليتها في التخصيص الأمثل للموارد، فوجود قوانين طبيعية تنظم النشاط الاقتصادي و تجعل من المصلحة الفردية لا تتنافى مع المصلحة العامة، و بذالك رفض الكلاسيك أي تدخل حكومي يؤدي إلى عرقلة هذا النظام.
- القوانين الاقتصادية تعمل بعفوية و استمرارية و ما يحدث من خلل يعتبر طارئ و يحدث في المدى القصير.
- الاقتصاد يعمل في ظل التشغيل الكامل في المدى الطويل، فحسب قانون المنافذ

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، « **التنمية الإقتصادية**»،مرجع سابق، ص54
[2] محمد العماري، « **التنمية الإقتصادية والتخطيط**» ، دار الحياة، دمشق،1969، ص78

لجون باتيس ساي "العرض يخلق طلبه" .

- يوجد توازن حتمي و تلقائي بين الادخار و الاستثمار، بسبب تغير سعر الفائدة، كما أن الكلاسيك يعتقدون أن من يدخر هو الذي يتخذ قرار الاستثمار.
- إن النقود ما هي إلا وسيط للتداول، أي أنها حيادية، و بالتالي ليس لها تأثير على الدخل و الإنتاج، و يقتصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار.

اعتبر التحليل الكلاسيكي أن التنمية هي عملية تعتمد على التقدم التقني في تعميق تقسيم العمل و تكثيف رأس المال و تتأثر سلبيا بمعدلات نمو السكان المرتفعة.[1]

3-التنمية في المدرسة الماركسية

قسم ماركس رأس المال إلى رأسمال ثابت و رأسمال متغير، والترابط بينهما يشكل التركيب العضوي لرأس المال، كما يرى ماركس أن مجموعة من العوامل كالثورة الزراعية و الهجرة من الريف إلى المدينة، وتطور التجارة الخارجية والتي تسمى بفترة التراكم المبدئي تسبق رأس المال الصناعي.

تبدأ عملية التراكم من زيادة القيمة المضافة، وقد عرف ماركس القيمة المضافة على أنها القيمة التي تضاف إلى منتوج ما بفضل العمل الزائد الذي تقوم به الطبقة العاملة، وتمثل الاستغلال الذي تعاني منه طبقة العمال بسبب طبقة الرأسماليين، وحسب ماركس القيمة المضافة هي الشكل الكامل لربح الرأسمالي، وهي التي يعاد استثمارها فيؤدي إلى تراكم رأس المال، فزيادة القيمة المضافة أكثر فأكثر إلى وسائل إنتاج، ووسائل تبادل، وبذلك فان رأس المال المستثمر يحتاج إلى كمية من العمل، مما يرفع من الطلب على اليد العاملة شيئا فشيئا، فيلجأ أصحاب رأس المال إلى" جيش الصناعة الاحتياطي"، من الطبقة العاملة "البروليتاريا"، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأجور، و انخفاض الجزء الذي يذهب إلى رأس المال أي القيمة المضافة.

هذه الحالة تجعل أصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في مجال التقنية الحديثة، التي تمكنهم من تقليص الطلب على اليد العاملة، وبالتالي انخفاض ثمنها، لكن قد يحدث أن

[1] عبد الزهرة فيصل يونس، « **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** »،دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002، ص.ص15-16

تكون سرعة تراكم رأس المال أكبر، مما يجعل إدخال التقنية في غير وقتها، وبذلك يكون قد تم امتصاص الجيش الاحتياطي، وهذا يؤدي إلى انخفاض كبير للقيمة المضافة وبالتالي انخفاض الاستثمارات و الأجور، وبالتالي تنتشر البطالة وتحدث الأزمة الاقتصادية.[1]

حسب ماركس يمر المجتمع الإنساني قبل وصوله إلى الرأسمالية بالمراحل التالية:

- الشيوعية البدائية؛
- دولة الرقيق القديمة؛
- دولة الإقطاع؛
- الرأسمالية؛

و لكن عندما تنتصر طبقة العمال على الطبقة البرجوازية، ستزول الرأسمالية، ويسود نظام يتميز بالعدل والمساواة، في ظل الملكية العامة لوسائل الإنتاج؛ وغياب الطبقية وكل أشكال استغلال الفرد لفرد آخر.[2]

4-نظرية التنمية النيوكلاسيكية

أولى التحليل النيوكلاسيكي أهمية كبيرة لمعدل الفائدة، فمن ناحية هو يحدد حجم المدخرات، بحيث أنه إذا ارتفع معدل الفائدة، فان ادخار الأفراد يرتفع حتى مع بقاء الدخول عند مستواها الأول، كما أنه يوجد مستوى منخفض جدا تستهلك عنده كل الدخول.

من ناحية أخرى يلعب معدل الفائدة دورا أساسيا في تحديد الاستثمار، حيث يقارن المستثمرون بين معدل الفائدة على القروض، و معدل الفائدة المتوقع من استثمار معين، فان كان معدل الفائدة المتوقع أكبر من معدل الفائدة على القروض، فان الاستثمار يكون مربحا، ويقرر بذلك المستثمر القيام بالمشروع.

وقد فرق التحليل النيوكلاسيكي بين المدخر والمستثمر، فحسب رأيهم ليس من الضروري أن يكون المدخر والمستثمر نفس الشخص، فرجال الأعمال يمكنهم الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة، كما أن الأفراد يمكنهم الادخار عن طريق

[1] روبرت لافون، « **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص.ص 53-54
[2] محمد العماري، « **التنمية الإقتصادية والتخطيط**» ، مرجع سابق ، ص79

شراء سندات، بدل أصول عينية، ويلعب في هذه الحالة سوق رأس المال دوره في تحقيق رغبة المستثمرين والمدخرين في إطار معدل فائدة معين.[1]

يمكن تلخيص أهم الإضافات التي جاءت بها هذه المدرسة فيما يلي :

- اعتبر التحليل النيوكلاسيكي أن السعر، الدخل الفردي، الناتج الكلي هي المتغيرات الأساسية و الاختلال الذي يحدث بينها يمثل شرطا لعودة توازنها من خلال قانون العرض و الطلب أما المتغيرات الأخرى كالنمو السكاني و التقدم التكنولوجي هي متغيرات حيادية.
- حيث أن الاستثمار يعتمد على الموارد المالية العاطلة، فإنه ليس من الضروري أن يكون المستثمر و المدخر شخص واحد[2] وفي اطار هذا الفكر ظهرت أولى نظريات التنمية وهي نظرية شومبيتر.

أولا:نظرية **التنمية عند شومبيتر**

أصدر شومبيتر كتابه"تحليل التنمية الاقتصادية."و بين فيه بأن التنمية الاقتصادية تحدث في شكل قفزات وتدفقات غير منتظمة، وأدخل عنصر التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، معرفا النمو على أنه عملية تدريجية لارتفاع الدخول، مع بقاء طرق الإنتاج والمنتجات على حالها، أما التنمية فهي تطبيق تنظيمات جديدة لوسائل الإنتاج، بطريقة تجعل الشروط القديمة تتغير، فتنظيمات جديدة تخلق منتجات جديدة ويؤدي ذلك إلى فتح أسواق جديدة، مع تغير في هياكل الأسواق.

بعكس الكلاسيك الذين حددوا العوامل الأولى للتنمية في توسيع الأسواق وتراكم رأس المال، شومبيتر بين أن ثلاث عناصر مهمة تميز ظهور عملية التنمية وهي:

- تعبئة عناصر الإنتاج الموجودة أو تنظيماتها الجديدة.
- توسعة القروض.
- حضور المنظم.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، « **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص 60

[2] عبد الزهرة فيصل يونس، « **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** »، مرجع سابق ،ص17

فيرى أن أساس التنمية ليس تراكما جديدا لرأس المال، لكن تعبئة عناصر الإنتاج الموجودة لاستعمالات جديدة.

في المرحلة الأولى للتنمية الرأسمالية، المنظم والرأسمالي هما نفس الشخص، أما في المجتمعات الصناعية المتقدمة فالوظيفتان تنفصلان، كما ميز شومبيتر بعكس الفكر الكلاسيكي بين تعبئة الادخار من طرف الرأسمالي، وتعبئة القروض من طرف المنظم، والبنك الرأسمالي (Le banquier Capitaliste) هو الذي يجمع المدخرات ويقدم التمويل للمنظم، هذا الأخير يقوم بتحديد البدائل الجديدة و يأخذ المبادرة في القيام بالمشروع.[1]

وجعل شومبيتر الاختراع في مركز العملية التنموية، ويمكن تلخيص مساهمة شومبيتر في نظرية التنمية في نقطتين أساسيتين:

- اعتبر أن عملية التراكم تكون بقيادة المنظم، وفرق بينه وبين الرأسمالي.
- بين أن الاختراع هو العنصر المحرك لعملية التنمية، وهذا الاختراع يحدث في عدة صور منها:
  - إدخال منتجات جديدة.
  - إدخال طرق إنتاج جديدة.
  - فتح أسواق جديدة.
  - اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية.
  - إعادة تنظيم الصناعة.[2]

من بين الإنتقادات التي وجهت لنظرية التنمية عند شومبيتر ما يلي:

- يرى شومبيتر أن الاقتصاد المعاصر يثبط من وظيفة المنظم، (عندما تصل المنتجات إلى

مرتبة الكمال و لا تصبح بحاجة إلى تحسينات)، لكن في الحقيقة اعتاد المستهلكون على التجديد و أصبح من الضروري التغلب على تقاليدهم الروتينية .

---

[1] Gérard Azoulay, « **Les théories de développement** », Op cit, p p76-77

[2] محمد العماري، « **التنمية الإقتصادية والتخطيط**» ، مرجع سابق، ص81

- يعتقد شومبيتر أن تمويل الإبداع يتم من طرف البنوك، لكن في الحقيقة قروض النظام المصرفي هي غالبا قروض قصيرة الأجل و عادة فإن معظم التجديدات تمول بواسطة الأرباح غير الموزعة أو الإصدار النقدي.[1]

[1] عبد الزهرة فيصل يونس، « **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** »، مرجع سابق، ص19

المطلب الثاني :التنمية في الفكر الكينزية

1-تحليل كينز

لقد جاءت هذه النظرية بعدما عجز التحليل النيوكلاسيكي عن علاج أزمة1929، وترتكز هذه النظرية على ثلاث افتراضات أساسية:

- إن الادخار بالنسبة لبلد ما في مجموعه، يتوقف أكثر على حجم الدخل الإجمالي لهذا البلد، منه على سعر الفائدة الجاري في السوق.
- إن سعر الفائدة لا يجب أن يهبط إلى أدنى من سعر معين.
- ترتفع الاستثمارات عندما ينخفض سعر الفائدة، لكن إذا انخفض سعر الفائدة اقل من الحد الأدنى فان أي انخفاضات أخرى، لا يكون لها أي تأثير على مجموع الاستثمارات . وبذلك فان سعر الفائدة، لا يقوم بأي دور بالنسبة للتوازن.

يرى كينز أنه في حالة الأزمة لا يحدث انخفاض حقيقي للأجور، وإنما الانخفاض يكون في قيمة النقد، ويؤكد على دور النقابات في عدم السماح بتخفيض الأجور اقل من الحد الأدنى الاسمي، ومع ذلك فان بوادر البطالة تبدأ في الظهور.

ويجب عند توجيه الاقتصاد إلى التوازن، أن تؤخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وكلما ارتفع الدخل فان الجزء المخصص للادخار يرتفع، في حين ينخفض الجزء المخصص للاستهلاك، وحتى نتجه إلى التوازن، يجب أن يكون حجم السلع المشتراة، كافيا للحفاظ على الطلب الفعلي المرتفع الذي بدونه يختفي الحافز على الاستثمار-والادخار يوجه للاكتناز وليس للاستثمار- لأن الطلب غير الكافي لامتصاص حجم الإنتاج يعجل في حدوث الأزمة.

النقطة الثانية المهمة في تحليل كينز تتعلق بالاستثمارات والتقلبات الدورية التي تتعرض لها، بحيث أن المستثمر يقوم بخيار الاستثمار عندما يكون العائد المأمول الحصول عليه أكبر من سعر الفائدة، وبالتالي يجب مقارنة قيمة حالية، بدخول مستقبلية، وقد أبرز كينز في هذه المسألة أنه في مراحل الكساد، نجد أنفسنا أمام واقع يفرض الاستثمار، من أجل تفادي ارتفاع الأسعار، وكذا إحلال العمل محل رأس المال.

والنقطة الثالثة تتعلق ب"مبدأ التنشيط"، وطبقا لكينز فانه ينشط جزء من الاستثمارات، بسبب معدل الزيادة في الدخل.

من جهة أخرى تتخلى نظرية كينز، عن الفكرة الكلاسيكية القائلة بعدم تدخل الدولة، حيث يرى كينز أن من الأهداف الأساسية للدولة هو إيجاد حجم طلب إضافي، لكن لم يحدد كينز الشكل الذي يتخذه الإنفاق العام، هل يكون في شكل احتياجات عامة، أو إنفاق عسكري، أو تجهيزات للتعليم، فتحديد هذا الشكل من الإنفاق يبقى من اختصاص القوة الحاكمة.[1]

الانتقادات التي واجهتها هذه النظرية:

- يعتبر النموذج الكينزي للنمو نموذج ساكن، و قد كان كينز يعي هذا الأمر، ففي كتابه " النظرية العامة " أشار إلى أنه يعمل في ظل نموذج معطى في حجم الدخل، حجم رأس المال المنتج و معدل السكان.
- التحليل الكينزي صالح في حالة التشغيل الجزئي، أما حالة التشغيل الكامل يظهر قصور هذا التحليل، فوجود طلب إضافي لن يجد الموارد لتغطيته.
- إن نجاح السياسة الكينزية يعتمد على أسواق مالية و نقدية منتظمة، وجود إدخارات عاطلة، التفضيل النقدي لغرض المضاربة مرن، و كذالك على هيكل اقتصادي متطور، هذا ما يجعل إمكانية تطبيق هذه النظرية في الدول النامية غير ممكن.[2]

2- نموذج هارود-دومار

ارتبط هذا النموذج بالاقتصادي البريطاني هارود و الاقتصادي الأمريكي دومار، وقد ركز هذا النموذج على أهمية دور الادخار في زيادة الاستثمار، وقد حاول هارود(1939) تقديم خاصية أكثر لنموذج كينز، وقد تابع دومار(1947) على نفس الهدف.

نموذج هارود-دومار، ملائم لتحليل الدورات الاقتصادية للاقتصاديات المتقدمة، خاصة بسبب تأكيدها على مشاكل عدم استقرار طرق النمو في فكر كينز، وقد استعمل هذا

[1] روبرت لافون، « **التنمية الإقتصادية**»،مرجع سابق، ص.ص65-66

[2] عبد الزهرة فيصل يونس،« **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** » مرجع سابق، ص.ص 21-22

النموذج كثيرا في دراسات التنمية لبساطته، كما أنه يستند على التشغيل الناقص، وهي خاصية تتميز بها الدول السائرة في طريق النمو.

دومار (Evsey Domar) هو اقتصادي من أمريكا الشمالية، ولد عام 1914، ظهرت نظريته في النمو عند نشره لمقال عام 1947 تحت عنوان "التوسع والعمل" (Explansion et l'Emploi) وقد ارتبط اسمه سريعا بالاقتصادي الإنجليزي هارود (Roy Forles Harrod)، الذي ولد عام 1900، وظهرت نظريته في النمو من خلال كتابه المنشور عام 1949 تحت عنوان النظريات الحركية الأساسية « Théorèmes Dynamiques Fondamentaux ».[1]

ركز هذا النموذج على أهمية دور الادخار في زيادة الاستثمار، وعلى كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، أي الاندثار السنوي لقيمة الأماكن والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها، وذلك للمحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج الوطني (من خلال رفع معدل النمو)، يجب زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاندثار، وتسمى هذه الزيادة الإضافية، بزيادة مخزون رأس المال، وإذا افترضنا وجود علاقة مباشرة بين حجم مخزون رأس المال (K) وبين الناتج الوطني الإجمالي (Y)، فإذا افترضنا أنه لزيادة الناتج الوطني الإجمالي بواحد دينار، لابد من استثمار 3 دنانير، فمعنى ذلك أن الزيادة الصافية في مخزون رأس المال، والتي تأخذ شكل استثمارات جديدة، ستؤدى إلى تحقيق زيادة في الناتج القومي وتعرف هذه العلاقة اقتصاديا بمعدل رأس المال على الإنتاج ونرمز لها (R).

وإذا افترضنا أن نسبة الادخار الوطنية ونرمز لها (s) تمثل نسبة معينة (مثلا 6%) من الناتج الوطني، فإن حجم الاستثمارات الجديدة (In)، يتحدد بمستوى الادخارات الكلية، وبالتالي يمكن بناء نموذج بسيط للنمو الاقتصادي من المعادلات التالية :

(1) $S = sY$ (S: الادخارات الكلية).

(2) $In = \Delta K$ و تمثل التغير في رأي المال ΔK، الذي يعبر عنه بمعدل رأس المال/ الإنتاج (R)، وتصاغ العلاقة في المعادلة التالية :

$R = k / Y$ و $R = \Delta K / \Delta Y$ ومنه $\Delta K = R\ \Delta Y$ (3)

أن الادخارات الكلية S، يجب أن تتساوي مع الاستثمارات الكلية I، يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية :

$S = I$ (4) حيث أن S هي نسبة من الدخل القومي كما يتضح من المعادلة (1)

$S = sY$، وبما أن I هي التغير في مخزون رأس المال، كما يتضح من المعادلة (2)،

$I = R\ \Delta Y$، نستنتج أن : $sY = R\ \Delta Y$

بقسمة هذه المعادلة على Y نحصل على:

$(sY = R\ \Delta Y) / Y \Leftrightarrow s = R\ \Delta Y / Y \Leftrightarrow s/R = \Delta Y / Y$

يمثل الجزء $\Delta Y / Y$ نسبة التغير أو معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، والذي يتحدد بعاملين هما الادخارات السنوية من الدخل الوطني، ومعدل رأس المال على الإنتاج، أي أن معدل نمو الدخل القومي يتناسب طرديا مع الادخارات وعكسيا مع معدل رأس المال/ الإنتاج، أي كلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما انخفض معدل نمو الناتج القومي.

المطلب الثالث:النظريات الحديثة للتنمية

1-نظرية مراحل النمو الاقتصادي لوالت روستو

لقد قسم روستو(Walt Rostow) نمو المجتمع إلى خمس مراحل تأتي في الترتيب التالي:

1)مرحلة المجتمع التقليدي:

يسود هذه المرحلة استعمال طرق بدائية في الإنتاج، مما يجعل الإنتاجية الزراعية منخفضة، ويكون الإنتاج بهدف الاكتفاء الذاتي للفلاح وعائلته فقط، كما تتميز هذه المرحلة بسيطرة النظام الإقطاعي في حيازة الأراضي.[1]

2)مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وهي بمثابة مرحلة انتقالية، حيث أنه في هذه المرحلة يتم إدخال وسائل إنتاج حديثة في الزراعة لرفع الإنتاج والتشجيع على تسويق جزء منه من خلال ربط الريف بالمدينة بشبكة من الطرق البرية لنقل وتسويق المنتجات الزراعية إلى المدن، مما يؤدي إلى ارتفاع دخول المزارعين، وهذا بدوره يساهم في زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية، وبالتالي نمو الإنتاج الصناعي، وخلق فرص عمل جديدة للعمال المهاجرين من الريف إلى المدينة.

تتسم هذه المرحلة بزيادة دور البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة في تمويل و دعم التوسع في النشاطات الصناعية و الخدمية، كما يجب أن تلعب القيادة السياسية دورها في تهيئة، الشروط المناسبة لاستمرار عملية التنمية.[2]

3)مرحلة الانطلاق:

في هذه المرحلة يزداد التشابك بين القطاعات الاقتصادية، وترتفع معدلات الاستثمار السنوية لتتراوح مابين 15%-20% من الناتج الوطني الإجمالي، ويظهر هذا التطور خاصة في المجال الصناعي بفعل ارتفاع التمويل الفردي من قبل الصناعيين أنفسهم

[1] عبد الوهاب أمين، « **التنمية الإقتصادية**»، دار حافظ للنشر، السعودية، 2000، ص 49
[2] **نفس المرجع**، ص.ص 49-50

لغرض تعظيم أرباحهم وكذلك استثمار ما حصلوا عليه من أرباح و تتميز هذه المرحلة بزيادة التطور في المجال الزراعي و ارتفاع الإنتاجية الزراعية، كما يجب أن تتزامن هذه التغيرات على المستوى الاقتصادي بتحولات جذرية في النظم السياسية للتأثير عليها لضمان استمرارية عملية التنمية.[1]

4)مرحلة النضوج:

زيادة التقدم التقني على كافة المستويات، وزيادة الصناعات وتنوعها، وتمتاز هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- تعدد الصناعات وتطورها؛
- تقد تقني سريع وشامل لكل مجالات الإنتاج؛
- تراكم كثيف لرأس المال؛
- خلق وحدات إنتاج جديدة.[2]

5)مرحلة الاستهلاك الوفير:

تتميز هذه المرحلة بالتحول نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية وانتشار الاستهلاك على نطاق واسع،[3]ففي هذه المرحلة يصل المجتمع إلى درجة عالية من التطور الاقتصادي و ينعم بثمار الجهد و التنمية فيزيد الإنتاج عن الحاجة و يتصف المجتمع بثلاث أنماط اقتصادية:

(أ) ارتفاع مستوى المعيشة.

(ب) ارتفاع مستوى الدخل.

(ج)توفر الحاجات والقدرة على الشراء والاستهلاك.

[1] عبد الوهاب أمين،« **التنمية الإقتصادية**»، نفس المرجع، ص.ص 50-51

[2] Marc PENOUL, « **économie de développement** », édition DALLOZ , paris, 1972, p17

[3] **نفس المرجع**، ص 51

2-نظرية التحولات الهيكلية:

أولا:النموذج المزدوج

من أبرز رواد نظرية التحولات الهيكلية أرثر لويس (Arthur Lewis) و قد ظهرت هذه النظرية في الخمسينات بعد نشر لويس لمقالته المشهورة "التنمية الاقتصادية من خلال عرض العمل غير المحدود" وأصبحت هذه النظرية محل اهتمام البلدان النامية في سنوات الستينات والسبعينات.

جسد لويس نظريته في إطار نموذج سمي بالنموذج المزدوج وذلك لأن لويس يرى أن اقتصاد الدول المتخلف يتكون الى قطاعين: قطاع زراعي تقليدي وقطاع صناعي حديث، يتميز القطاع الأول بإنتاجية قليلة جدا و أجور منخفضة، بحيث يمكن سحب نسبة كبيرة من اليد العاملة من القطاع الزراعي دون أن يؤدي ذلك الى انخفاض الإنتاجية (بطالة مقنعة). وبهذا يمكن نقل هذا الفائض من القطاع الزراعي الى الصناعي مما يساهم في رفع إنتاجية هذا القطاع وزيادة الأجور، كما أن القطاع الأول يعتمد على الزراعة الغذائية(الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي) بالإضافة إلى وظائف أخرى حرة (تجارة صغيرة، أعمال موسمية)، أما القطاع الثاني فهو قطاع متطور يقوم به الرأسماليون، باستخدام تقنيات حديثة، و يرى لويس أن هذا القطاع هو مصدر الحركة، بحيث أن مستوى الأجور يشكل حافزا قويا لهجرة اليد العاملة تدريجيا من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي، الذي يبقى بحاجة إلى استخدام العمال المتوافدين عليه من القطاع التقليدي ولوقت طويل جدا، بدون رفع الأجور وذلك ما دامت الإنتاجية الحدية التي يقدمها العامل أعلى من الأجر الذي يتلقاه من الرأسمالي، ويستثمر الرأسمالي الأرباح التي يتحصل عليها فيطور نشاطه ويستخدم عمال جدد، فزيادة الاستثمار والإنتاج في القطاع الأخير ترفع من مستوى الطلب على الأيدي العاملة، كما تساهم الأرباح المتزايدة في دفع المستثمرين الى التوسع الصناعي، و يخلص لويس الى أن عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن تحدث باستثمار رؤوس الأموال من القطاع الصناعي مع الاستعانة بالعمل المتوفر في

القطاع التقليدي الزراعي، كما أن احتكاك القطاعين سيعمل على تطوير القطاع التقليدي، وكذا القطاع الحديث.[1]

لكن لويس يرى أن هذه العملية وان تدوم طويلا غير أنها ستتوقف عندما تتعادل الإنتاجية الحدية للعمال مع الأجور، فعندما تنخفض اليد العاملة في القطاع الزراعي، ترتفع الأجور في القطاعين، وبالتالي تبدأ أرباح الرأسماليين في الانخفاض، مما يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.والشكل التالي يوضح ذلك:

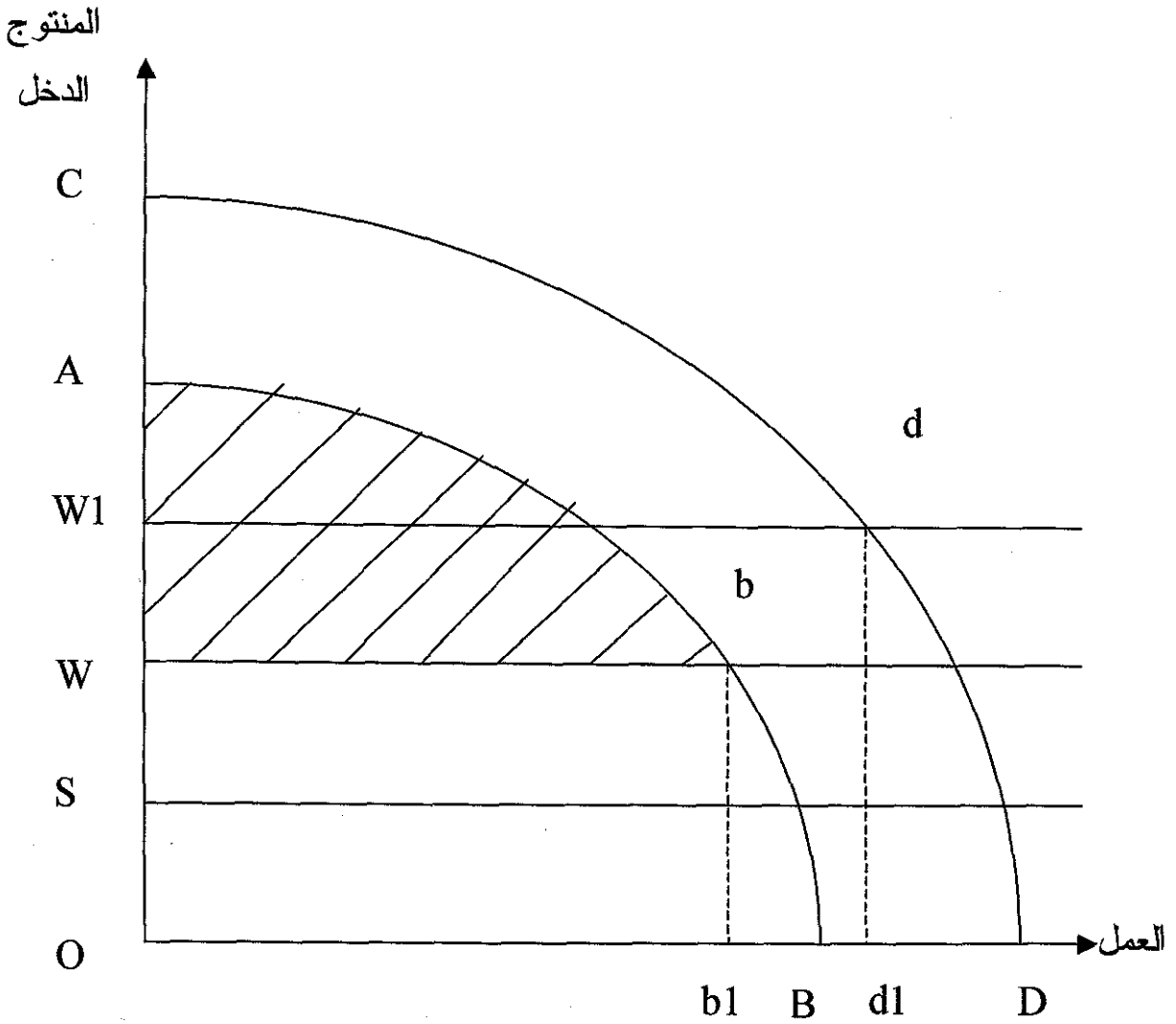

الشكل رقم (01):النموذج المزدوج.

Sourse :Jaque Brasseul « Introduction à l'économie de développement », Armand colin,1999,p43

[1] عبد الوهاب أمين،« **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص.ص 57-58

AB: تمثل منحنى الإنتاجية الحدية للعمل الرأسمالي.

W: الأجر في القطاع الصناعي.

S: الأجر في القطاع الفلاحي.

يوضح الشكل السابق أن مستوى أجر الكفاف ممثل بالمنحنىS في القطاع الزراعي يقل عن الأجر الحقيقي في القطاع الصناعي الحديثW ، وإذا افترضنا أن عرض العمل الريفي غير محدود (تام المرونة)، وبافتراض ثبات عرض رأس المال، فان منحنى الطلب على العمل يتحدد بالإنتاج الحدي المتناقص للعمل، ويتحقق تعظيم الأرباح باستخدام العمال إلى الحد الذي يتعادل فيه الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي وهي النقطة b، نقطة تقاطع المنحنى (W) مع (AB) فيكون حجم العمال المستخدم هوb_1، وحجم الإنتاج هو المنطقة المحصورة بالنقاط ($OAbb_1$)،حيث المستطيل ($OWbb_1$) هو حصة العمال في شكل أجور، والباقي المحصور بالنقاط (W,A,b) حصة المنتجين في شكل أرباح، وبما أن الأرباح يعاد استثمارها، فإن مخزون رأس المال سيرتفع مما يجعل منحنى الإنتاج الحدي يرتفع إلى (CD)، ونتوصل إلى نقطة توازن جديدة هي d، ويرتفع استخدام العمل إلى d_1، ومستوى الجور إلى W1، وهكذا تتواصل العملية إلى أن يتم امتصاص فائض اليد العاملة في القطاع الزراعي.[1]

أهم الانتقادات الموجهة للنموذج المزدوج:

- افترض هذا النموذج أن خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي يعتمد على معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع، حيث انه بارتفاع معدل تراكم رأس المال يرتفع معدل النمو الإقتصادي و يزيد معه الطلب على اليد العاملة، لكن إذا افترضنا أن استثمار الأرباح الجديدة يكون في شراء معدات رأسمالية تؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة، فهذا سيقلص من خلق فرص عمل جديدة. من جهة أخرى المستثمرين في البلدان النامية لا يفكرون غالبا بإعادة استثمار الأرباح المتحصل عليها في بلدانهم، بل يوجهونها إلى الاستثمار في الدول المتقدمة، أو يودعونها في البنوك الأجنبية لأسباب إقتصادية و سياسية، كما أن الطبقة الرأسمالية في البلدان الفقيرة تسعى إلى حياة مماثلة للمجتمعات الغربية فتصرف أموالا كثيرة، مما يقلل من فرص استثمار الأرباح.

[1] عبد الوهاب أمين، « **التنمية الإقتصادية**»مرجع سابق، ص61

• العدد الكثير من العمال في القطاع الزراعي هو في الحقيقة موسمي يزداد في أوقات العمل المكثفة (حصاد، جني الثمار،...الخ.) وينقص بعد ذلك، ونقل جزء من هذه اليد العاملة يؤثر على الإنتاج، فمثلا في كوبا سنة 1959، تم تحويل عدد من العمال من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي فانخفض إنتاج السكر الذي يعتبر أهم منتوج في كوبا.

• تفترض هذه النظرية وجود فائض يد عاملة في المناطق الريفية و الاستخدام التام في المناطق الحضرية، غير أنه في الكثير من البلدان العالم الثالث ذات الكثافة السكانية الكبيرة، تكون نسبة البطالة كبيرة في المدن الكبرى.

• نقل العمال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي لا يتم بسهولة، فهم عمال غير مكونين ويصعب دمجهم في الأعمال الصناعية، كمأن بقاء الأجور ثابتة يخلق للمستثمرين مشكل كبير، فالأجور الثابتة تعني بقاء الاستهلاك ثابت و هذا ما لا يشجع على الاستثمار.

• تفترض النظرية أن سوق العمل في القطاع الصناعي هو تنافسي، غير أنه في بعض الدول أن تلعب النقابات العمالية دورا كبيرا، تتجه الأجور الحقيقية إلى الارتفاع حتى مع وجود نسبة بطالة مرتفعة كما هو الحال لبلدان أمريكا اللاتينية.[1]

ثانيا:الدراسات التطبيقية لشينري

قام شينري (Chenery) أستاذ في جامعة هارفد و مجموعة أخرى من الاقتصاديين بدراسة على عدد كبير من البلدان النامية خلال الفترة الممتدة ما بين 1950-1973، و وصلوا إلى نتيجة هامة و هي أنه توجد علاقة مباشرة بين معدل الدخل الفردي والتحولات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي.

يمثل الشكل التالي انه عند زيادة الدخل الفردي تزداد حصة الإنتاج الصناعي من الناتج المحلى الإجمالي على حساب الإنتاج الزراعي و وجد شينري أن البلدان التي كان معدل دخلها الفردي 200 دولار سنوي بأسعار سنة 1976، بلغت حصة الإنتاج الزراعي فيها حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت حصة الإنتاج الصناعي 15 %

[1] عبد الوهاب أمين، « **التنمية الإقتصادية**»مرجع سابق، ص.ص 62-63

(كما يظهر في النقطتين أ، ب من الشكل الموالي)، بينما إذا كان معدل الدخل الفردي 1000 دولار فستنخفض حصة الإنتاج الزراعي إلى 20% و ترتفع حصة الإنتاج الصناعي إلى حوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي (توضحه النقطتين ج و د في الشكل التالي):

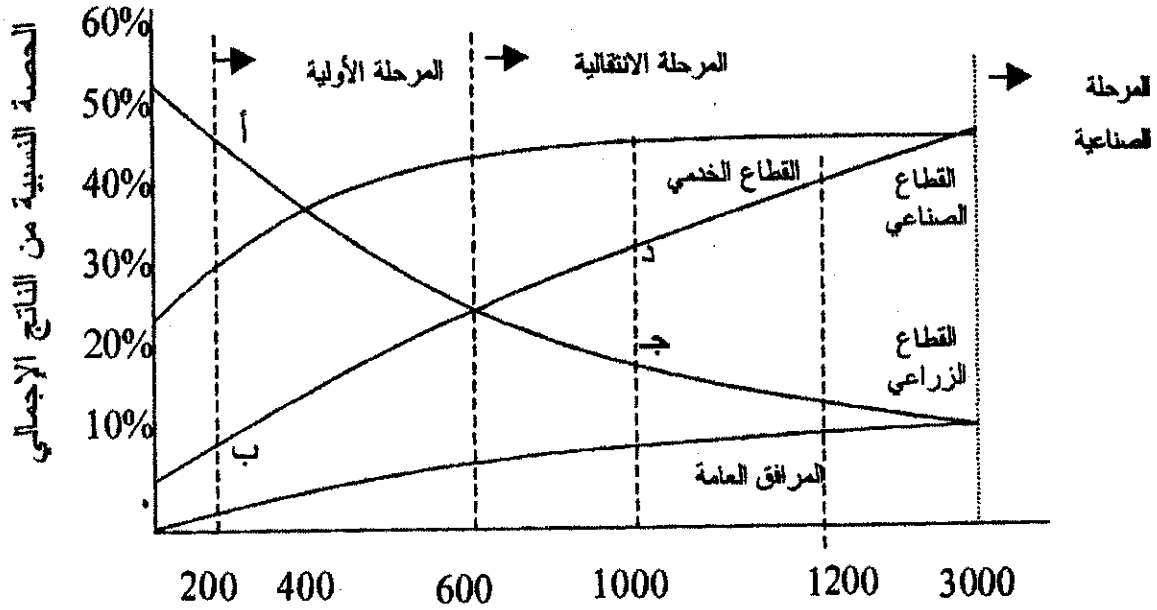

الشكل رقم(02) : التحولات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: التنمية الإقتصادية : د عبد الوهاب الأمين ، 2000، صفحة 65.

يـظهر من الشكل أعلاه أنه يمكن تقسيم التحولات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاثة مراحل تبدأ المرحل الأولى من عملية التنمية عندما يبدأ معدل الدخل الفردي بالارتفاع من 200 دولار سنويا إلى 600 دولار سنويا، حيث تتعادل عند هذا المستوى من الدخل الفردي حصة قطاعي الصناعي و الزراعة بنسبة مساهمة 25% من الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع، و تسمى هذه المرحلة بالمرحلة الأولية للتنمية.

المرحلة الثانية و التي تسمى بالمرحلة الانتقالية فتبدأ عندما يرتفع معدل الدخل الفردي عن 600 دولار سنويا و تنتهي عند دخل فردي لا يتعدى 3000 دولار سنويا.

أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة الصناعية و تبدأ بارتفاع معدل الدخل الفردي إلى أعلى من 3000 دولار سنويا.

تتميز المرحلة الأولية للتنمية بالاعتماد بشكل كبير على الإنتاج الزراعي كمصدر للنمو و الدخل، بينما تعتمد المرحلة الانتقالية بالاعتماد المتزايد على قطاعي الصناعية و الخدمات.

كما أن زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم، التدريب، بحوث،...الخ).

تؤدي التحولات الهيكلية في القطاع الإقتصادي إلى تغيير في نمط التجارة الدولية، حيث تتميز المرحلة الانتقالية بارتفاع نسبي للصادرات الصناعية من مجموع الصادرات، و انخفاض نسبي للواردات الصناعية من مجموع الواردات، كذلك توجه اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي وقطاع الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في القطاع الزراعي، كذلك ترتفع نسبة سكان المناطق الحضرية على نسبة سكان المناطق الريفية، عندما يزيد الدخل عن 1000 دولار سنويا و دائما في هذه المرحلة يؤدي التحضر و التصنيع إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول بين المناطق الريفية و الحضرية بسبب تركز استثمارات الهياكل القاعدية في المناطق الحضرية كما ينخفض في هذه المرحلة عدد المواليد و الوفيات نتيجة ارتفاع الخدمات الصحية من جهة و من جهة أخرى بسبب اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي، و نموها الفكري.

ترى نظرية التحولات الهيكلية أن عملية التنمية تحدث نتيجة تحولات هيكلية مماثلة في جميع البلدان النامية و لكنها تختلف باختلاف الظروف الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية لكل بلد، و تتأثر عملية التنمية بعدة عوامل منها:مدى توفر الموارد الاقتصادية، المعرفة التقنية، السياسات الانكماشية المتبعة من طرف الدول النامية، و كذلك سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الدول المتقدمة تجاه الدول النامية.[1]

[1] عبد الوهاب أمين،« **التنمية الإقتصادية**» مرجع سابق، ص.ص 64-68

3-نموذج التبعية للاستعمار الجديد(امتداد الفكر الماركسي):

يعتبر هذا النموذج امتداد للفكر الماركسي و من أبرز اقتصاديي هذا الاتجاه نجد بول باران (Paul Baran)، بول سويزي (P. Sweezy)، دوس سانتوس (Dos Santos) و سمير أمين، و قد ظهر هذا النموذج خلال السبعينات بسبب فشل نماذج التنمية التي ظهرت في الخمسينيات و الستينيات.

يرجع هذا الاتجاه سبب استمرار تخلف بلدان العالم الثالث إلى هيمنة النظام الرأسمالي على الإقتصاد العالمي، و استغلال الدول المتقدمة للدول النامية بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة للعلاقات غير المتكافئة التي تحكم التجارة الدولية و تجعل من الصعب على البلدان الفقيرة التحرر من التبعية التي تنشأ عن هذه العلاقات.

و يساعد على استمرار حالة التبعية هذه مجموعة من الأفراد في الدول الفقيرة من بينهم كبار ملاك الأراضي، التجار و موظفي الدولة الذين يتمتعون بمستويات دخل مرتفعة و نفوذ سياسي، هؤلاء الأشخاص تربطهم مصالح مع النظام الرأسمالي و استمرار الشركات متعددة الجنسيات، لذلك فهم يعملون على استمرار هذه التبعية.

إذن حسب رواد هذا الاتجاه، يرتبط تخلف بلدان العالم الثالث باستمرار الهيمنة الإقتصادية للدول المتقدمة وسيطرتها على العلاقات التجارية الدولية، و كذلك استمرار السياسات الإقتصادية التقليدية للبلدان النامية التي تعمل على خدمة هذه التبعية، و للتخلص من هذه الوضعية يجب القيام بتغيير جذري على مستوى النظام الإقتصادي العالمي من شأنه جعل العلاقات الإقتصادية متكافئة بين البلدان الفقيرة و البلدان المتقدمة[1].

4-النظرية الكلاسيكية الجديدة:

ظهرت النظرية الكلاسيكية الجديدة خلال الثمانينات و من روادها بيتر باور، هاري جونسون، بلا بالاسا، و قد ظهر هذا الاتجاه بعدما عرفته الأحزاب السياسية المحافظة من نجاح في الانتخابات العامة للولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا و ألمانيا، و بدأت هذه الأحزاب فور نجاحها بتطبيق سياسات اقتصادية تهدف إلى تدعيم دور القطاع الخاص

[1] عبد الوهاب أمين، « **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص.ص 68 – 70

بإلغاء القيود المفروضة على نشاطاته، و خوصصة العديد من المشروعات العامة، ثم بدأت هذه الحكومات تحث الدول النامية و تمارس ضغوطاتها عليها لتحرير اقتصادياتها من خلال تقليص دور القطاع العام، و دعم المشروعات الخاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، و قد ترجمت هذه التغيرات في إطار المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية من خلال الاتفاقيات الثنائية أو عن طريق التأثير على الهيئات الدولية خاصة البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

يرى هذا الاتجاه أن التدخل الحكومي الكبير في النشاط الإقتصادي الذي يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، المردودية المنخفضة للمشروعات العامة، غياب الحوافز الإقتصادية، سياسات تسعير خاطئة، انتشار الرشوة و الفساد الإداري على نطاق واسع.

وتخلص هذه النظرية إلى أن تخلف دول العالم الثالث سببه عوامل داخلية و ليس السياسات المنتهجة من طرف الدول المتقدمة كما يرى أصحاب نظرية التبعية، و من هنا فإن الخروج من حالة التخلف هذه لا يتم من خلال إصلاح النظام الإقتصادي العالمي، و إنما يكون بتحرير اقتصاديات هذه البلدان و تعزيز دور القطاع الخاص و المنافسة الحرة حتى يتحقق أفضل تخصيص للموارد الإقتصادية، وتقليص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

و يحتج أصحاب هذا الاتجاه بالنجاح الذي حققته بعض البلدان النامية في شرق و جنوب شرق آسيا (تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة) بسبب تحرير اقتصادياتها.

غير أنه وإن كان التدخل الحكومي الواسع في النشاط الاقتصادي أدى إلى فشل الكثير من سياسات التنمية في دول العالم الثالث، إلا أنه لا يمكن نكران أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي كتجربة التصنيع التي شهدتها كوريا الجنوبية.[1]

[1] عبد الوهاب أمين، « **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص.ص71-72

5-نظرية الحكم الرشيد:

يشير مفهوم الحكم إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية وإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات ويشمل الحكم الرشيد الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كما يعنى بآثار التنمية طويلة الأمر على أجيال متعددة، وتتمثل أبعاد الحكم الرشيد في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والإنصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية.[1]

ظهر مصطلح الحكم الرشيد في الحقل الاقتصادي سنة 1937 من خلال مقال لرونالد كواس الذي بين فيه كيف أنه الرجوع الى تنسيق سلمي -يعني علاقات التعاون الداخلية للمؤسسة-تسمح للمنظمة بأن تكون أكثر فاعلية لبعض أنواع التبادل من السوق الذي يولد تكاليف الصفقات(البحث عن المعلومات حول المنتجات و تنافسية الموردين، مفاوضات واتفاقات العقود، مراقبة النوعية، المعالجة المحاسبية، النفقات المالية،...الخ.) فعالية الإجراءات الداخلية للمؤسسة أي نظام القيادة (système de gouvernance) يؤمن تنافسية المنظمة المتكاملة مقارنة بالرجوع النظامي الى السوق.

حوالي أربعين سنة بعد ذلك تم إعادة إحياء هذه النظرية من طرف ويليامسن (O.E Williamson)، أحد مفكري الاقتصاد المؤسساتي وذلك سنة 1975 حيث طور نظرية تكاليف الصفقات، و عرف القيادة الرشيدة على أنها مجموع آليات التعاون التي تنظم التنسيق الداخلي للمؤسسة (corporate governance) أو العلاقات بين المنظمة وشركائها (gouvernance structures) خاصة في إطار العلاقات التعاقدية التي تسمح بتخفيض تكاليف الصفقات دون تحمل آثار الضغط لمنظمة سلمية.[2]

لقد استعمل حكم المؤسسة (corporate governance)لاحقا في أوساط الأعمال الأمريكية على امتداد فترة الثمانينات.

---

[1] http://www.undp-pogar.Org/arabic/themes/governance.asp
[2] Michel CASTEIGTS, Québec mai 2003, disponible sur le site :
http://www.univ-pau.fr/~ville-m/pdf/Communications/052_Casteigts.pdf

خلال نهاية الثمانينات، استعمل المصطلح في العلوم السياسة الإنجليزية للدلالة على برنامج بحث يتمحور حول موضوع إعادة تقسيم السلطة المحلية فمنذ 1979، قامت حكومة مارغريت تاتشر بعدة إصلاحات تهدف إلى تقليص قدرة السلطات المحلية بسبب عدم فعاليتها وتكلفتها الكبيرة، وقامت بتقوية المركزية و خوصصة بعض الخدمات العامة. وفي هذه الفترة لم تختفي الحكومة المحلية، بل تم إعادة هيكلتها لتتماشى مع الإصلاحات الحكومية، وقد قام الباحثين باختيار مصطلح الحكم الحضري (Urban Gouvernance) للدلالة على هذه البحوث، مصطلح الحكم الحضري استعمل لاحقا من طرف عدة دول أوروبية.

مفهوم الحكم الرشيد، ظهر من جديد في نهاية الثمانيات في حقل العلاقات الدولية بمصطلح "الحكم الجيد"، الذي استعمل من طرف الهيئات المالية الدولية للدلالة على معايير الإدارة العمومية الجيدة في الدول الخاضعة لبرامج التعديل الهيكلي، فقد طالبت منظمات القرض الدولية من خلال هذا المفهوم الدول النامية بإصلاحات مؤسساتية ضرورية لإنجاح برامجها الاقتصادية.[1]

القيادة الرشيدة كفكرة تترجم تطبيق خاص في تسيير أعمال مجموع سياسي – جغرافي (Géopolitique) كبير، فقد دخل إلى إفريقيا من خلال خبراء بريتون وودز تحت اسم الحكم الجيد، فمع نهاية الحرب الباردة عام 1989، أعلن خبراء بريتون وودز أنه يوجد أزمة حكم في إفريقيا يرجع إليها سبب تأخر التنمية.

أما اليوم فإن مفهوم الحكم الرشيد هو مفهوم معقد مرتبط بمختلف العلوم الاجتماعية والإنسانية : فلسفة، اقتصاد، علوم سياسية، إدارة عمومية، دراسات المنظمات، دراسات التنمية، علاقات دولية،...إلخ.

وقد اقترح المختص السياسي البريطاني ستوكر (Gerry Stoker) في إطار برنامج البحث حول الحكم الراشد المحلي لمجلس البحث الاقتصادي والاجتماعي للمملكة المتحدة، إطار تصوري لدراسة الحكم الراشد يتكون من خمس مقترحات تظهر كالتالي :

[1] Qu'est-ce que la Gouvernance ? :
www.urbanisme.equipement.gouv.fr/cdu/accueil/bibliographies/gouvernance/note1htm-19k

- الحكم الراشد هو فعل تدخل مجموع الهيئات والمتعاملين الذين لا ينتمون كلهم إلى نطاق الحكم.
- الحدود والمسؤوليات في مجال النشاط الاجتماعي الاقتصادي بتوفر الحكم الراشد تكون أقل وضوحا.
- الحكم الراشد يعبر عن ترابط سلطات الهيئات المشاركة في النشاط الاجتماعي.
- الحكم الراشد هو الذي يمكن من تدخل شبكات المتعاملين المستقلين.
- الحكم الراشد هو جزء من الأساس، الذي يمكنه التصرف دون الرجوع إلى السلطة أو قوة الدولة، بهدف استعمال تقنيات وأدوات جديدة لتوجيه وإرشاد النشاط الجماعي.[1]

[1]Yoo ASSOGBA, « **Observation en économie sociale et en développement régional : Gouvernance, économie sociale et développement durable en Afrique** » ,Novembre 2000, http://www.ca/observer

المبحث الثاني:النظريات الاجتماعية للتنمية:

المطلب الأول :الثنائية الاجتماعية

حاول الكاتب الهولندي بويك (Boeke) تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي بعوامل اجتماعية. وقد عرف بويك الثنائية الاجتماعية بأنها الصراع بين نظام اجتماعي مستورد، هو في الغالب النظام الرأسمالي ونظام اجتماعي داخلي مختلف عن النظام المستورد، وقد رأى بويك أن هذه الثنائية تمثل شكل من أشكال التفتت للمجتمع.

وقد أرجع بويك سبب هذه الثنائية إلى الاختلاف بين الشرق والغرب، ومن هنا فعلى الدول المتقدمة ترك الدول المتخلفة تنتهج سياستها التنموية بنفسها لأن أي تنظيم غربي من شأنه أن يزيد من تدهور الأوضاع بدلا من تنميتها.

فمثلا في الزراعة لا يمكن إدخال الطرق الغربية، ذلك لأن عقلية المزارع وثقافته مرتبطة بظروف البيئة، ولا يمكن حسب بويك أن نصف هذا النظام بأنه نظام متخلف.

كذلك الحال بالنسبة للصناعات، فحتى وإن كانت السلعة المنتجة في الصناعات الشرقية هي نفسها في الصناعات الغربية، فإن طرق إنتاجها تتميز بخصائص تختلف عن تلك السائدة في الاقتصاديات الغربية.

كما أنه حسب بويك، فان تأثير الغرب على الطبقات الحاكمة في المجتمعات المتخلفة، يجعلها تضع برامج تنمية طموحة، لكن لن تنجح في تحقيقها بسبب ابتعادها عن مجتمعها أثناء وضعها لهذه البرامج.

ومن هنا فقد رأى بويك أن تحقيق التنمية يكون بطيئا، ويحدث بإقامة مشروعات صغيرة الحجم تراعي ظروف الثنائية، كما أن الطبقة القائدة يجب أن تكون مندمجة في المجتمع.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد، « **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.ص 127-131 .

المطلب الثاني: نظرية دافع الإنجاز

قام ماكليلاند (Mc Clleland) بتحليل سلوك أفراد مختلف طبقات المجتمع الأمريكي، وخلص إلى تحديد دافع نفسي أسماه دافع الإنجاز، وعرفه على أنه دافع يميز الأشخاص الذي يتميزون منذ صغرهم عن غيرهم في بذل مجهود كبير في إتمام أعمالهم وواجباتهم و يتميزون بسرعة تعلم الأشياء الجديدة، وتأثرهم السلبي بالضغوطات التي تمارس عليهم، من طرف رؤسائهم أو المشرفين عليهم، كما أنهم لا يتأثرون بالحوافز والجوائز ولا يخضعون للضغوطات الاجتماعية و يلتزمون الموضوعية في اختيار شركائهم، ويفضلون الأعمال التي تمتاز بالمخاطرة لأنهم يلزمون أنفسهم بإتمام العمل مهما واجهوه من صعوبات غير عادية، وقد قدم ماكليلاند الافتراضات التالية:

- الظروف الاجتماعية للطبقات التي يأتي منها هؤلاء الأفراد متميزة عن بقية المجتمع.
- يمكن إيجاد ارتباط قوي بين درجات نجاح العمال قي أعمالهم والدرجات التي تعطى لهم مسبقا لدافع الانجاز.
- اختلاف معدل النمو الاقتصادي يرجع إلى قوة دافع الانجاز لدى أفراد المجتمع .

وقد حدد ماكليلاند الظروف الاجتماعية الخاصة بالأفراد الذين يتميزون بدافع الإنجاز فيما يلي:

- أنهم ينحدرون من عائلات عصامية أي أنها عانت البؤس و لكنها بفضل مجهودها الذاتي أثبتت مقدرتها وتفوقها.
- أفراد الطبقة المتوسطة يمتازون بدافع الإنجاز مقارنة بالطبقة العليا، ذلك أن الطبقة الثانية قد حققت أغلب رغباتها المادية والاجتماعية.
- قد اعتبر أنه توجد علاقة بين العقائد الدينية ودافع الانجاز حيث أنه هناك طوائف دينية يمتاز أفرادها بدافع الانجاز و قد سبقه إلى هذا ماكس وبير (Max Weber).

المطلب الثالث: نظرية المجتمع القروي:

يعرف هاجن (Hagen) التنمية الاقتصادية كالتالي: " التنمية الاقتصادية لابد أن ترتبط بتكوين رأس المال، وليس هذا لأن عملية تكوين رأس المال لها أهمية في حد ذاتها، ولكن لأنها تقترن بعملية التقدم التكنولوجي".[1]

من خلال هذا التعريف فإن هاجن يرجع أسباب التخلف الاقتصادي الى العوامل التي تعيق الوصول الى مرحلة التقدم التكنولوجي، كما يصف المجتمع المتخلف بأنه مجتمع قروي يتكون من الفلاحين، ثم يقوم بتجريد هذا المجتمع من كافة العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، فيقرر أن المجتمع القروي يتكون من عدد كبير من القرى، وعدد محدود من المدن ميزها النشاط التجاري المتخصص بها، وحركة اليد العاملة من القرى إلى المدن ضعيفة جدا، والنشاط الأساسي لأفراد هذا المجتمع هو الزراعة صغيرة الحجم، ووجود ضئيل للصناعة الحرفية، وتتمركز الصفوة في المدينة، كما أن اتصالات المجتمع القروي بالعالم الخارجي ضئيلة جدا، من خلال هذا الوصف للمجتمع القروي يقدم هاجن تفسير لأسباب التخلف في النقاط التالية:

- من خلال هيكل العلاقة الاجتماعية: يعيش كل من الفلاحين وصفوة المجتمع في عالمين مختلفين وهذا يؤثر على التقدم التكنولوجي والاقتصادي.
- طرق الإنتاج في المجتمع القروي بدائية.
- طريقة تفكير الفلاح في المجتمع القروي محدودة، فهو لا يفكر حتى في تنظيم طرق الري والصرف أو تحسين نوعية الإنتاج أو زراعة محاصيل جديدة.
- الأفراد الذين لديهم دافع الإنجاز محدودين في المجتمع القروي بخلاف المجتمع المتقدم.
- القيم والمبادئ: يرى هاجن أن طريقة تصرف الصفوة لا تختلف عن طريقة تصرف الفلاحين، فدوافع الصفوة في امتلاك أراضي وعقارات، والوصول إلى مراكز إدارية عادية أو شغل مراكز عسكرية لا تختلف عن رغبة الفلاحين في امتلاك أراضي أو الوصول الى بعض المراكز الاجتماعية العالية في المجتمع.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد، « **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**»، مرجع سابق، ص136.

- العلاقات الشخصية: علاقات العمل ترتكز على المراكز الاجتماعية، فمثلا الفلاح لا يختار لمساعدته شخص على أساس الكفاءة، وإنما يفضل من تربطه به قرابة أو صداقة.

بعد عرض هاجن للأسباب تخلف المجتمع القروي يقدم القوى التي تؤثر على هذا المجتمع فتجعله ينتقل من حالة التخلف إلى التقدم وهي كالتالي:

- النمو العلمي لدى الأفراد حول تقدم طرق الإنتاج والذي يتم بصفة تدريجية؛
- قيام الصفوة بأنشطة غير عادية نتيجة للضغوط الاجتماعية؛
- الضغط الناتج عن تغير هيكل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع القروي؛
- التغير في الفرص الاقتصادية؛
- التغير المفروض من طرف القوى الأجنبية على المجتمع كالاستعمار.

يرى هاجن أنه مهما كان حجم القوة المحركة للتقدم الاقتصادي كتغير نظرة الفرد مثلا إلى العلاقات الاجتماعية والفنون الإنتاجية، فإنه بمفرده لن يؤدي إلى تقدم تكنولوجي سريع، بل يجب توفر أكثر من عامل من العوامل الخمسة السابقة الذكر.

وقد أولى هاجن الى عنصر التنظيم أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، وفي ظل ظروف المجتمع القروي، فإن هاجن يقرر أن فئة المنظمين لن تظهر من مجموعة الفلاحين، بل تكون من فئة الصفوة، ويقسم الصفوة إلى قسمين: المجموعة العليا وهي المجموعة التي حققت مراكزها الاجتماعية واستقرارها، أما المجموعة الثانية فقد سماه هاجن بالمجموعة السفلى وهي التي تحاول تأكيد وجودها ومركزها الاجتماعي، فتقوم بأعمال اقتصادية غير عادية، تؤدي في الأخير إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي.

يؤكد هاجن على أن هذه العملية التي تقوم بها المجموعة السفلى من الصفوة، يجب أن تدعم باستجابة واسعة من قبل أفراد المجتمع حتى تحقق التنمية.

وحيث أن أفراد المجتمع لا يستطيعون بسهولة تعلم الطرق الإنتاجية والعلوم المستوردة، فانه لا بد من جهود ذاتية محلية كالتقدم العلمي والاهتمام بتطوير وسائل الإنتاج وغلاتها حتى تدعم جهود الصفوة.

وفي الأخير يبين هاجن كيف يؤثر الخطر الأجنبي على المجتمع القروي، فعندما يشعر أفراد المجمع بهذا الخطر، يقومون بتنظيم علاقاتهم الإنتاجية وتحديد أهدافهم، ويقدم حالة الكثير من الدول المتخلفة كمثال على ذلك، فهذه الدول استعملت التخطيط لإحداث التغيرات الاجتماعية المطلوبة والتقدم التكنولوجي، وذلك لمواجهة الخطر الأجنبي.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمان يسري أحمد ، « **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**» ، مرجع سابق، ص.ص 142-136

المبحث الثالث:استراتيجيات التنمية الاقتصادية

استراتيجية التنمية الاقتصادية هي" ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدول في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي الى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي".[1]

و يجدر الإشارة الى أن هذا الأسلوب يختلف من دولة الى أخرى نتيجة للظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، كذلك يختلف هذا الأسلوب بسبب الدور الذي تلعبه الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية. على هذا الأساس فإنه على الدول المتخلفة اختيار الإستراتيجية المناسبة للتنمية، وفي هذا الإطار نميز بين إستراتيجيتين أساسيتين.

المطلب الأول:إستراتيجية النمو المتوازن

الكتاب الأساسيين لهذه الإستراتيجية: نيركس (Nurkse) و روزنشتاين رودان (Rosenstein-Rodan) .

يرى بعض الاقتصاديين أنه يجب توفر حد أدنى من الاستثمار كشرط ضروري حتى تبدأ عملية التنمية، بحيث أن البلدان المتخلفة تفتقر الى الوفرات الخارجية(les externalités) التي تحرك عجلة النمو، وتعرف الوفرات الخارجية "بأنها تلك الفوائد التي تعم على الإقتصاد القومي في مجموعه أو على أنشطة ومشروعات معينة، دون أن تستلزم تحقيق عائد مباشر لمستثمر معين"[2] وقد بين روزنشتاين رودان أهمية الوفرات الخارجية في عملية التنمية، بحيث أنه في حالة السكون يتم معالجة شروط التوازن، أما في حالة الحركة أو النمو فيتم معالجة الطريق الى هذا التوازن.

وقد حدد رودان ثلاث أنواع من الوفرات الخارجية غير قابلة للتجزئة وتلعب دور مهم في عملية التنمية:

- عرض رأس المال الاجتماعي وتظهر ضرورة عدم قابليته للتجزئة نتيجة لكونه

[1] حسين درويش العشيري، « **التنمية الاقتصادية** » ، دار النهضة، بيروت، 1979 ص102.
[2] كامل بكري ، « **التنمية الاقتصادية** » ، الدار الجامعية، بيروت،1977، ص78

يستلزم حجم كبير كحد أدنى، فليس من المنطقي مثلا إنشاء نصف سكة حديدية، كما أن هذا الاستثمار نهائي بمعنى أنه يسبق قيام النشاط الإنتاجي، وحسب رودان على الدولة المتخلفة تخصيص نسبة عالية من مواردها تقدر بـــ 30-40% لرأس المال الاجتماعي.

- الطلب وعدم قابليته للتجزئة، فحسب رودان أن المشروع الاستثماري المنفرد

يتعرض لمخاطر جمة، كاحتمال عدم تسويق منتجاته، بينما تنفيذ المشروعات المكملة يؤدي إلى اتساع السوق، لأن الاستثمارات الجديدة تخلق سوقا لبعضها البعض، وقد أشار رودان الى الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في التقليل من الحاجة الى استثمارات مكملة و ذلك عن طريق تصدير فائض المنتجات واستيراد الواردات المكملة، فهي حسب رودان لن تلغي ضرورة عدم التجزئة وإنما ستقلل فقط من حجم الحد الأدنى المطلوب للاستثمار.

- ويأكد رودان على دور المدخرات في تحريك عملية التنمية، ففي اقتصاد يتميز بانخفاض

مستوى الدخل يكون السبيل الوحيد لرفع مستوى الادخار هو زيادة الاستثمارات التي تعتمد على تحريك موارد إضافية كامنة كاليد العاملة العاطلة، وكذلك استعمال الضرائب في رفع الادخار.[1]

واصل نيركس على طريق رودان إذ يرى هو الآخر أن النمو لا يتحقق إلا بالقيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في عدد مختلف من الصناعات.

وفي تحليله للنمو المتوازن عالج نيركس الدائرة المفرغة في الاقتصاد المتخلف وعلاقتها بتكوين رأس المال، حيث أن عرض رأس المال مرتبط بقدرة ورغبة الأفراد في الادخار، بينما الطلب على رأس المال يتوقف على الحافز على الاستثمار، كما بين أن ضيق السوق أي انخفاض القدرة الشرائية لدى المستهلكين من أكبر عوائق عملية التنمية.

يتلخص محتوى الدائرة المفرغة للفقر التي جاء بها نيركس في أن عرض رأس المال و هو العنصر الجوهري في التنمية، وهو يتوقف على قدرة و رغبة الأفراد في الادخار، هذه الأخيرة مرتبطة بمستوى الدخل المنخفض نتيجة انخفاض مستوى الإنتاجية العائد هو

[1] كامل بكري ، « **التنمية الاقتصادية** » ، مرجع سابق، ص.ص 78-82

الآخر إلى نقص رأس المال بسبب محدودية الادخار، و هذه الدائرة لا يمكن الخروج منها إلا عن طريق المساعدات الخارجية.

من جهة أخرى فإن الطلب على رأس المال يتوقف على الدافع على الاستثمار الذي يتميز بالانخفاض في الدول النامية بسبب ضيق السوق المحلية الناتج عن انخفاض الدخل، العائد إلى انخفاض مستوى الإنتاجية بسبب تخلف المستوى التكنولوجي باعتباره عنصر أساسي للاستثمار.[1]

لكسر هذه الدائرة يرى نيركس ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في مختلف الصناعات لتوسعة السوق وزيادة الطلب على المنتوجات.

من هنا يبدي نيركس اهتماما كبيرا بحجم السوق كعنصر مجدد للتنمية وذلك باستثمار قدر كبير من رأس المال على جبهة عريضة من الصناعات المختلفة حيث أن هذا هو السبيل إلى توسيع السوق الكلي ويؤكد نيركس أن قرارات الاستثمار الفردية لا يمكن أن تحقق التنمية وذلك لاحتمال الفشل وهنا يميل إلى نظرية رودان التي تؤكد بأن الصناعات الجديدة التي تنتج سلعا مكملة لبعضها البعض سوف تخلق في مجموعها سوقا تتسع لبيع منتجاتها و يعتقد نيركس أن أسلوب النمو المتوازن يتضمن العمل على إيجاد نوع من التوازن بين الزراعة و الصناعة.

إذا كان تحليل رودان قد اقتصر على القطاع الصناعي، فإن نيركس، بين أهمية هذا القطاع، و بين أن نمو القطاع الصناعي يرتبط بنمو القطاع الزراعي نتيجة لوجود ارتباط قوي بين القطاعين فالصناعة تجد المواد الأولية في الزراعة، كما أن الزراعة تمثل سوق مهم للصناعة.

و رغم أن نيركس تابع على طريق رودان، و تحدث عن الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية، و أكد على ضرورة خلق توازن بين الصادرات و الواردات لأن الدول النامية هي دوما بحاجة إلى سلع رأسمالية، توصل في أخر المطاف إلى أنه لا يمكن الاعتماد على التجارة الخارجية في حل مشكلة ضيق الأسواق المحلية، كما لا يمكنها أن تلعب دور محرك النمو كما حدث في القرن التاسع عشر.[2]

---

[1] عبد الزهرة فيصل يونس، « **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** »،مرجع سابق، ص.ص 28-29

[2] عبد الزهرة فيصل يونس، نفس المرجع، ص.ص 31-32

المطلب الثاني:استراتيجية النمو غير المتوازن

لقد تعرضت استراتيجية النمو المتوازن الى عدة انتقادات من طرف عدة اقتصاديين أمثال هانس سنجر وألبرت هيرشمان.

فسنجر رغم تأييده للعمل الكبير دون العمل المجزأ، اعترض على فكرة النمو المتوازن التي تتضمن تنمية الصناعة والزراعة بشكل متوازي ففي رأيه أن النمو الاقتصادي يتحقق بتحويل اليد العاملة الزائدة في القطاع الزراعي الى الصناعة كما انه يعترض على القيام باستثمارات على مختلف الأنشطة الإقتصادية، كون هذه الأخيرة لا تتحملها طاقة وموارد البلد المتخلف و تتحول بذلك الاستثمارات من استثمارات مكملة الى استثمارات تنافسية على الموارد الإنتاجية الضئيلة، والنقطة الأخيرة التي يعترض عليها سنجر، هي كون التنمية في الدول المتخلفة حسب أنصار النمو المتوازن تبدأ من نقطة الصفر، لكن حقيقة الدول المتخلفة تتناقض مع ذلك، حيث أنه توجد بعض النشاطات حققت نوع من التنمية كقطاع التصدير خاصة الصادرات الزراعية أو التعدينية.

ومن هذا المنطلق فإن سنجر يرى أن النمو الاقتصادي، يتم بإحداث استثمار جديد غير متوازن لتكميل عدم التوازن القائم، وعند تحقيق هذا الاستثمار فانه من المحتمل أن تظهر احتياجات جديدة يلزم لتلبيتها استثمار آخر و هكذا تتواصل العملية الى أن تحدث التنمية على مستوى واسع.[1]

وقد أيد هيرشمان وجهة نظر سنجر، وانتقد نظرية النمو المتوازن كونها اعتمدت على المقارنة بين التوازن في حالة التخلف وحالة التوازن عندما تتحقق التنمية، وتجاهلت مرحلة عملية التنمية ذاتها، فحسب هيرشمان التوازن يكون قبل بدأ عملية التنمية بحيث تكون كل القطاعات راكدة وعندما تتحقق التنمية تصبح القطاعات متحركة، أما في مراحل عملية التنمية فليس من الضروري أن يحدث التوازن.

وبهذا يرى هيرشمان أن أنسب طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي هي خلق اختلال متعمد في الاقتصاد، فالتوسع مثلا في الصناعة (أ) يؤدي الى خلق وفرات تعتبر داخلية لـــ (أ)، لكن تساهم في توسيع الصناعة (ب)، وتوسع هذه الصناعة يؤدي بدوره الى خلق وفرات

[1] كامل بكري ، « التنمية الاقتصادية » ، مرجع سابق، ص.ص 84-85

خارجية للصناعات الأخرى، وهكذا في كل مرحلة تحقق صناعة من الصناعات وفرات خارجية، يؤدي ذلك الى خلق صناعة تستفيد من هذه الوفرات.

وحيث أن الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة، فوق الطاقة الإنتاجية للبلد فإن هيرشمان ينصح بالقيام بدفعة قوية في صناعات وقطاعات استراتيجية وهو يستشهد على نجاح استراتيجية التنمية غير المتوازنة بتاريخ الدول المتقدمة الذي يثبت أنها بدأت تنميتها من خلال نشاطات معينة أثرت على الأنشطة الأخرى.[1]

فقد لعب قطاع المنسوجات في بريطانيا و قطاع السكك الحديدية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر القطاع القائد إلى التنمية.[2]

[1] كامل بكري ، « **التنمية الاقتصادية** » ، مرجع سابق، ص.ص 85-87

[2] عبد الزهرة فيصل يونس،« **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة** »مرجع سابق ، ص.33

خاتمة الفصل:

نستنتج مما سبق أن التنمية هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية والمحاولات التي تمت لتحليل التنمية كانت ترتكز على بعد واحد إما البعد الاقتصادي وتجريدها من كل العوامل الاجتماعية أو تحليل يهتم بالظواهر الاجتماعية والنفسية ويهمل بقية العناصر وكلا النوعين يقوم بتقديم الوسائل والأساليب التي يرى أنها مناسبة لإحداث التنمية ومهما كانت هذه المعطيات النظرية فان تطبيقها في الدول النامية لم ينجح حيث أنه من الصعب التقيد بمعطيات أي منها بشكل مطلق ذلك أن كل من تلك النظريات يمكن أن يوجه إليها نقد يجعلها بعيدة عن ظروف البلاد النامية، لذلك فان تحقيق التنمية في الدول النامية يكون بمراعاة عدة اعتبارات أهمها:

- لا يوجد إطار نظري واحد يصلح لكل البلاد النامية فلكل بلد ظروفه الخاصة الأمر الذي يستدعي مراعاة ذلك في التخطيط لعملية التنمية.
- التنمية الاقتصادية في الدول النامية يجب أن تبدأ بما هو متاح من موارد البلد ذلك أن أنسب استراتيجية للتنمية هي التي تقوم على أساسٍ من الواقعية والتلاؤم مع الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، مع ضرورة التكامل بين القطاعات والاهتمام بالجوانب التي تعزز هذا التكامل.
- تعتبر التنمية أداة لإعادة بناء وتكوين المجتمعات النامية وهي في ذات الوقت أداة تغيير مقصود وغير مقصود تتطلب مزيدا من نشاطات وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثاني:

التنمية الريفية، مفاهيم واستراتيجيات.

مقدمة الفصل:

اعتمدت العديد من الدول النامية خلال عقد السبعينات استراتيجية تنمية تنظر الى التنمية على أنها ظاهرة اقتصادية تؤدي الى ارتفاع الدخل الفردي من خلال التركيز على التصنيع السريع وإحداث تغيرات في هياكل الإنتاج بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي وتزداد حصة قطاعي الصناعة والخدمات في الناتج القومي بصفة مستمرة، أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية كالمؤشرات الاجتماعية والسياسية فقد تم إهمالها من طرف متخذي القرارات في الدول النامية، هذا ما جعل برامج التنمية تكون متحيزة للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية التي أهملتها البرامج التنموية مما جعلها تعيش في الحرمان وتولد ضغطا اجتماعيا واقتصاديا على المدن.

إن فشل استراتيجية التنمية المعتمدة على التصنيع في الكثير من الدول النامية وتفاقم المشاكل المرتبطة بهشاشة الاقتصاد الريفي خاصة ظاهرتي الفقر والهجرة الريفية وكذلك الطلب المتزايد على الغذاء بسبب النمو السكاني المتزايد جعل الدول النامية تفكر من جديد في الإستراتيجية التنموية التي تحقق الأهداف التي تطمح إليها، هذه الإستراتيجية يجب أن تقوم على الإمكانيات المحلية والتوزيع المتوازن لها وتمكن من حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، من هنا تظهر أهمية تنمية الاقتصاد الريفي للتخفيف من هذه المشاكل وكذلك كونه يعتمد على موارد طبيعية وبشرية متوفرة لدى الدول النامية.

لأجل هذا الغرض جاء هذا الفصل الذي سنحاول فيه تقديم مفهوم للريف ومن ثم ماهية التنمية الريفية، العناصر المركبة لها أثارها وما هي أهم العوائق التي تواجهها تنمية المناطق الريفية وفي الأخير نبين كيفية بناء استراتيجية تنمية ريفية في البلدان النامية وكذلك دوافع الاهتمام الدولي بالتنمية الريفية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الريفية.

المطلب الأول :مفهوم الريف

إن تحديد مفهوم الريف يواجه عدة صعوبات، إذ يصعب تحديد أين ينتهي الريف لتبدأ المدينة، وهل أن كل مزارع هو ريفي؟ وعليه نقدم بعض المعايير والمفاهيم لتحديد الريف.

1-حسب المعايير:

لمحاولة تحديد الإطار الجغرافي للريف تم وضع عدة مقاييس أهمها:

- مقياس التقسيم الإداري في التفريق بين الريف والمدينة، فتحتل المدن مراكز أولوية في الأقسام الإدارية كالمديريات، المحافظات، القضاء والمجالس البلدية.
- مقياس يجعل من عدد معين من السكان الحد الفاصل بين الريف والمدينة، فمثلا إذا كان عدد سكان قرية يزيد عن 1500 أو 2000 فهي مدينة، أما إذا كان أقل من ذلك فهي ريف، وهذا المقياس تسير عليه معظم الدول العربية.
- وهناك رأي آخر يجعل من فعالية السكان الاقتصادية أساسا للتمييز، فالمدينة حسب هذا الرأي هي التي يشتغل 80% من سكانها بالأعمال الصناعية والتجارية، بينما يعمل جل أبناء الريف في الزراعة والأعمال التي تتصل بها.[1]

2-مفهوم بادوين (R.BADOUIN):

يمكن تعريف الوسط الريفي بأنه عبارة عن مناطق تتميز بكثافة سكانية ضعيفة نسبيا، وبسيطرة النشاط الزراعي فيه، كما أن سكانه بعكس الوسط الحضري لا يظهرون في شكل تجمعات سكانية كبيرة بل ينتشرون على شكل مزارع متفرقة في الطبيعة.[2]

[1] عبد الرزاق الهلالي، « **المجتمع الريفي الغربي والإصلاح الزراعي** »، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص.ص 16-14

[2] R.Badouin, « **L'économie rural** », Armand Colin,Paris,1971, p362

3-مفهوم ملاسيس (Louis Malassis):

قسم لويس ملاسيس المحيط الاقتصادي-الاجتماعي(L'ensemble socio-économique) الى 3 مجموعات جزئية أساسية:

- المجموعة الجزئية" الزراعية": تشمل نشاط الفلاحين، هذا النشاط هدفه الأساسي هو إنتاج الغذاء، وهذا يمكن أن يفسر بعملية تحويل الطاقة الشمسية الى طاقة غذائية.
- المجموعة الجزئية "زراعية-غذائية" وتمثل النشاطات التي تساهم في انجاز وظيفة التغذية في مجتمع معين حيث تمثل الزراعة النشاط الأساسي في عملية الإنتاج الزراعي-الغذائي، وحول هذا النشاط تأسست طبقة فوقية صناعية وتجارية، تعمل على تهيئة المنتجات الزراعية، وتوزيع المواد الأولية والمنتجات الزراعية-الغذائية نصف المصنعة والمصنعة، كما أن الإنتاج الزراعي الغذائي، يحتاج الى سلع وسيطة وتجهيزات ضرورية يستوردها من القطاعات الأخرى.
- المجموعة الجزئية "الريفية" وتضم مجموع النشاطات التي تمارس في الريف والعلاقات التي تنشأ بينها، حيث يمثل النشاط الزراعي أحد الأشكال الرئيسية للنشاط في المناطق الريفية، لكن هذا النشاط ليس وحيد، فالمناطق الريفية في نموها تتجه الى توزيع نشاطاتها، حيث تمارس نشاطات من نوع أولي أو ثانوي أو ثالثي.[1]

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

[1]Louis Malassis, «**Economie agro-alimentaire Tome I:Economie de la consommation et de la production** », ed Cujas, paris, 1979, p.p 10-11

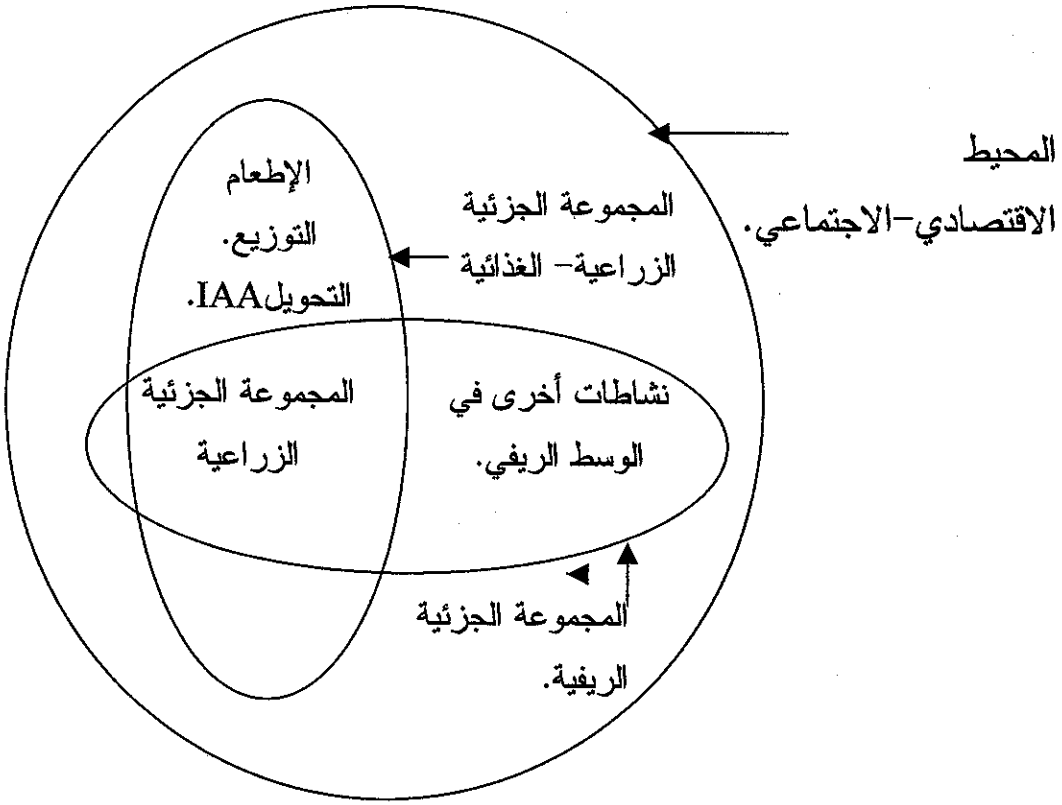

الشكل رقم(03): *تقسيم المحيط الاقتصادي الاجتماعي.*

Source:Louis Malassis « Economie agro-alimentaire,Tome I:Economie de la consommation et de la production »

يوضح الشكل السابق أن المجموعة الجزئية "الزراعية " هي مجموعة محتواة من جهة في المجموعة الجزئية "الزراعية-الغذائية"، ومن جهة أخرى في المجموعة الجزئية "الريفية"، فعمليات الإنتاج الزراعي-الغذائي يمكن أن تأخذ أشكال غير زراعية كالصيد، والإنتاج الصناعي، كما أن المزارعين يمكن أن يمارسوا في وقت جزئي، نشاطات غير زراعية.[1]

[1] Louis Malassis, **«Economie agro-alimentaire Tome I:Economie de la consommation et de la production »**, ed Cujas, paris, 1979, p11

4-مفهوم الريف عند عالم الاجتماع الفرنسي كايزر (Bernard Kayser):

يعرف كايزر الفضاء الريفي على أنه طريقة خاصة في استعمال الفضاء، والحياة الاجتماعية، فهو يتميز بكثافة سكان ضعيفة نسبيا، وهياكل محدودة، وبتفوق المشاهد الطبيعية بغطائها النباتي وهيمنة الاقتصاد الزراعي – الغابي – الرعوي (Agro-Sylvo-Pastoral)، نمط حياة سكان متميز، باندماجهم في جماعات من حجم محدود وبعلاقتهم الخاصة بالفضاء، هوية وشخصية مرتبطة بثقافة المزارع.[1]

5-المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE):

قسم هذا المعهد الريف الى جزئين:

- الريف تحت التأثير الحضري والمسمى "rurban"، المدينة انفجرت في القرية، والفلاحين أصبحوا قليلين نتيجة تقدم الإنشاءات.
- الريف العميق، لا يزال يغلب عليه الطابع الزراعي، قليل السكان، مع زيادة الأراضي المهجورة.[2]

6-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

تعرف هذه المنظمة المناطق الريفية بأنها "تلك التي تضم مجموع السكان، الإقليم والموارد الأخرى للريف والمراكز الصغيرة للسكان، المتواجدة خارج التأثير الاقتصادي المباشر لمراكز المدن"[3] ، وتقسم الإقليم إلى :[4]

- ريفي بحت: الأقاليم التي 50% من سكانها يعيشون في تجمعات ريفية بحيث أن التجمع الريفي به كثافة سكانية أقل من 150 نسمة في كم^2.
- حضري بحت: الأقاليم التي أقل من 15% من سكانها يعيشون في تجمعات ريفية.

[1] http://www.solidarité_rurale.qc.ca
[2] Jean Gadant, **«Aménagement et développement rural -Technique et Documentation»**, ed Lavoisier, 1987, p 29.
[3] http://www.solidarité _rurale.qc.ca
[4] http://www.frw.be/html/presentation_wallonie.html

7-في إنجلترا :

يعرف التجمع الريفي من خلال وجوده في بيئة ريفية، وهذا لا يرتبط بالزراعة ، أو بأي نشاط آخر، فالهيكل الاقتصادي للريف يشبه ذلك المتواجد في المدن، كما أن المصطلح لا يعني طريقة عيش خاصة، أو ثقافة متميزة، فسكان الريف يتقاسمون مع المدنيين نفس نظم التعليم، الصحة، الاستهلاك، الإنتاج وغيرها.

فمصطلح الريف يترجم أساسا، خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية وحجم التجمعات، فالفضاء الريفي تتواجد فيه التجمعات بأبعاد صغيرة و بكثافة سكانية قليلة.

المطلب الثاني:مفهوم التنمية الريفية

1-مفهوم لودارميلك و لاتوس (LOWDERMILK et LAITOS):

يعرف لودارميلك ولاتوس التنمية الريفية بأنها "عملية مستمرة من التغيير المخطط في الأبنية أو الهياكل الاجتماعية والمنظمات الريفية والحضرية وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي توفر الدوافع الكافية، وتحرك الإمكانات الإنتاجية، وتهيئ الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المعيشة والمعارف والمهارات، كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئتهم الطبيعية والاجتماعية، وتحافظ على التقدم الذاتي للأهداف التي يساعد في وضعها وتنفيذها فقراء الريف عبر الزمان".[1]

يؤكد هذا المفهوم على النقاط التالية:

- أهمية دور الاعتماد على الذات، دون التخلي على الارتباط بالدولة، حيث أكدت تجارب التنمية الريفية في كثير من الدول الآسيوية خاصة الصين على أنه رغم أهمية الاستقلال المحلي واللامركزية، هناك حاجة دائمة لتدخل قوي للدولة.
- وفق هذا المفهوم، تتطلب التنمية الريفية قاعدة معلومات علمية سليمة، و اتخاذ التنمية الريفية كهدف استراتيجي وطني للسياسة التنموية المتبعة، كما تعتمد على قاعدة اقتصادية قوية هي المبادرة المحلية.
- استعمال التحفيزات الاقتصادية، فالمزارع إذا ضاعف إنتاجه مرتين أو ثلاث فإن الزراعة تصبح عملا مربحا.
- تفعيل الجهاز المؤسساتي ويتم ذلك بإنشاء وتحسين المؤسسات مثل التعاونيات، والمنظمات والجماعات التجارية والمحلية والعمومية، ففي ظل هذه الظروف يتمكن المزارعون من الحصول بسهولة على القروض، ويتمكنون من تعلم الأساليب الزراعية الحديثة، كما يتوفر لديهم وسائل تسويق منتجاتهم.[2]

---

[1] انظر: محمد نبيل جامع ، « **التنمية في خدمة الأمن القومي** »، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2000، ص.ص 54-55

[2] محمد نبيل جامع، نفس المرجع ص.ص 55-56.

2-مفهوم تريكارت (Jean L.F. TRICART) :

يرى الاقتصادي تريكارت (أستاذ في جامعة لويس باستور ومدير مركز الجغرافيا التطبيقية) أن التنمية الريفية ترتكز على تدخل المختصين في الزراعة، علماء الطبيعة والمختصين في العلوم الإنسانية، لأنها ترتكز على تفاعل ثلاثي بين الوسط الطبيعي، التقنيات المتاحة والتنظيمات الاجتماعية – الاقتصادية، ويمكن التعبير عن هذا المفهوم في الشكل المبسط التالي:

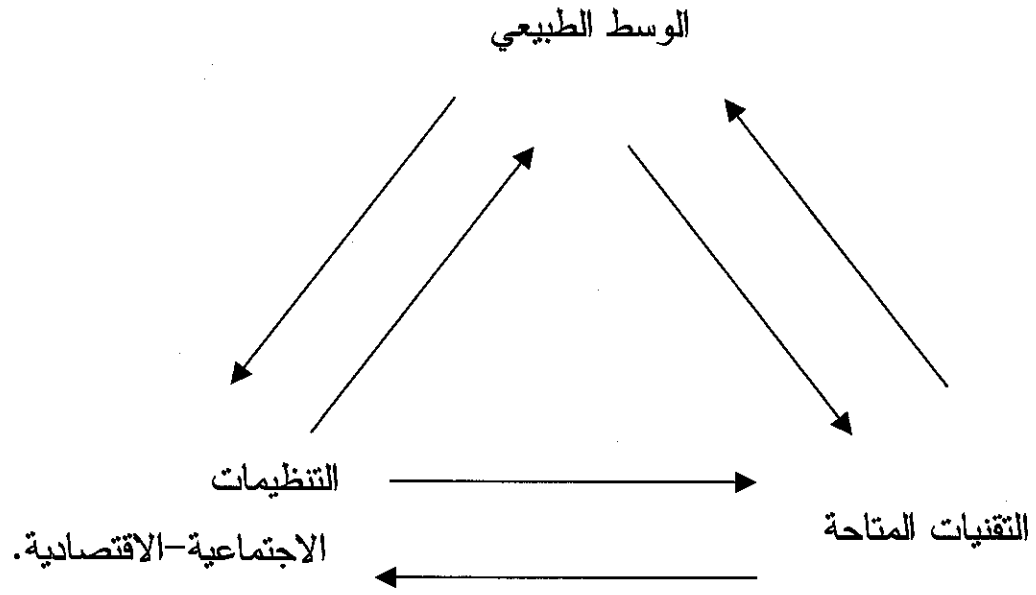

الشكل رقم(04):عناصر التنمية الريفية.

Sourse : P.Pelissier et al « le developpememt rurale en question – paysages, espaces ruraux,systèmes agraires », ORSTOM, paris 1984 p01

علا[illegible] منذ القديم يظهر ارتباط الفرد بالجماعة، وأعتبر الإنسان حيوان اجتماعي، وبدأ تقسيم العمل في شكله البسيط الذي يقوم على التقسيم حسب الجنس، فالمرأة تقوم بالأعمال المنزلية كإعداد الطعام والرجل يقوم بالصيد والتقاط الثمار و غير ذلك ثم بدأ هذا التقسيم يتطور في إطار التنظيم الاجتماعي السائد، وكذلك حسب التقنيات المستعملة فإن استغلال الموارد الطبيعية

يرتبط بالتنظيم الاجتماعي السائد، فهذا التنظيم هو الذي يجمع الأفراد الذين لهم أعمال متشابهة في فئات متنوعة.

إن الأنشطة الاقتصادية غير العقلانية تؤدي إلى إختلالات على مستوى الوسط الطبيعي، فمثلا التوسع الكبير للزراعات التصديرية في كوديفوار التي ترتكز على اليد العاملة المهاجرة انتهت سنة 1960 بمشاكل عويصة منها انخفاض المردودية وأضرار كبيرة على مستوى الأنظمة الإيكولوجية، كذلك الحال بالنسبة للزراعة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم على تعويض اليد العاملة بقوة اصطناعية سببت من جهة بطالة و من جهة أخرى تدهور سريع في خصوبة الأراضي.

أما المناطق الريفية لإفريقيا الغربية فقد شهدت هجرة كبيرة لشبابها، الذي أصبح يفضل العمل في إطار الاقتصاد النقدي مما جعلهم يزحفون نحوى المدن بغية الحصول على العمل المأجور بدل الأعمال التي كانوا يمارسونها نتيجة طلب أرباب الأسر، وهذا ما أثر سلبا على عمليات استصلاح الأراضي في هذه المناطق.

وصل تريكارت الى نتيجة مفادها أن التنمية الريفية ترتكز على ما هو متوفر في الوسط الريفي و على خصائصه التي تختلف من بلد إلى آخر، بل وداخل البلد نفسه، لذلك فإن جل نماذج التنمية المستوردة التي طبقت في أرياف الدول النامية باءت بالفشل.[1]

3-مفهوم التنمية الريفية حسب فريق بحث أسباب تخلف القرية المصرية :

يعرف أستاذ علم المجتمع الريفي والتنمية الريفية بجامعة الإسكندرية محمد نبيل جامع وزملائه في فريق بحث "أسباب تخلف القرية المصرية "التنمية الريفية كالتالي:

"التنمية الريفية هي حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية الريفية، وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات

[1]P.Pelissier et al « **le developpememt rurale en question –paysages, espaces ruraux,systèmes agraires** », ORSTOM, paris 1984p.p 1-3.

التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين ".[1]

[1] محمد نبيل جامع، « **التنمية في خدمة الأمن القومي** »، مرجع سابق، ص 57.

4-مفهوم رودينيللي ورادل للتنمية الريفية:

لقد حدد كل من "رودينيللي" و "رادل" المكونات الوظيفية والبنائية للتنمية الريفية فيما يلي:

الجدول رقم(02):المكونات الوظيفية والبنائية للتنمية الريفية.

المكونات الوطنية.	**المدخلات البرمجية.**	**المكونات المحلية.**	**المدخلات التقنية والمكونات المباشرة.**
*الالتزام السياسي. *الدعم الإداري. *إجراءات التخطيط والبرمجة. *البنيان الإداري اللامركزي. *القدرات التنسيقية. *سياسات التدعيم الوطنية. *السياسات التجارية والاقتصادية الدولية *المساعدات التمويلية والتقنية الدولية.	*وحدة تنفيذ المشروعات. *القوة البشرية الإدارية والتقنية. *سلطة التنسيق. * إجراءات الرصد والضبط والتقييم. *القدرات التخطيطية والبرمجية. *إجراءات المشاركة المحلية. *الروابط بين المشروعات. *الحوافز ونظم الثواب والعقاب.	*القدرات التخطيطية والإدارية للحكومة المحلية. *القيادات السياسية المحلية المدعمة. *قدرات البحوث الزراعية التأقلمية المحلية. *الصناعة غير الزراعية. *الخدمات الصحية والاجتماعية والإسكانية. *أنشطة الإصلاح والصيانة. *البنية التحتية الفيزيقية.	*الإجراءات التسويقية. *التسهيلات الائتمانية. *الخدمات الإرشادية. *التعاونيات. *المؤسسات المالية. *القطاع الخاص. *التدريب والتعليم غير الرسمي. *الإصلاح الزراعي البنائي. *موارد الطاقة. *التقنيات المناسبة. *التصنيع الريفي.

المصدر: محمد نبيل جامع "التنمية في خدمة الأمن القومي" ، مرجع سابق، ص 260.

هذه العناصر لا تتوفر بصفة فعالة في الدول النامية وبدلا من اتجاه الدول النامية الى خلق هذه العناصر، يقومون بتنفيذ مشروعات محلية، كتلك المرتبطة بإنشاء الطرق وبناء المراكز الصحية الصغيرة، ومشروعات زيادة الدخل الصغيرة وهذه لا تساهم بشكل حقيقي في إحداث التنمية.

يظهر كذلك من هذا الجدول أن معظم هذه المكونات هي مكونات مؤسسية أي أنها ذات طبيعة معيارية غير مادية، تتمثل في الالتزام بأهداف، واتخاذ قرارات وإصدار تشريعات وقوانين، بينما تمثل عناصر المدخلات التقنية والمكونات المباشرة، الجانب المادي، وهي التي يسعى المسؤولون لتحقيقها باستخدام وإدخال العناصر غير المادية.[1]

المطلب الثالث:أشكال التنمية الريفية

1-التنمية الريفية المتكاملة:

و تسمى أيضا بالتنمية الريفية الكلية وأحيانا الكلية و المتكاملة، من منطلق أن تنمية وسط ما يجب أن يكون في مجموعه، جاء هذا المفهوم الذي يرى أن الزراعة ليست النشاط الوحيد الموجود في الوسط الريفي وتنميتها لا تحقق التنمية الريفية، فهناك مشاكل أخرى إضافة الى تلك المرتبطة بالزراعة تعيق تنمية الريف من أهمها: نقص المياه (بما فيها مياه الشرب)، الهياكل التقليدية، غياب التجهيزات الصحية، تآكل التربة...الخ، يجب معالجة هذه المشاكل مع تلك المرتبطة بالزراعة لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة .

2-التنمية الريفية الجهوية:

حسب مولر جولد (Muller Gold) الذي كتب عن التنمية الريفية الجهوية سنة 1992 يرى أنها ترتكز على العناصر التالية :

- مكافحة الفقر: الجهود يجب أن تكون مركزة على الفئات الأكثر حرمانا وهم الفقراء الذين يعيشون في ظروف صعبة.

[1] محمد نبيل جامع، « **التنمية في خدمة الأمن القومي** »، مرجع سابق، ص 261.

- توجيه الجهود يجب أن يكون نحو الأهداف المحددة بحيث يتم تشجيع نشاطات المجموعات الاجتماعية في الأوساط المهمشة و تركيز الدعم والمساعدة في هذه المناطق للاستجابة لاحتياجات السكان.
- المشاركة: السماح لكل المتعاملين المعنيين بعملية التنمية بتحديد فوائدهم والمشاركة في تحقيقها (تقسيم التكاليف و الأرباح).
- الديمومة: النشاطات التي يتم خلقها في هذه المناطق يجب أن تساهم في تنمية مستمرة في حالة تراجع المساعدات الخارجية.

3-التنمية الريفية المستدامة:

يلعب الاقتصاد الريفي غير الزراعي دورا إيجابيا في دفع عجلة النمو، فهو يسمح بتخفيض الفقر الريفي إذ يوجد ارتباط قوي بين الاقتصاديات الريفية الزراعية و الغير الزراعية بفضل التكنولوجيا الجديدة، الثورة الخضراء وارتفاع الإنتاجية الزراعية (الزراعة المكثفة) .

كما أن فقراء الوسط الريفي في بحثهم عن عمل غير زراعي يواجهون عدة مشاكل منها: نقص رأس المال البشري والاجتماعي، صعوبة الدخول إلى الأسواق وغياب القروض، هذه المشاكل تقوي حواجز الدخول إلى النشاطات الغير زراعية، مما يجعلها تنخفض في أرياف الدول النامية.

لتعزيز القطاع الريفي غير الزراعي يجب تبني الإجراءات التالية :

- تشجيع التعليم الابتدائي للأطفال كإستراتيجية في الأجل الطويل؛
- رفع الاستثمارات والروابط مع الأسواق الخارجية؛
- جمع المعلومات عن الأسواق؛
- تنمية الهياكل الريفية؛
- تشجيع المؤسسات الريفية على المنافسة في الأسواق الخارجية؛
- خلق هيئات خاصة في مجال تمويل النشاطات الريفية و إقراض الفلاحين وكذلك على خلق المؤسسات الصغيرة.[1]

[1]Rapport Sur le Développement En Afrique, Résumé « **Développement Rural Et Réduction De La pauvreté En Afrique** », la banque Africaine de développement, 2002.

في ظل هذه الأشكال للتنمية الريفية يمكن أن نميز بين ثلاث آراء:

- تعتبر أن الزراعة تمثل النشاط الأساسي في الريف، وأن تطويرها، ورفع إنتاجيتها، يساهم في التنمية الزراعية، التي يصعب في هذه الحالة فصلها عن التنمية الريفية.
- اتجاه يعطي للريف خصوصيته، ويفرق بين التنمية الريفية والمحلية والجهوية، فالتنمية الجهوية هي أكثر شمولية، تغطي المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وفي إطار هذه التنمية يواجه الوسط الريفي خطر استقطاب المناطق الحضرية لمعظم الاستثمارات كونها أكثر حركية. أما التنمية المحلية فرغم تشابهها في بعض النقاط مع التنمية الريفية، غير أنها غير كافية لتنمية الريف. فما يأتي من أعمال زيادة المشاريع الصغرى "Micro-projets" أو ما يوجه للمناطق الصغرى "Micro zones" لا يغطي مجموع النشاطات في الوسط الريفي.
- المفهوم الثالث يجمع بين النظرتين السابقتين بإعطائه للوسط الريفي خصوصيته، مع المكانة المتميزة للزراعة كنشاط أساسي من بين النشاطات الممارسة في الريف. هذه النظرة ترتكز على العلاقات الناشئة بين مختلف القطاعات والمجالات في الريف. الى هذه الخصائص يجب إضافة شرط أساسي، يتعلق باستمرارية هذه العملية على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، فالتنمية الريفية تكون دائمة إذا توافقت المردودية الاقتصادية مع الاستمرارية الايكولوجية والديمغرافية و الاجتماعية.[1]

[1] Stéphanie Druguet, **«contribution des associations au développement rural »**, Thèse master of science du centre international de haute études agronomique méditerranéennes 2003.

المبحث الثاني: أبعاد وعناصر التنمية الريفية.

المطلب الأول :أبعاد التنمية الريفية.

1-البعد البشري

يقوم برنامج الأمم المتحدة (PNUD)، ومنذ سنة 1990 بتقييم وضعية التنمية البشرية في العالم كل سنة و يولي هذا البرنامج أهمية كبيرة للفرد كونه عنصر أساسي في التنمية ويتخذ من مؤشر التنمية البشرية (IDH) معيار لترتيب الدول، هذا الأخير يتكون من ثلاث متغيرات وهي: توقع الحياة، النتائج المحصلة في التعليم، ومؤشرات الدخل ويحسب كالتالي:

- مؤشر طول الحياة :

نرمز له بـــA ويحسب كالتالي:

A = (توقع الحياة – توقع الحياة الأدنى) / الانحراف الأكبر، حيث تؤخذ قيمة توقع الحياة الأدنى 25 سنة، و الانحراف الأكبر 85-25=60 سنة.

- مؤشر مستوى التعليم:

نرمز له بـــD و يقسم إلى :

1) مؤشر تعلم الأميين (L'alphabétisation) نرمز له بـــB حيث:

B = (معدل تعلم الأميين – معدل تعلم الأميين الأدنى) / الانحراف الأكبر.

معدل تعلم الأميين الأدنى = 0، و الانحراف الأكبر = 100-0=100.

2) مؤشر التمدرس : نرمز له بـــC حيث:

C = (معدل التمدرس – معدل التمدرس الأدنى) / الانحراف الأكبر.

معدل التمدرس الأدنى = 0 و الانحراف الأكبر = 100.

قيمة D تعبر عن المعدل بين B بمعامل 2 و C بمعامل 1،ونعبر عنها بالعلاقة D=(C+2B)/3.

الهجرة من الريف إلى المدينة أو إلى العواصم و المدن الكبرى، ليست ظاهرة جديدة، بل كانت تواكب النمو السكاني النشيط منذ القدم حيث حدثت في مصر القديمة، وخلال الحقبة اليونانية والرومانية، واستمرت عبر التاريخ، غير أنها ظهرت بصورة جلية وقوية خلال القرن الثامن عشر في أوروبا عندما كانت تشهد ثورتها الصناعية ففي هذه المرحلة بدأ القطاع الصناعي يتسع مما جعل الطلب على اليد العاملة يتضاعف، فأدى هذا إلى امتصاص البطالة المقنعة الموجودة في الريف، كما أن هذا التقدم الصناعي، انتشر ليشمل القطاع الزراعي، فأدى إلى رفع الإنتاجية الزراعية و بالتالي إلى التقليل من اليد العاملة الزراعية التي وجدت فرص عمل جديدة في القطاع الثاني والثالث، من هنا فإن النزوح الريفي بهذه المعايير هو ظاهرة اقتصادية سليمة.

ظاهرة الهجرة الريفية مرتبطة بالتقدم الصناعي للمجتمع ومستوى تطوره الثقافي والاقتصادي لذلك فهي تتحول إلى مشكلة في الدول النامية الضعيفة التصنيع، حيث أن دوافعها وسرعتها تختلف عن الأسباب السابقة، فأسباب الهجرة هنا مرتبطة بضعف الاقتصاد الريفي وتدني مستوى الخدمات فيه بعكس المدينة التي تقدم شروط اجتماعية، اقتصادية وثقافية أفضل نسبيا للعيش، من أهمها اختلاف الدخول بين القطاع الريفي والحضري.[1]

من النتائج السلبية التي تعكسها هذه الظاهرة ما يلي:

- أثر سيئ على الأراضي الزراعية، ناجم إما عن تركها من طرف أصحابها وبالتالي تهمل، أو عن التوسع السكاني على حسابها في شكل بناء فوضوي و عشوائي.
- إن هذه الهجرة مضافا إليها معدلات نمو سكان المدن، يؤدي إلى اكتظاظ المدن مما يخلق أجواء مناسبة للاستغلال والغش والتحايل، خاصة في ميدان البناء بارتفاع المضاربين العقاريين وشيوع المخالفات القانونية.
- الضغط على سوق العمل في المدن، مما يؤدي إلى انتشار الأعمال الهامشية (بائعي السجائر، والمواد المهربة،...الخ.).[2]

[1] صلاح وزان « **تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن** »، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998، ص.ص 244-245.

[2] صلاح وزان، « **تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن** »، نفس مرجع، ص.ص 247-249.

3-البعد الثقافي والتكويني

الدول النامية بوجه عام تتميز بتخلف على المستوى الثقافي والتكويني، ورغم الجهود المبذولة في مجال التعليم، إلا أنها تبقى غير كافية، فمثلا معدل التسجيل في التعليم الثانوي لم يتجاوز النصف في كل من الجزائر ومصر سنة 1990.

وفي ظل هذه الظروف تبقى المناطق الريفية أكثر مساسا بهذه المشاكل، بسبب تدني المستوى الثقافي والتكويني، نتيجة عدم توفر مراكز التعليم، أو بسبب العزلة الحادة التي تعانيها بعض المناطق الريفية، مما يجعلها تواجه صعوبة في التنقل الى المدن لتلقي التعليم الكافي، حيث يعيش ثلاث ملايين شخص أي ما يعادل 60% من سكان البلدان النامية ونصف سكان العالم في المناطق الريفية، فثلاث أرباع فقراء الأرض، يعيشون في المناطق الريفية بأقل من دولار واحد في اليوم، واحد من خمس أطفال في بلدان الجنوب لا يذهب إلى التعليم الابتدائي ويظهر تباين كبير بين سكان المدن وسكان الأرياف في مجال التكوين الثقافي ونوعية التعليم والتدريب.

هذا التباين يجب أن يعالج حيث أن المجتمعات الريفية غير متجانسة والتعليم في هذه المناطق يجب أن يستجيب لتنوع الوضعيات والنشاطات الريفية، فالنشاطات التعليمية، يجب أن تكون متعلقة بموضوعات موافقة للحاجات الخاصة للمجتمع الريفي، فتكوين الأفراد وفق كفاءاتهم وقدراتهم يساعدهم على الانفتاح على الاقتصاد وبالتالي تحسين وسائل استمرارهم ونوعية حياتهم.[1]

4-البعد البيئي

يشكل الماء عنصر محدد للإنتاج الزراعي، وفي حين يزداد الطلب عليه، يبقى الماء المتوفر خاصة ماء المطر غير كافي.

تعتبر الزراعة القطاع المستهلك الرئيسي للماء، ففي دول حوض البحر الأبيض المتوسط مثلا، تستهلك الزراعة 75% من الماء المتاح كما أن طلب القطاعات الأخرى على الماء يزداد، لذلك يجب استعمال تقنيات اقتصاد الماء، معالجة وإعادة توجيه (تأهيل) الفضلات (الماء المستعمل، مياه الصرف)، كذلك تحسين وتقويم الموارد المتاحة على

[1]http://portal.unesco.org/education/fr/er.php- URL_ID=2755&URL_DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

المستوى البيولوجي والاقتصادي، إضافة الى الندرة الطبيعية والاستعمال غير العقلاني للماء هناك مشاكل أخرى تزيد من تفاقم الوضع في الدول النامية ترجع كملوحة الأرض بسبب جفاف المناخ.

5-البعد الغذائي

الوضعية الغذائية في الدول النامية تتدهور باستمرار بما فيها الدول العربية، هذه الأخيرة رغم تحقيقها لبعض الجهود على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وتوقع ارتفاعها في بعض دول المغرب، لا يمكنها مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء المرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، حتى مع استمرار الاتجاهات في التحول الديمغرافي، وللتحدث عن البعد الغذائي يجب تناول الأمن الغذائي.

ظهر مصطلح الأمن الغذائي خلال السبعينات و يمثل تقدم نظري وعلمي للمفهوم الذي كان شائعا قبله وهو الاكتفاء الذاتي، فالاكتفاء الذاتي يعبر عن قدرة بلد أو إقليم على إشباع احتياجاته الغذائية من إنتاجه الخاص، بينما الأمن الغذائي هو قدرة بلد أو منطقة على إشباع مستويات استهلاك مستهدفة Consommation-Cible سنة بعد سنة .

الاحتياجات الغذائية يمكن إشباعها من ترتيبات مختلفة بين الإنتاج الوطني والواردات، وبذلك يظهر الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية كآلية معوضة لانخفاض الإنتاج الوطني في مخزون الغذاء، وتسمح أيضا بأخذ بعين الاعتبار الفوائد في التحكيم بين الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية في الوصول إلى إشباع غذائي بأقل التكاليف.

إن تفضيل استعمال مصطلح الأمن الغذائي لا يعني التخلي تماما عن الاكتفاء الذاتي فالأمن الغذائي على المستوى الوطني يقتضي عموما معدل مرتفع للاكتفاء الذاتي، أما على مستوى العائلات الريفية، التي تمثل قسم مهم من السكان في عدد كبير من الدول النامية ومعظم أفرادها إما منتجين أو مستهلكين للغذاء، يتحقق أمنهم الغذائي من خلال ارتفاع إنتاجهم، ترشيد استهلاكهم أو بيع منتجاتهم في الأسواق.

الأمن الغذائي يأخذ بعين الاعتبار مختلف أخطار موارد التموين التي يمكن أن تتقلب بين الصعود والهبوط خلال الزمن فعلى الدولة أن تأخذ في الحسبان تقلبات الأسعار

العالمية وعدم التأكد في الإمداد من الأسواق العالمية وكذلك الإختلالات في الإنتاج الوطني لأسباب مناخية أو اقتصادية.

إضافة إلى ما سبق فإن الأمن الغذائي يدخل البعد الزمني في اختيار الإستراتيجية الغذائية فدولة حققت حصيلة سنوية سيئة، عليها أن تسعى إلى تحقيق أمن غذائي وقتي أما دولة تعاني من وضعية جفاف متكررة أو أن جزء كبير من سكانها فقراء عليها أن تسعى إلى تحقيق أمن غذائي دائم.

خلال سنوات الثمانينات تطور مصطلح الأمن الغذائي بحيث طبق على كيانات ديمغرافية أكثر فأكثر تفككا، من الدولة إلى المنطقة ثم على العائلة وأخيرا حتى على داخل العائلة نفسها،هذا التطور من الكلي (Macro) إلى جزئي – الجزئي (Micro–Micro) يعني أن الأمن الغذائي على المستوى الكلي لا يضمن الأمن الغذائي على المستوى الجزئي.

حاليا استراتيجية الأمن الغذائي تبنى حسب عدة رؤى نجدها في الجدول الموالي الذي يمثل العناصر المعتبرة عند إعداد الإستراتيجية تم جمعها حسب أفقها الزمني و مستواها.[1]

[1]Gérard Ghersi et Frédéric Martin, **« Pour une approche renouvelée et intégrée de la sécurité alimentaire »**, Département d'économie rurale. Université Laval, Québec, Canada, disponible sur le site d'Internet : http://www.fpolar.org.verevistagr/approcherenouv.htm

الجدول(03):العناصر المعتبرة في استراتيجية الأمن الغذائي على المستوى الكلي.

المدى القصير :أقل من سنة.	المدى المتوسط: من سنة الى5 سنوات	المدى الطويل: أكثر5 سنوات.
الإنذار المبكر للازمات الغذائية. *الفيضانات و الجفاف. *أمطار موزعة بشكل سيئ. ارتفاع الأسعار الأغذية *بيع الحيوانات عند الضيق. *حساب العجز الغذائي (الحاجات-المتاح حاليا.) تسيير الأزمات الغذائية *استعمال مخزون الغذاء. *الإيرادات الغذائية الإضافية. *توزيع المساعدات (الغذائية و الغير غذائية).	الشروط الاقتصادية الكلية الملائمة للأمن الغذائي. *نمو الدخل الوطني الفرد للفئات الاجتماعية- الاقتصادية . *مستوى التشغيل مرتفع للفئات الاجتماعية- الاقتصادية . *معدل صرف للتوازن لتفادي التقييم المرتفع و يسمح بالحصول على العملة الصعبة. توازن بين قطاعي لا يهمل الزراعة والوسط الريفي. *استثمار عام وخاص في الوسط الريفي. *مراقبة النزوح الريفي والنمو الحضري. *تشجيع تنمية الصناعات التحويلية الغذائية التي تخلق مناصب شغل و توزع مداخيل. أفضل فهم للسياسات الحكومية في مجال الأمن الغذائي.	*السلم المدني واستقرار السياسات. *إعادة توزيع الثروات، مع آخرين في العالم لتأمين حصول عادل على الموارد. *اعدد استراتيجية غذائية تعطي نظرة فاحصة للتوازن بين الاستعمالات والمتاح من الغذاء(Equilibre alimentaire) من جهة ومن جهة أخرى التوازن بين المتاح والمعايير الغذائية (Equilibre nutritionnel). 1-من جانب العرض: -طاقات إنتاجية حالية لكل منطقة، ثقافة و فئة المنتجين. -إمكانية ارتفاع المساحات المزروعة ومعامل التكثيف الزراعي. -إمكانية ارتفاع المردود بالتقدم التقني. 2-من جانب الطلب: -نمو ديمغرافي و إمكانية مراقبته. -التحضر و إمكانية مراقبته. -اختلال في دخول فئات المجتمع. -العادات الغذائية لفئات المجتمع.

Source : Gérard Ghersi et Frédéric Martin, Op.Cit.

حاليا الأمن الغذائي يتحقق بطرق عديدة نجدها غالبا تضم أربع مكونات تسمى المكونات المفتاح المعرفة من طرف ماكسوال (Maxwell)[1] سنة 1992 كالتالي :

- غذاء كاف حتى يتمكن السكان من العيش حياة نشيطة و صحية.
- الحصول على الأغذية، يتحقق بصفة أساسية بالإنتاج أو بالشراء و بصفة ثانوية عن طريق المساعدة الغذائية .
- تخفيض الأخطار و قابلية التعرض لخطر خسارة وسائل المعيشة.
- الأخذ بعين الاعتبار الزمن :قصير ، متوسط، طويل.

المطلب الثاني:عناصر التنمية الريفية:

1-الموارد الطبيعية في الوسط الريفي وسبل تنمينها

لا تنحصر الموارد الطبيعية على مستوى الفضاء الريفي على الأراضي المستغلة من طرف المزارعين بل كذلك على الموارد المتجددة كالغابات، المياه، المستنقعات، النباتات البرية، التنوع البيولوجي...الخ.

اقتصاديا هذه الموارد يمكن استغلالها، لكن الاستعمال غير العقلاني لها يسبب تدهورها وفي بعض الأحيان زوالها أو انقراضها فالمستعمل لا يراعي كون هذه الموارد عبارة عن موارد مشتركة مما يؤثر سلبا على التطور الإجمالي للمورد وعلى إعادة إنتاجه والحفاظ عليه.[2] ومن أهم هذه الموارد نذكر مايلي:

أولا: الأرض

رغم تراجع دور الأرض في الإنتاج الزراعي لصالح عوامل الإنتاج الأخرى، غير أنها ببعديها الكمي والنوعي تشكل أساس كل إنتاج زراعي، وكون الدول النامية لم تصل بعد إلى درجة التقدم التقني، تبقى الأرض هي العامل الأساسي لتطوير الإنتاج الزراعي، فهذه الأخيرة يمكن أن تزيد أو تنقص من حيث المساحة، كما يمكن أن تتحسن أو تتدهور خصوبتها.

---

[1]Gérard Ghersi et Frédéric Martin, « **Pour une approche renouvelée et intégrée de la sécurité alimentaire** », Département d'économie rurale. Université Laval, Québec, Canada.

[2] Louis Pascal Mahé et François Ortalo Magné, « **Pratique Agricole - un modèle Européen** », Presse de la Fonction National Des Sciences Politique, Janvier 2001, p 28.

تتوقف مساحة الأراضي الزراعية المتاحة على عدة عوامل، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى تؤثر إيجابيا أي أنها تمكن من زيادة المساحة منها التوسع الأفقي في الأرض الخصبة البكر، استصلاح أراضي صحراوية وشبه صحراوية، تجفيف المستنقعات... الخ.
- المجموعة الثانية تؤثر سلبا على المساحة الزراعية فتؤدي الى تدهورها، تآكلها أو تصحرها وبالتالي تقلصها و تشمل خاصة التوسع العمراني، الانجراف، التعرية، الملوحة وغيرها.

تختلف خصوبة الأرض الطبيعية من مكان إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى باختلاف الظروف المناخية من تساقط وحرارة، التكوين الفيزيائي والبيولوجي للتربة، واختلاف عمقها من مكان إلى آخر.

إضافة الى العوامل الطبيعية تتغير الخصوبة الطبيعية للأرض بفعل نشاط الإنسان إيجابيا أو سلبيا، فالتدخل الإيجابي في الأرض من خلال العمل، التسميد، دورة زراعية، ري، صرف وإدارة مناسبة، يضيف إلى الخصوبة الطبيعية خصوبة مكتسبة، واستنادا إلى تباين الخصوبة (طبيعية و مكتسبة معا)، يمكن تقسيم الأراضي الزراعية إلى:

- الأراضي الجيدة الخصوبة: وهي التي تزيد قيمة ناتجها على تكاليف الإنتاج.
- الأراضي المتوسطة الخصوبة: وهي التي يتساوى فيها قيمة الناتج مع التكاليف (الأراضي الحدية أو الهامشية).
- الأراضي الضعيفة الخصوبة: هي أراضي تصلح للزراعة من الناحية التقنية إلا أنها لا تعتبر كذلك من وجهة النظر الإقتصادية وهي الأرض تحت الحدية و التي تقل قيمة ناتجها عن تكاليفه.[1]

[1] صالح وزان، « **تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن** »،مرجع سابق ،ص.ص 93-94.

ثانيا: الغابات

تعتبر الغابات عنصر حيوي مكمل و متكامل مع النشاط الزراعي ومع التنمية الريفية بمفهومها الشامل والقابل للاستدامة، للغابة فوائد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياحية وبيئية تزداد هذه الأهمية مع اتساع ظاهرة التلوث والتصحر ومع زيادة الطلب على منتجات الغابات.

إن الدور البيئي وهو الدور الأكثر أهمية للغابة يظهر في تلطيفها للمناخ والتخفيف من تقلباته وكذلك تنقية الهواء من الغبار، فمثلا هكتار واحد من غابة من أشجار البلوط والسنديان يلتقط حوالي 68 طن من الغبار و بذلك تعتبر الغابة مصفاة طبيعية مهمة كما تقوم بامتصاص ثاني أكسيد الكربون خاصة عندما تكون في مرحلة النمو و تساهم الغابة في تثبيت التربة وإغنائها بالمواد العضوية وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالماء، فالغابة تحمي تربة الأراضي خاصة المنحدرة منها من الانجراف وتوقف ظاهرة التصحر كما تحتوي الغابة على العديد من المجمعات النباتية، الحيوانية والطبيعية.

وتشكل الغابة موردا متجددا عندما يتم إدارتها بطريقة جيدة وفعالة إذ تعتبر الغابة مصدر جيد لبعض المواد الأولية كالأخشاب المستعملة في صنع الأثاث وكذلك في عمليات البناء وكمادة خام لمنتجات حرفية مختلفة إضافة إلى الأخشاب المستخدمة في توليد الطاقة والتي تشكل 80 % من إجمالي الطاقة المستخدمة في العديد من الدول الإفريقية.

هناك منتجات أخرى يمكن أن تلعب دور في تنمية الاقتصاد الريفي كالفلين والصمغ وبعض الزيوت المستخدمة من بذور بعض النباتات وكذلك الثمار ذات القيمة الغذائية كالجوز والصنوبر إضافة إلى العسل وبعض النباتات الطبيعية العطرية وقد توفر الغابات في بعض الأحيان مرعى طبيعي إذ استخدمت بصفة عقلانية وتعتبر الغابة مستودع مهم للمورثات التي تلعب دور كبير في تطوير الزراعة.

أما الوظيفة الاجتماعية السياحية للغابة فتظهر في كونها بيئة سياحية يمكن التنزه فيها من التمتع بجمالها والترويح عن النفس وبالتالي المحافظة على الصحة البشرية.[1]

[1] صالح وزان، « **تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن** »، مرجع سابق ،ص.ص 76-78.

ثالثا: المراعي الطبيعية

تعتبر المراعي الطبيعية مورد طبيعي هام، بالنسبة لسكان الريف، وهي كغيرها من الموارد، تتعرض إلى تدمير كبير في الدول النامية بسبب عدة عوامل، منها الرعي المبكر والمستمر، حيث يتم الرعي بمجرد ظهور الأعشاب، مما يجعل إمكانية بلوغ هذه الأعشاب مرحلة النضج وتكوين البذور ضئيلة، كذلك ظاهرة اقتلاع الأعشاب والشجيرات لغرض التدفئة أو الطهي، إضافة إلى بعض الممارسات غير العقلانية من طرف بعض المزارعين والمتمثلة في التوسع على حساب هذه المراعي رغم كونها هامشية (من حيث البنية، العمق ونسبة التساقط) فينتهي الأمر بالمزارع إلى التخلي عنها مما يسبب خسائر مادية ومالية لهذا المزارع ومن جهة أخرى خسارة للوسط الريفي بفقدان مساحة رعوية وتعرض الأرض المحروثة إلى الانجراف.

إن الأهمية الإقتصادية والبيئية لهذه المراعي، تستدعي من حكومات الدول النامية تبني سياسات رعوية تهدف إلى حماية المراعي الطبيعية وتنميتها وتطويرها بإتباع الطرق التالية:

- إتباع نظام رعوي دوري بحيث يتم تحديد مناطق للرعي ومواسم الرعي فيها، ونوع وعدد الحيوانات المسموح بها، في حين تترك مناطق أخرى تحت الحماية حتى تستكمل نموها الطبيعي، أما بالنسبة للمراعي شديدة التدهور فإن تجديدها يحتاج إلى البذر الاصطناعي و زرع الأشجار و الشجيرات الرعوية المعمرة.
- توعية سكان الأرياف حول مخاطر تدهور مناطق الرعي، وكذلك منعهم من اقتلاع وقطع النباتات الرعوية، و كذلك توفير لهم طاقات بديلة، خاصة الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[1]

رابعا:الموارد المائية

إن أهمية الماء كمورد طبيعي أساسي في الوسط الريفي تظهر في عدة نقاط :

[1] صالح وزان، « **تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن** »، مرجع سابق ،ص.ص 70-75.

- إشباع حاجة الشرب، وهي الوظيفة الأولى، وإن كانت الكمية المستهلكة قليلة نسبيا فإن نوعية الماء في هذه الحالة يجب أن تكون جيدة و بالتالي يجب توفير موارد شرب من المياه الصالحة والمحافظة على نظافتها و سلامتها، بل و إمكانية تمويلها للمدن.
- يعتبر الماء الوسط الطبيعي للكائنات الحية و خاصة الأسماك، و المحافظة عليه يجعل إنتاج الأسماك في البحيرات والأودية والأنهار ينمو، بل وإمكانية تشكيل مناطق أو أماكن مخصصة للإنتاج السمكي في المناطق الريفية.
- استعمال الماء في الري الزراعي وهذا الدور يكتسي أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية التي يسيطر فيها النشاط الزراعي على باقي النشاطات في المناطق الريفية، فتنمية الري الزراعي هو تحدي أساسي لسياسات التنمية الوطنية وذلك لأن الزراعات الجافة قليلة النجاعة، ويعتبر العائق الأول لتنمية السقي هو المتاح طبيعيا من الماء العذب كونه يتميز بالندرة، ومن هنا فإن فعالية التنمية تكون من حسن تسيير هذا المورد بالدرجة الأولى الذي يقوم على رفع فعالية استعمال الماء، فمثلا لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة(CMDD)، ترى أنه يجب الانتقال من التسيير بالعرض (gestion par l'offre) للماء، أي الاستجابة لزيادة الطلب برفع العرض، وبالتالي تعبئة الموارد الإضافية، إلى تسيير للطلب على الماء (gestion de la demande en eau)، و يكون ذلك بتثمين هذا المورد، بتطبيق سياسة اقتصاد الماء التي تشمل تقليص الخسائر في شبكات مياه الشرب والسقي، تطبيق تقنيات السقي الأكثر اقتصادا للماء، وتنمية إعادة التوزيع للماء في الصناعة.

تهدف سياسة اقتصاد الماء إلى رفع فعالية استعمال الماء على مستوى كل القطاعات المستعملة أي فعالية داخل القطاعات، لكن اقتصاديات الماء ليست سوى مرحلة أولى لتسيير الطلب على الماء، فإذا اعتبرنا أن كل دولة لا تملك سوى كمية محدودة من الماء العذب المتجدد ذاتيا، و تقليص الخسائر على مستوى كل الاستعمالات غير كاف، فالسقي الزراعي و النشاط الصناعي في نمو مستمر استجابة لنمو السكان المتزايد، و بالتالي الطلب على الماء يرتفع، والسبيل إلى مواجهة هذا المشكل هو تأخير هذا النمو، وفي عديد من الدول سيكون لدينا مستقبلا طلب على الماء أكبر من المتاح طبيعيا.

لذلك يجب تخصيص الماء بين مختلف الاستعمالات حسب فعالية القطاعات (أفضل فعالية اقتصادية، اجتماعية، بيئية، حسب اختيارات التنمية للدول)، يجب إذن الميل إلى الفعالية بين القطاعات.

يجب تبني أفضل تسيير للماء من خلال الحفاظ على استدامة التوازن بين الطلب والعرض على الماء أي قابلية النظام التقني للتزويد بالماء على الاستمرار تقنيا واقتصاديا على المدى الطويل، ويتم ذلك بعدم تجاوز عتبة إعادة تجديد الموارد (أي تحقيق أفضل تسيير للمخزون بتأمين شروط إعادة تجديده) كذلك تأمين استدامة نظام التزويد بالماء بالأخذ في الحسبان الحركية الاجتماعية لتنمية مختلف الاستعمالات حيث أنه يجب التنبؤ مسبقا بعوائق مختلف الاستعمالات على المدى الطويل، حتى يتم أخذها بعين الاعتبار، كذلك محاولة تخفيف الأثر الاجتماعي وذلك بتبني مثلا سياسة تنمية زراعية لا ترتكز على تنمية السقي، كما يجب الإشارة إلى الدور الأكبر الذي تلعبه تنمية الأنظمة التقنية للتزويد بالماء (سدود، تحويل، شبكات،...الخ.) على تنمية الإقليم.[1]

2-عناصر فاعلة أخرى

أولا:تكنولوجيا الاتصال و المعلومات و دورها في التنمية الريفية

هي تكنولوجيا تتعلق بالنشاطات المرتبطة بتصنيع و استعمال أجهزة الإعلام الآلي والاتصالات، فهي تجمع نشاطات التصنيع المتمثلة في العتاد الإلكتروني وعتاد الإعلام الآلي و الاتصالات، خلق محتويات بالنسبة لمواقع الإنترنت، تدفقات المعلومات وتعددها، والخدمات المرتبطة بهذه التقنيات (الاتصالات اللاسلكية، خدمات الإعلام الآلي ومعالجة المعلومات، إنجاز البرمجيات).[2]

أو هي تلك التكنولوجيا التي"تقوم على الاندماج بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات الآلية".[3]

لقد أدى ظهور التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال (NTCI) إلى اتساع الفجوة الرقمية بين الأرياف و المدن، حيث أن مليار شخص تقريبا أي ما يعادل 75% من سكان

---

[1] Sébastien Treyer « **Quel avenir à long terme pour l'usage agricole de l'eau en Méditerranée?Quelques réflexions prospectives** », Agridoc Revue thématique: page 8-11

[2] Artus Patrick, «**la nouvelle économie**», nouvelle édition La Découverte, 2002,p5

[3] أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب، « **أساسيات الاقتصاد السياسي**»، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 1998، ص 76.

العالم وهم فقراء الأرياف، خارج الثورة الرقمية وتظهر هذه الفوارق عند مقارنة المجتمعات المحلية الريفية مع الحضرية وبين الرجال والنساء، ولسد هذه الفجوة تعمل الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية في هذا المجال و من أهم النشاطات المتخذة ما يلي :

- نشاطات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO):تعمل هذه المنظمة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لسكان الأرياف للاستفادة بفعالية من المعلومات والخبرات، ومن القضايا الرئيسية التي تسعى المنظمة لمعالجتها:

1) تعزيز الشراكات والمشاركة؛
2) إتباع نهج واقعي في التعامل مع التقنيات؛
3) بناء القدرات؛
4) فرص الحصول على المعلومات؛
5) التكاليف والاستدامة المالية.[1]

- نشاطات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) :يربط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المجتمعات الفقيرة بشبكة الانترنيت، لتعزيز تبادل المعلومات وفرص التجارة و في هذا المجال أقام الصندوق ثلاث شبكات إقليمية وهي:

1) شبكة FIDAmerica: في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تربط نحو 55000 أسرة ريفية فقيرة يصل إليها 34 مشروعا من مشروعات الصندوق في 16 بلدا، وبدأ عملها منذ سنة 1995، ويتقاسم المشاركون في الشبكة الدروس المستفادة، من تجاربهم عن طريق المؤتمرات الإلكترونية المباشرة، كما يمكنهم تسويق منتجاتهم و بيعها بأسعار مناسبة في أسواق المزارعين الإلكترونية.
2) الشبكة الإلكترونية للمناطق الريفية في آسيا والمحيط الهادي ENRAP : تربط ما يقرب 250000 أسرة ريفية فقيرة يصل إليها 12 مشروعا للصندوق في 6 بلدان، و تركز هذه الشبكة الأسيوية إلى حد كبير على تبادل المعلومات لمساعدة المجتمعات الريفية على تحسين سبل معيشتها، بالاستفادة من دروس المجتمعات المحلية المماثلة، ويتم الربط الشبكي بالدرجة الأولى، من خلال مناقشات قاعات

[1] http://www.fao.org/gil/rdd/index-ar:htm

الحديث المركز على قضية معينة، و تعميم نشرة مكتوبة شهرية توزع في المناطق النائية.

3) شبكة FIDAfrique : تم إقامتها في غربي ووسط إفريقيا، وتركز هذه الشبكة على مكافحة الفقر، وتهدف إلى الوصول إلى نحو 500000 أسرة، وهي آخر الشبكات التي تم إنشاؤها، وتعمل هذه الشبكات من خلال المنتفعين من 76 برنامج ميداني، ينفذه الصندوق، و تربط بينهم المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص المحلية كروابط المزارعين وتزود هذه الشبكات قادة المزارعين بالتدريبات على استعمال الحاسب الآلي، والأجهزة ووسائل الوصول إلى الإنترنت.[1]

ثانيا: دور الطاقات البديلة في التنمية الريفية

أكثر من مليار من سكان الدول النامية، أي ثلث سكان العالم يعيشون من دون كهرباء، ويعتمدون في التزويد بالطاقة على الوقود الخشبية والنفايات الزراعية، الطاقة البشرية، واستعمال الحيوانات، هي أشكال الطاقة الأساسية المستعملة من طرف ملايين العائلات الريفية، لهذا يجب البحث عن موارد بديلة تكون اقتصادية ومحافظة على البيئة لاستعمالها في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية.

في هذا الإطار صدر منشور جديد للمنظمة العالمية للأغذية والزراعة بعنوان الطاقة الشمسية محرك للتنمية الريفية (Energie Solaire, Moteur Pour Le Développement Rural) يتناول هذا المنشور الفرص المهمة التي تعرضها الأنظمة الشمسية في الوسط الريفي، فأنظمة الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، ومختلف تطبيقات الطاقة المتجددة، هي الحل التقني البديل لتمويل التجمعات الريفية المعزولة.

الطاقة الشمسية، تستعمل حاليا لإضاءة المنازل، الإذاعة والتلفزيون، هذا يشجع النساء والأطفال الذين يقضون وقتا طويلا في المنازل، وتسمح الطاقة الكهربائية بنشاطات الخياطة، السلل،...الخ، كما تسمح للأطفال بالاستمرار في الدراسة بعد الليل.

[1] http://www.ifrad.org/

حتى يتم استغلال الطاقة الشمسية بشكل واسع، يجب إدخال عدة إصلاحات مؤسساتية في قطاع الطاقة من بينها:

- يجب على بنوك التنمية الزراعية والريفية أن تسمح للأنظمة الطاقوية بالحصول على القروض.
- الأنظمة يجب أن تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الخواص، وخاصة قطاعات الطاقة، الزراعة، التعليم والصحة حيث يجب عليها أن تدعم التكنولوجيا الشمسية، تحسين هياكل أسواق خلق الطاقة، واستعمال وتمويل أنظمة الطاقة الشمسية.[1]

ثالثا: دور المنظمات أو الجمعيات التعاونية الريفية

الجمعية التعاونية عبارة عن اتحاد تطوعي لمجموعة مستقلة من الأشخاص من أجل التوصل إلى إشباع حاجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المشتركة، من خلال مؤسسة يملكونها بشكل مشترك، ويحكمها الطابع الديمقراطي، حيث أن التعاونيات الريفية هي تعاونيات تدار وتمول بمعرفة الأعضاء وروابط المنتجين الزراعيين وعمال الريف وصناديق الائتمان الريفية، وروابط النساء والشباب، وغير ذلك من مجموعات الجهود الذاتية الجماعية.

تقوم التعاونيات الزراعية ببيع المؤن أو المواد التي يحتاجها المزارعون، مما يجعل هذه التعاونيات على علاقة مع محلات الحملة والتجزئة، كما قد تقوم التعاونيات بتصنيع بعض المنتجات الزراعية لبيعها مرة أخرى، كما تقوم بتوفير البذور والأسمدة بأسعار وكميات و نوعية مناسبة للمزارعين.

من خلال هذه التعاونيات يستطيع صغار المنتجين وذوي الدخول الضعيفة والذين يعانون من نقص الخدمات العمومية وخدمات السوق، العمل بصورة أكثر كفاءة في إطار المنظمات وتحسين بالتالي سبل معيشتهم، ومن جهة أخرى من خلال الجمعيات، يستطيع سكان الريف انتخاب قادتهم، وبالتالي التقليل من الصراع والمساهمة في التسيير الإداري المحلي وتطوير مؤسسة أكثر استقرارا وديمقراطية في خدمة مصالح سكان الريف.[2]

إن وجود التعاونيات يمكن من تحقيق الأهداف التالية:

---

[1] http://www.fao.org/nouvelle/2000/001003-f0.htm
[2] http://www.fao.org/sd/in3_ar.htm

- رفع العوائد من خلال التنسيق فيما بين المزارعين في الأسواق الزراعية، وعدم القدرة التفاوضية للمزارعين الأعضاء؛
- خفض تكلفة المزارعين في مجال شراء المواد الضرورية أو التسويق المنتجات الزراعي، حيث توفير المزارعين احتياجاتهم من البذور والأسمدة بكميات وأسعار مناسبة؛
- تمكن هذه الجمعيات من استقرار السوق، من خلال تحكمها في الكميات المعروضة و في الأسعار.[1]

رابعا: الخدمات العمومية في الوسط الريفي

تتميز المناطق الريفية بالعزلة، كما أنها غير مفضلة من طرف القطاع الخاص، إضافة إلى وجود بعض الخدمات ذات تكلفة عالية، لذا على الدولة أن تلعب دورها في إنعاش وتنمية هذه المناطق، فيجب عليها أن تقوم ببعث مجموعة من الخدمات العمومية تكون ذات نوعية وهادفة، وتكون هذه الأنشطة فعالة بوجود تعاون من طرف الجماعات المحلية.[2]

من بين الخدمات التي يجب توفرها في الوسط الريفي ما يلي:[3]

- في مجال الصحة :
  1) تنمية مقاربة إقليمية وجوارية للصحة؛
  2) تقديم أفضل للخدمات الصحية والتنمية المحلية؛
  3) دعم و تحسين عرض الإسعافات في المناطق الريفية.
- الخدمات الجوارية فيما يخص توفير فرص العمل والإدماج وتبسيط إجراءات عقود العمل.
- توفر الخدمات البريدية.
- محاربة الفصل الرقمي للفضاء عن طريق :
  1) تحقيق تغطية شاملة للمناطق فيما يخص الهاتف النقال؛

[1] محمد عبيدات « التسويق الزراعي » ، ط1، عمان، 2000 ، صفحة 143

[2] Abdelkader Khelil, **«la société montagnarde en question»**, ANEP, Rouiba, Algérer,, 2000, p 57.

[3] **« Conférence national des services publics en milieu rural »** 17 février 2005, Paris : www.datar.gouv.fr/

2) توسيع شبكة الانترنيت.

• النقل: تهيئة الطرقات والمسالك الريفية، يمكن أن يحسن من وضعية الفقراء بمختلف الطرق، فمثلا نجد في الأحياء الإفريقية المستفيدة من هياكل نقل جيدة أن الإنتاج الزراعي في الهكتار الواحد يفوق بـــ32% من تلك المتوفرة على هياكل متوسطة وأن الأجر الفردي السنوي أكبر بـــ 12% من تلك الأخيرة.

فتحسين النقل يمكن من رفع دخل السكان من خلال ما يلي:

1) تخفيض الوقت اللازم لجلب الماء وخشب التدفئة؛

2) رفع الإنتاج الزراعي؛

3) تحسين إمكانيات التسويق؛

4) المساهمة في النشاطات غير الزراعية خالقة للدخول.[1]

• التعليم: من بين 6 مليار شخص المتواجد في العالم، 3.2 مليار يعيشون في الوسط الريفي، هذا الوضع لن يتغير خلال 30 سنة القادمة وتمثل القوة العامة النشيطة المستعملة في الزراعة 1.3 مليار شخص هذا الرقم سيبقى على حاله خلال 10سنوات القادمة، كما أن 1.3 مليار شخص من مجموع سكان العالم يعيشون تحت عتبة الفقر، ثلاث أرباعهم يعيشون في الوسط الريفي.

تتبنى الكثير من الدول النامية ثورة زراعية، تعمل من خلالها على رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) مع المحافظة على البيئة والثورة الصناعية التي تتميز بنموها السريع، تواجه مشكل الدخول البطيء للمعارف والتطبيقات للمزارعين، هذا ما جعل من التعليم التقني والتكوين المهني الزراعي والريفي أولوية إستراتيجية بحيث يجب الاستعداد للتطورات والمهن الجديدة المدخلة من طرف المنتجين الجدد، المرشدين الزراعيين و غيرهم.

[1]Rapport Sur le Développement En Afrique, Résumé « **Développement Rural Et Réduction De La pauvreté En Afrique** », la banque Africaine de développement, 2002.

خامسا: دور المرأة في التنمية الريفية

تساهم المرأة في القطاع الزراعي في إفريقيا وآسيا بين 60-80% و40% في أمريكا اللاتينية، حيث تقوم المرأة بمعظم الأعمال منها نزع الأعشاب الضارة من التربة، زرع البذور، الحصاد وتخزين المحاصيل الزراعية، إضافة إلى جمع الأغصان من الحقل واستعمالها وقود للطهي والتدفئة، كذلك نقل المياه من المنابع والأنهار، الإهتمام بالحيوانات، تسويق بعض المنتجات الزراعية كالألبان والبيض إلى المدن، بل وحتى بيع الأسماك على الطرق الخارجية في القرى القريبة من الأنهار كما يحدث في بعض المناطق الواقعة في وسط وجنوب العراق.

إن هذه الأعمال تتم في ظروف مناخية قاسية وتتطلب ساعات عمل طويلة وشاقة أطول بكثير من ساعات عمل الرجل، لذا فإن أي برنامج للتنمية الريفية لا ينجح إذا لم يأخذ في الحسبان تنمية المرأة من خلال توفير فرص التعليم للمرأة، خاصة التعليم المهني، بل وكذلك إمكانية استفادتها من القروض المصرفية، وتوقيعها على عقود البيع والشراء دون شرط موافقة الزوج، وتسجيل حقوق ملكية بإسم المرأة وليس انحصارها فقط على الرجل، وتشجيع كل ما من شأنه توفير الاستقلالية المالية للمرأة.[1]

ويمكن تلخيص دور المرأة في المناطق الريفية في شكلين :

- العمل التقليدي: تقوم به خاصة فئة النساء المتقدمين في السن و يندرج كالتالي:

1) صنع السجاد، التطريز، النسيج و خياطة الملابس.
2) تربية الحيوانات في أماكن مغلقة، كتربية الدواجن، الأرانب، النحل.
3) أعمال الحقول كجمع الزيتون، قطف العنب، الخضر، جني التمر، وكذلك الرعي في المراعي البرية (خاصة الأبقار و الأغنام).

- العمل الغير التقليدي :يقوم به الجيل الجديد من النساء ويتمثل في:

1) الإدارة المحلية: المجلس الشعبي البلدي، مراقبة التعليم، إدارة مراكز الصحة والمستشفيات الريفية.
2) العمال التقني: التعليم، التكوين المهني، الطب وما يتعلق به.

[1] عبد الوهاب الأمين، «التنمية الإقتصادية» ، مرجع سابق، ص.ص 190-192

3) المنظمات ذات رؤوس الموال العمومية كتعاونيات الإنتاج، التسويق وأملاك الدولة.

4) العمل في المؤسسات المحلية والعمومية والخاصة.[1]

سادسا:دور الوسطاء الماليين في الريف

تسعى الكثير من الدول السائرة في طريق النمو إلى رفع الدخول وتخفيض الفقر الريفي وذلك بمنح المزارعين قروض بمعدلات فائدة منخفضة، لكن عدم كفاية النتائج أدى إلى ضرورة تطبيق إستراتيجية أكثر اتساع: فخلال سنوات الثمانينات، قامت بعض الدول النامية بإصلاح السياسات والأطر القانونية لفائدة الأسواق المالية، وبناء أفضل للبرامج ومنظمات التمويل الريفية، هذه الإجراءات أدت إلى ظهور الوسطاء الماليين في الأرياف، وإثبات كفاءتهم من خلال الوصول الى عدد كبير من السكان مع ضمان استمرارية التمويل.

تعاني الأسواق المالية في الدول النامية من عدم استقرار الاقتصاد الكلي، تحيز السياسات القطاعية والعوائق القانونية والتنظيمية، فالمشاكل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الكلي والمتمثلة في عدم استقراره تؤثر مباشرة على الوسطاء الماليين الريفيين من خلال المتغيرات الكلية كمعدلات الفائدة الحقيقة فمثلا خلال سنوات الثمانينات أدى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى موجة من الإفلاس الزراعي وأزمة نظام القرض الزراعي.[2]

توفر رؤوس الأموال الضرورية لخلق بنوك ريفية أو تعاونيات القرض يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها المناطق الريفية ذلك لأن الزراعة التقليدية لا تعرض سوى موردين للقرض، الأول يتمثل في أفراد العائلة و الثاني يتمثل في المقرض المحلي هذا الأخير يقدم أمواله مقابل معدلات فائدة تتراوح بين 30% إلى 40% ، لذلك نجد أن المزارع لا يلجأ إلى المقرض المحلي إلا في آخر المطاف، و هو لا يقترض لغاية شراء

[1]Organisé Par Centre De Recherche En Anthropologie Sociale Et Culturelle En collaboration avec Le PNUD, «**Femmes Et Développement**» ed CRASC, Oran, Août 1995, p.p 315-317.
[2]Revue « **Finances et Développement** » , FMI et BM, Décembre 1997

الأسمدة أو شراء مضخة جديدة مثلا، لأن إنتاجية هذا الاستثمار غير كافية لتسديد القرض بفوائده المرتفعة.

إن عدم توفر المعلومات و الكفاءة المكتسبة تفسر عدم فتح المنشآت البنكية فروعا لها في المناطق الريفية، بعكس المقرضين المحليين الذين يعرفون درجة الثقة المقترضين، ونوعية الأرض موضوع الضمان، و بهذا تبقى فرصة الأفراد دون أرض شبه منعدمة في الحصول على القروض، من جهة أخرى يواجه النساء اللواتي يزرعن أراضي مسجلة بأسماء أزواجهن هذه المشكلة، وتنتشر هذه الحالة في إفريقيا بشكل كبير، في ظل هذه الظروف والمشاكل يمكن اللجوء إلى خلق تعاونيات قرض تتكون من المزارعين ، ترتكز على فكرة أن كل مزارع قادر على اقتصاد جزء قليل من نقوده ووضعها في الخدمة المشتركة، فيتمكن واحد أو اثنين من المزارعين من اقتراض مبلغ مهم لشراء مضخة جديدة أو دراسة، و في السنة الموالية يأتي دور مزارع آخر و هكذا دواليك ، كما أن الفوائد التي يتحصل عليها المدخرين، تشجعهم على زيادة مدخراتهم.

تواجه هذه التعاونيات في الدول النامية عدة صعوبات، كاختيار المستفيد المستقبلي، صعوبة تسيير الأموال في حالة زيادة المدخرات بسبب قلة الكفاءة والتجربة لدى أعضائها، إضافة إلى التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية على مستوى المنطقة.

يجب خلق منشآت قرض ريفي من ميزانية الحكومة، تقدم قروض للمزارعين بمعدلات فائدة أقل بكثير من تلك المطبقة من طرف المقرضين المحليين، حتى في هذه الحالة، لا تخلو عملية القرض من عوائق، فمثلا يحصل أصحاب النفوذ السياسي على نسبة الأكبر من هذه القروض، كما قد يتحصل مسئولين في منشآت القرض على رشوة مقابل تقديم القروض، وبعيدا عن هذين المشكلين، تبقى إمكانية تسديد القروض ضعيفة، مما يجعل منشآت القرض في حاجة دائمة للتمويل من طرف الدولة.

حتى يتم القضاء على هذه المشاكل وخلق عملية قرض ريفي فعال يجب بناء إدارة بنكية قوية بموظفين كفوئين، قادرين على اعداد إجراءات ذكية وممكنة التطبيق.[1]

[1]Malcolm Gillis et al « **Economie du développement** », ed de Boeck Université, Bruscelles, Belgique 2004, p.p 578-580

المطلب الثالث:النشاطات السائدة في الوسط الريفي.

قبل تحديد النشاطات الموجودة في الريف يجب أولا الإجابة على السؤال التالي من هم العمال الريفيين ؟: لا يشكل العمال الزراعيين سوى جزء من اليد العاملة الريفية، والتي يمكن دمجها في ثلاث فئات:

الفئة الأولى تمثل فئة الأجراء وهم إما عمال دائمون، يعملون عندما تتوفر لهم الفرص، موسمين أو عمال مهاجرين ويمكن تقسيمهم الى:

- يعملون لمستخدمين (أرباب عمل) مستثمرين لمؤسسات صغيرة أو كبيرة زراعية، غابية، أو مختصة في الصيد السمكي.
- متقاضين لأجور في مقابل عملهم.

الفئة الثانية: و تضم العمال الذين يشتغلون لحسابهم وتقسم بدورها الى:

- أصحاب مزارع، مزارعين أو مستغلين للأرض أو مستعملين لسفن لا تعود ملكية المستغل لهم، بل لهم حق الاستغلال مقابل إيجار نقدي أو عيني في شكل جزء معين من الغلة.
- المالكين الصغار الذين يستغلون أراضي أو سفن تعود لهم.

الفئة الثالثة: وتضم الأشخاص دون أرض أو البطالين الذين يعيشون في المناطق الريفية ونقصد بهم الرجال والنساء وبشكل كبير الأطفال، الذين ينتجون محصول من الماشية، وينتجون سلع وخدمات غير زراعية في المناطق الريفية، نشير إلى أن الصيادين ليسو من هذه الفئة.[1]

1-الزراعة:

تشمل الزراعة أي إجراء يقوم به المزارع من فلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، وتربية الحيوانات المنتجة للألبان واللحوم والصوف والجلد، وكذلك تربية الدواجن والنحل ودود القز، كما تشمل الزراعة نشاطات المزارع اللاحقة أو

[1]Organisation internationale du travail « **rapport du fin de réunion tripartite sur les moyens d'assurer du développement agricole dans une économie mondialisé** », Genève, 2000.

المتصلة بالعمليات الزراعية المختلفة، كإعداد المحاصيل للسوق وتسليمها للمخازن أو للوسطاء التجاريين.[1]

تلعب الزراعة دور مهم في النشاط الاقتصادي فحسب كيزنت Kuznets، أنه يوجد أربع حالات يمكن أن تساهم بها الزراعة في التنمية الإقتصادية وهي المنتجات، السوق، العملة الصعبة وعوامل الإنتاج.

- المنتجات: إن المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني تشكل المصدر الأساسي للغذاء، كما تنتج المواد الأولية التي تستعملها الصناعة، وهي بذلك تشكل عنصر أساسي لاستمرارية الإنتاج، وعامل رئيسي في تجديد النشاط الصناعي.[2]
- السوق: يشكل القطاع الزراعي مصدر طلب كبير على المنتجات الصناعية والخدمات، لهذا يجب تطوير هذا القطاع، حيث أن ارتفاع الإنتاجية في الزراعة ستساهم في زيادة دخول المزارعين، وبالتالي زيادة منافذ جديدة لمنتجات القطاعات الأخرى خاصة الصناعة.[3]
- العملة الصعبة: تشكل المنتجات الزراعية الصادرات الأساسية في المراحل الأولى للتنمية، وتساهم في توفير العملة الصعبة التي تمثل رأس مال ضروري لتنمية القطاع الصناعي الذي يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لاقتناء الآلات و المواد الأولية كما أنه يمكن للزراعة أن تقتصد العملة الصعبة بإنتاجها لمواد غذائية عوض استيرادها.[4]
- عوامل الإنتاج: تمتاز الزراعة بفائض في اليد العاملة (بطالة مقنعة) يمكن توجيهه إلى القطاعات الأخرى كما أن التحسن المستمر في القطاع الزراعي، سيسهل في انتقال اليد العاملة إلى قطاعات أكثر إنتاجية، من جهة أخرى إذا كانت الزراعة قطاع مهيمن في الاقتصاد، فإن جزء كبير من الادخار الكلي يأتي من الزراعة و يوجه للاستثمار في القطاعات أخرى[5]، و يتحقق ذلك بتوفر عاملين هما وجود فرص استثمار في القطاعات الأخرى ودرجة التقدم في القطاع الزراعي.[6]

---

[1] محمد سعيد الفتح، « **مبادئ الاقتصاد الزراعي** » ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1981، ص16.
[2] علي بودلال، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،« **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية** »،جامعة تلمسان،1999-2000.
[3] Jaque Brassul, « **Introduction à l'économie du développement** », ed ; Armand colin, Paris,1993,p120.
[4] Idem, p121.
[5] Idem, p121.
[6] علي بودلال، نفس المرجع.

في المقابل تواجه الزراعة في الدول النامية عدة مشاكل من أهمها ما يلي:

- يشكل نظام حيازة الأرض من أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة، خاصة في الدول النامية، حيث يؤدي سوء توزيع الملكية الزراعية إلى انخفاض في الدخل وتدهور المستوى المعيشي للمزارعين الذين في الأغلب يعملون في أراضي لا يملكونها.[1]
- تعتمد الزراعة في الدول النامية على العامل الطبيعي، و نتيجة للتقلبات الطبيعية يصيب الأرض الزراعية، الجفاف بسبب قلة الأمطار خاصة و كذلك تتعرض التربة للتعرية كما تواجه الكثير من الدول النامية كدول المغرب العربي ظاهرة التصحر التي تعتبر تغيير سلبي في النظام البيئي و الذي يعني قابلية الصحراء للامتداد، و اكتساح المناطق الخضراء و الأراضي الخصبة و جعلها جرداء قاحلة، كما يمكن للإنسان في إطار نشاطه أن يؤثر على الطبيعة من خلال رعي الحيوانات، أو حرق الأشجار، وهذا ما يسمى بالتصحير.[2]
- استعمال وسائل تقليدية، مما يجعل المردود ضئيل وتشتغل نسبة كبيرة من السكان في الزراعة حيث تتراوح بين 50-80% في معظم دول أسيا، إفريقيا و أمريكا اللاتينية وتنخفض هذه النسبة في الدول المتقدمة إذ تقدر بـــ 25 % في إسبانيا و البرتغال، 7 % في أمريكا الشمالية ووراء هذه النسبة الكبيرة من العمال في القطاع الزراعي توجد عمالة فائضة تنتشر على نطاق واسع بحيث يمكن التخلي عن جزء كبير من العمال دون أن يؤثر ذلك على الإنتاج.[3]

إضافة إلى ذلك هناك مشاكل أخرى تتعلق بالمزارع نفسه، تتمثل خاصة في الفقر الذي يعاني منه، بسبب مردوديته الضعيفة و كثرة عدد أفراد أسرته وقلة أيام عمله.[4]

2-النشاطات الغير الزراعية

يوجد في الوسط الريفي منتجي سلع الاستهلاك البسيط الذين يستعملون مواد أولية محلية، التجار الذين يلعبون دور مزدوج فمن جهة هم الذين يشترون المحاصيل،

---

[1] عبد الوهاب أمين، «**التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص196.

[2] مبروك مقدم، « **الاتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في الدول النامية**»، ديوان المطبوعات الجامعية،1993، ص.ص 21 و109.

[3] مبروك مقدم، « **الاتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في الدول النامية**»، نفس المرجع، ص 71.

[4] عبد الرزاق الهلالي،« **المجتمع الريفي العربي و الإصلاح الزراعي** »، مرجع سابق، ص27.

ويزودون الفلاحين بالسلع التي يحتاجونها، من جهة أخرى يلعبون دور احتكاري مرتبط غالبا بقرض النقود.

يلعب الإقتصاد الريفي غير الزراعي دور أساسي في نمو الإنتاجية الزراعية وذلك إذا تم تطويره، ففي الإتحاد السوفياتي توقفت ورشات الإصلاح الريفي ونشاطات الحرفيين بسبب عدم اعتبارها كأولوية للمشاريع الصناعية، أدى إلى تفاقم المشكلة الزراعية، بانخفاض مستوى الإنتاج في المزارع الجماعية، بالمقابل في الصين ساهم التصنيع المحلي في المناطق الريفية في ظل حكومة ماوتسي تونغ من تقوية الإقتصاد الريفي، وخلق روابط متينة بين المستثمرات الزراعية و المصانع.

النشاطات الريفية غير الزراعية في إفريقيا و آسيا الجنوبية هي في مرحلتها الأولي حيث أنها ترتكز أساسا على إنتاج محلي لا يتم تسويقه، بل يتم تحويله و من ثم توزيعه محليا، أما في أمريكا اللاتينية، هذه النشاطات هي في المرحلة الثانية للتنمية، حيث أنه يوجد تفاعل بين القطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى في الوسط الريفي (السياحة، النشاطات المنجمية، الخدمات.)، و العلاقات بين المدينة و الريف تنمو على حد سواء بفضل العقود الباطنية بين الورشات الريفية و المؤسسات الحضرية، خاصة في مجال صنع الملابس الجاهزة، كما أنه هناك تقدم سريع في مجال الهجرة اليومية بين الأرياف والمدن وتم ملاحظة تنمية الإنتاج الصغير بكثافة قوية لليد العاملة وكذلك تطور في الصناعة الغذائية.

أما آسيا الشرقية فقد دخلت في المرحلة الثالثة من النشاطات الريفية غير الزراعية، حيث تم إنشاء أشكال أكثر تقدما للعلاقات التجارية بين المدينة والريف، وتم توسيع العقود الباطنية إلى السلع الخفيفة المستدامة و الوسيطة، هجرة يومية لليد العاملة، تصنيع سريع للزراعة التجارية وتعد سريلانكا من بين الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة، وذلك بعد نجاحها في توزيع ورشات نسيج في كافة الأوساط الريفية، وهي تحاول اليوم جلب تكنولوجيات عالية لهذه الصناعة و ذلك لتقليص التبعية تجاه في هذا المجال.[1]

[1]Organisation internationale du travail « **rapport du fin de réunion tripartite sur les moyens d'assurer du développement agricole dans une économie mondialisé** », Genève, 2000.

إنه لمن الصعب تحديد بدقة النشاطات الغير الزراعية في الوسط الريفي وذلك لأن مكونات الاقتصاد الريفي جد متداخلة ومتنوعة ويمكن محاولة تقديم النشاطات الغير الزراعية والشبه زراعية في ما يلي:

- مجموع المؤسسات والخدمات المساعدة للقطاع الزراعي التي تسبق مرحلة الإنتاج أو النشاطات اللاحقة للإنتاج وتتمثل في التكوين، الإرشاد، التزويد بالمدخلات، المواد و التجهيزات، التمويل المصغر و التسويق.
- المؤسسات الموجودة في الوسط الريفي التي تزوده بالسلع و الخدمات و التي لا يرتبط نشاطها بالإنتاج، و تتمثل في الحرف و المؤسسات الرسمية و الغير الرسمية بأحجام مختلفة.
- مجموع الخدمات و أجهزة الدعم العمومية و الخاصة و التي ليس لها هدف اقتصادي، لكنها تساهم بطريقة غير مباشرة في التنمية و تتمثل في التعليم، الصحة، البنية التحتية، العدالة، الإتصال، التنظيمات المهنية،... الخ.)[1]

3-السياحة الريفية:

من بين النشاطات التي يجب أن تشجع في الريف هي السياحة، ففي فرنسا التي تعتبر القبلة الأول للسواح على مستوى العالم، تمثل السياحة الريفية بها 28% من مجموع السياحة، و حسب منظمة OCDE تعتبر أن 70% من الأمريكيين يمضون أوقات راحتهم في الأرياف.

تقوم النشاطات التجارية المرتبطة بالسياحة الريفية تقوم على الموارد الطبيعية التي تسمح بنشاطات الراحة كما تقوم على توفر المناظر الطبيعية، موارد الصيد البرية والسمكية..الخ، فالمتعاملين في النشاط السياحي لا يملكون هذه الموارد، بل عليهم تثمينها وحمايتها، وبالتالي فإن تنمية هذا النشاط تعتمد على التوافق بين المؤسسات السياحية الخاصة و الموارد الطبيعية العمومية.

تقوم المؤسسات السياحية الريفية بتقديم خدمات الإطعام، الجولات الثقافية، النشاطات الرياضية للسواح، و تستفيد من آثار خارجية لنشاطات أخرى كقنوات السقي، الحيوانات

[1] www.agridoc.com/resdoc/revuth/revue_4htm-4k

المتواجدة في الحقول، المسالك الريفية والغابية الموجهة للنشاط الزراعي والغابي، المراعي،...الخ، هذه النشاطات تخلق راحة للسياح[1]، و الجو المناسب لاستقطاب المزيد منهم، كما أن النشاطات الأخرى تستفيد بدورها من السياحة الريفية، إذا ترفع من نشاطات الإطعام، خدمات النقل، المتنزهات، فرق الفروسية و غيرها.

لأن الكثير من سكان المدن يلجئون إلى تمضية أوقات الراحة و العطل في الأرياف، ولكون النشاط السياحي يساهم في تنمية النشاطات الأخرى يجب دعمه من خلال:

- حماية الإرث الطبيعي في الوسط الريفي و الذي يتميز بأنه إرث مشترك؛
- ضرورة توجيه جزء من الريفيين نحوى نشاطات جديدة ، تمكن من رفع مستوى الخدمات للسياح، و تساهم في خلق فرص عمل جديدة؛
- العمل على خلق مؤسسات سياحية في الوسط الريفي في شروط تنافسية.

4- إقامة بعض الصناعات في الوسط الريفي:

إقامة بعض الصناعات في الوسط الريفي يمكن أن يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الريفي، مثل الصناعات التي تستعمل المادة الأولية من القطاع الأول، كالصناعات الغذائية، كذلك الفروع المرتبطة بالقطاع الأول والطلب المحلي، يعتمد إقامة هذه النشاطات على تكاليف النقل وبالتالي فان إقامتها قريبة من مواردها سيخفض من تكلفة الإنتاج.

كذلك إقامة صناعات مزودة للمدخلات والمواد الأولية الزراعية (Agro-fonrniture) سيعمل على إنعاش القطاع الريفي خاصة الزراعة حيث يزوده بالآلات، الأسمدة، البذور....الخ، كذلك الخدمات الموجهة للمؤسسات الزراعي كالإصلاح و الصيانة.[2]

المطلب الرابع:عوائق التنمية الريفية.

1-الثنائية أو الازدواجية:

يستخدم مصطلح الثنائية للتعبير عن الفروقات الموجودة بين القطاعات المتخلفة والقطاعات المتقدمة في الدول النامية، وتتجلى هذه الفروقات عند المقارنة بين القطاع الحضري (Secteur Urbain) والقطاع الريفي (Secteur Rural)، فالقطاع الأول، يستخدم

[1] Louis Pascal Mahé et François Ortalo Magné, « **Pratique Agricole - un modèle Européen** », Presse de la Fonction National Des Sciences Politique, Janvier 2001, p

[2] Idem, P.P 132-134.

التكنولوجيا مما يرفع من إنتاجيته وكذالك تلعب النقود دورها كوسيط للتبادل، كما أن نسبة السكان قليلة مقارنة بالقطاع الريفي ويتسع استخدام هذا المفهوم في التفرقة بين القطاع الزراعي المتطور الذي يتميز باستخدام وسائل إنتاج حديثة، وفي الكثير من الدول النامية يسيطر عليه الأجانب، وتوجه منتجاته للتصدير وقطاع زراعي تقليدي، إنتاجه ضعيف بسب استخدام الوسائل التقليدية وموجه للاستهلاك المنزلي[1]، كذلك تحتاج التنمية الريفية إلى موارد مالية كبيرة، يصعب على الدول النامية توفيرها من مصادرها المحلية، حيث أن الموارد المالية محدودة، وعند وضع برامج التنمية يوجه الجزء الأكبر من الموارد للمناطق الحضرية ويتم إهمال المناطق الريفية حتى من الخدمات الأساسية.[2]

كما يتميز القطاع الريفي في الدول النامية كذلك بانخفاض نسبي في حجم التجارة داخل هذا القطاع حيث أنه لا يوجه إلا جزءا قليل من الإنتاج للبيع في السوق بهدف الحصول على الضروريات الأخرى كالألبسة و الأدوات الزراعية.[3]

2-التوسع الحضري

يجدر الإشارة في هذا المجال إلى أعمال الاقتصادي إيرل هيدي (Earl.o.Heady)، أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة ولاية إيوا الذي جاء بمصطلح الاستعمار الحضري للريف (Urbain Colonialism) هذا الأخير سبب انحدارا سيئا واجتماعيا، فالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية خاصة بمحاذاة مصادر المياه يسبب خسائر كبيرة، فالزحف على أجود الأراضي المحيطة بالمدن، وهي الأراضي المعروفة عادة بكثافة زراعتها وإنتاجيتها، قلة تكاليف استغلالها وسهولة تسويق منتجاتها بسبب قربها من مراكز الاستهلاك الرئيسية.

التوسع العمراني العشوائي، يلحق خسائر كبير بالإنتاج الزراعي من جهة، ويصيب المجتمع بأضرار اجتماعية وصحية وبيئية كما أن تشييد البنى التحتية (طرق، مطارات،...الخ.) على حساب الأراضي الزراعية، في حين توجد بدائل لتلك الأراضي،

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي « **التنمية الاقتصادية** » ، مرجع سابق، ص.ص 148-149.
[2] عبد الوهاب أمين« **التنمية الاقتصادية** »، مرجع سابق، ص.ص 363 – 364.
[3] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، « **التنمية الاقتصادية** » ، مرجع سابق، ص27.

هو نابع عن سوء التخطيط الإقليمي و انعدام المراقبة، ومن خصائص التوسع العمراني ما يلي:

- الإنسان هو المتسبب الوحيد فيه؛
- يتم في الغالب خلافا للقوانين والأنظمة، وفي ظل غياب التخطيط العمراني والإقليمي؛
- التدمير الذي يلحقه بالأراضي الزراعية هو تدمير نهائي.

و حسب إحصائيات منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، فإنه خلال 20 سنة، و بحلول عام 2010 ستخسر الدول النامية (عدا الصين) نحو 20 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، بسبب التوسع العمراني.[1]

[1] عبد الوهاب أمين، « **التنمية الاقتصادية** »، مرجع سابق، ص.ص 136-137.

المبحث الثالث: إستراتيجية التنمية الريفية

المطلب الأول: أسس الإستراتيجية وتحدياتها

1-بناء إستراتيجية التنمية الريفية:

تهدف التنمية الريفية في البلدان النامية إلى رفع مستوى معيشة سكان المناطق الريفية و يتحقق ذلك من خلال:

أولا:تحسين إنتاجية المزارع صغيرة الحجم:

تتميز هذه المزارع بإنتاجية ضعيفة و إنتاج موجه غالبا للاستهلاك، ويتم تحسين إنتاجية هذه المزارع بطريقتين:

أ) استخدام التقنية الحديثة:

إن التقنية الحديثة عامل مهم في التنمية الزراعية والريفية وخاصة بعدما أصبحت التقنيات التقليدية عاجزة عن توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء، فقد كان ممكن ولفترة طويلة زيادة الإنتاج الزراعي، دون استعمال التقنيات الحديثة، و ذلك عندما كان يوجد كمساحة كبيرة من الأراضي الزراعية غير مستغلة فكان يتم مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء وارتفاع معدلات النمو السكان باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة التي لم يتم استغلالها قبلا وذلك باستعمال الوسائل الزراعية التقليدية، لكن هذه الوسائل لم تعد فعالة بسبب التزايد المستمر والكبير في الطلب على الغذاء بسبب النمو السكاني الكبير، وأصبح من الضروري استخدام معدات وآلات زراعية حديثة، الأسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات، البذور المحسنة، لهدف رفع الإنتاج الزراعي و تحسين نوعيته، كما أنه يجب استخدام هذه التقنيات كذلك في زيادة الثروة الحيوانية و رفع إنتاجها خاصة من مادتي اللحوم و الحليب.

رغم أهمية استخدام المكننة في التكثيف الزراعي وتحسين إنتاجية المزارع الصغيرة إلا أنه لا يخلو من بعض الصعوبات، خاصة في الدول التي ضغطها السكاني كبير، حيث أن استعمال الآلات سيؤدي إلى انتشار البطالة في الريف، كما أنه يعتبر مكلفا بالنسبة للكثير من المزارعين.

ب) انتهاج سياسة سعرية من شأنها توفير الحوافز الإقتصادية

إن السياسات الزراعية الحكومية في الدول النامية تهدف غالبا لخدمة كبار الملاك، الذين يتمتعون بالقدرة و النفوذ الذي يمكنهم من الاستفادة من الخدمات الزراعية الحكومية، وينتج عن هذه السياسات اتساع الفجوة بين المزارعين الصغار وكبار الملاك في المناطق الريفية ومن أجل رفع إنتاجية صغار المزارعين و تحسين مستوى معيشتهم، على السياسات الحكومية أن تلجأ إلى تسعير السلع الزراعية الرئيسية خاصة الحبوب و ذلك لتوفير الحوافز الإقتصادية لزيادة الإنتاج، إذ كثيرا ما لجأت الدول النامية إلى إقامة برامجها التصنيعية على حساب التنمية الزراعية، حيث عملت على إبقاء أسعار السلع الزراعية منخفضة، من أجل توفير الغذاء للمناطق الحضارية بأسعار تقل عن الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية في حين أن أسعار السلع الصناعية تستمر في الارتفاع مما يؤثر سلبا على دخول المزارعين وعلى مقدرتهم في اقتناء المنتجات الصناعية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، و اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية.[1]

ثانيا: توفير شروط التنمية الريفية

إن الهدف الأساسي للتنمية الريفية في الدول النامية هو تحسين مستويات معيشة السكان في المناطق الريفية و يتحقق ذلك من خلال:

أ) الإصلاح الزراعي:

الإصلاح الزراعي هو تغيير اجتماعي و اقتصادي، يشمل إعادة توزيع الملكيات أو الحقوق في الأرض لفائدة صغار الفلاحين، و العمال المزارعين، و هو يطبق في المناطق التي تعتبر زراعية بالدرجة الأولى[2]، وبهذا يعتبر الإصلاح الزراعي من أهم عناصر التنمية الزراعية و الريفية، لأنه يوفر حافز الملكية لصغار المزارعين، مما يرفع من الإنتاج الزراعي.

لقد ارتبط الإصلاح الزراعي في الدول النامية بالتغيرات في النظم السياسية، لأن مجيء نظام سياسي جديد إلى الحكم، يقوم بإصلاحات اقتصادية، خاصة إصلاح القطاع

[1] عبد الوهاب الأمين، « **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص.ص 193-195.
[2] « مبروك مقدم، « **الاتجاهات الزراعية و عوائق التنمية الريفية في الدول النامية**»، نفس المرجع، ص.ص23-24.

الزراعي بغية إعادة توزيع الأراضي لصالح المزارعين الصغار وكسب تأييدهم السياسي، لكن هذا الإصلاح لم ينجح في تغير أساليب الإنتاج التقليدية، ولا حتى في إزالة العلاقة الاجتماعية القائمة على ولاء المزارعين الصغار لكبار الملاك وعجز السلطات المركزية على تفعيل دورها في المناطق الريفية.[1]

ب)السياسة الزراعية :

حتى يلعب الإصلاح الزراعي دوره، يجب تبني سياسات زراعية مكملة، تهدف إلى توفير المستلزمات الأساسية للإنتاج و التي تتمثل في:

- التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات؛
- استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج للتخفيض من العمالة الفائضة؛
- استخدام البذور و النباتات المحسنة، خاصة في زراعة القمح والشعير والذرة؛[2]
- تفعيل الإرشاد الزراعي، و تسهيل الخدمات الأخرى كتصليح و صيانة المعدات الزراعية، و التسهيلات الائتمانية؛
- تشجيع الجامعات و مراكز البحوث على البحث العلمي في الميدان الزراعي.

ج) توفير الخدمات الأساسية و إقامة الصناعات اليدوية:

لا تتحقق التنمية الريفية فقط من خلال رفع مداخيل صغار الفلاحين، و زيادة الإنتاج الزراعي بل تقوم كذلك على خلق فرص عمل خارج النشاط الزراعي، بتوفير الهياكل القاعدية من تعليم، صحة ومراكز للتكوين المهني و هذا لرفع مستوى الخدمات في الوسط الريفي، و كذلك توفير الشروط الملائمة لإنشاء الصناعات التقليدية، التي تعمل على توفير فرص عمل جديدة، وعامة تحسين البيئة الريفية من مختلف الجوانب سيؤدي إلى خلق نشاط جديد غير زراعي من جهة و إلى رفع الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني من جهة أخرى وبالتالي تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين المناطق الريفية و الحضرية و هذا سيشكل الطريق الأفضل للوصول إلى تنمية حقيقية.[3]

---

[1] عبد الوهاب الأمين، « **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص.ص196-197.
[2] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي « **التنمية الاقتصادية** » ، مرجع سابق، ، ص360.
[3] عبد الوهاب الأمين، « **التنمية الإقتصادية**»، مرجع سابق، ص199.

2-تحديات التنمية الريفية

أولا: استئصال الفقر من الوسط الريفي و تحضير المهاجرين

خلال 10 سنوات الأخيرة المهاجرين من الأرياف، استوطنوا في أكبر المدن، لكن دون الحصول على مزايا الموارد الطبيعية و المالية ولا حتى رأس المال الملائم لتحسين مستوى معيشتهم.

لا يزال أكبر قسم من السكان في إفريقيا و آسيا، يعيشون في الريف، لذلك يجب تبني استراتيجية إعادة تقييم موارد الريفيين، لكي يتم تخفيض الفقر الريفي، و توجيه الهيئات العاملة في الوسط الريف في تطورها نحو التكامل، و تحضير المهاجرين، لكي يصبحوا مدنيين منتجين في وسطهم الجديد، و تتميز المناطق الريفية القريبة من المدن، بكونها المستفيد الأول من النمو الاقتصادي للمدن.

تقويم الموارد في الوسط الريفي، تكون من خلال البحث الزراعي الموجه نحو احتياجات السكان الفقراء، من خلال إنشاء أفضل المؤسسات الزراعية، ففي إفريقيا مثلا، إصلاح المنشآت الزراعية يشكل شرط أساسي لتقويم الموارد، و ذلك بخلق نظام مراقبة استعمال الماء، و هياكل النقل، وبرنامج متكامل لتحسين خصوبة الأراضي.

ثانيا: تكثيف الإنتاج الزراعي

إن تكثيف الإنتاج الزراعي يسمح بما يلي :

- رفع كمية الإنتاج الغذائي المتاح للمدن الكبرى؛
- تخفيض الضغط على التنوع البيولوجي؛
- تسهيل الروابط الحركية بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية.

كثافة سكان قوية، و وجود روابط بين المناطق الريفية و الحضرية، يرفع من فعالية الاستثمارات، في مجال الصحة والتعليم وإمكانيات التوظيف خارج الزراعة، وتسمح للمزارعين بتقبل الأخطار، والإبداع في الزراعة، يجب الإشارة في هذا المجال إلى ضرورة الاستعمال الايكولوجي للماء أي أن تكون التدفقات محددة بطريقة يمكن من خلالها المحافظة عن الأنظمة الإيكولوجية المائية، و ذلك بوضع حلول مؤسساتية لحماية :

المصبات، الأنهار، متسعات الماء العذب، هذه الإجراءات تأخذ في الحسبان الماء بطبيعته كسلعة عامة.

ثالثا:التقدم في الحدود

في عدد كبير من الدول، يحدث توسع للمساحات الزراعية على حساب المساحات الشجرية والغابات، وهذا يعبر عن قصور في مستوى سياسة تسيير الإقليم، وسباق المزارعين على توسيع ملكية الأرض، يدفع بهم إلى اختيار المناطق القريبة من المدن، بسبب حكم قربها من المدن ومن مستثمرات الفلاحين وكذلك بسبب قلة تكلفة استصلاحها، في حين أن هذا التوسع يلحق أضرار كبيرة بالأنظمة الايكولوجية و التنوع البيولوجي فحماية المناطق الحدودية بالمنتزهات، المحفوضات والغابات يمكن أن يضع حد للاستغلال اللاعقلاني للأراضي الحدودية، و يشجع على تنمية هذه المناطق الجوارية، ويمكن من إيقاف خسائر التنوع البيولوجي.

رابعا: خلق فرص خارج الزراعة

في المناطق القريبة من المدن، العمل الريفي غير الزراعي يشكل عنصر أساسي في تنوع المداخيل، مما يسمح بزيادة الاستثمارات و تقبل الأخطار، كما يساعد على ترقية العمال الريفيين و تحضيرهم للهجرة إلى الأعمال المنتجة الحضرية.

المناطق الريفية المجاورة للمدن، تستفيد من فرص الاقتصاد الحضري، و يؤدي ذلك إلى تشجيع المستثمرين الصغار على الاستثمار ليصبحوا عناصر فاعلة في الاقتصاد الريفي، و حتى يتحقق هذا، يجب تبني أفضل سياسة للإقليم، و تسيير عقلاني للماء.[1]

[1] Rapport Sur le Développement En Afrique, Résumé « **Développement Rural Et Réduction De La pauvreté En Afrique** », la banque Africaine de développement, 2002.

المطلب الثاني: الاهتمام الدولي بالتنمية الريفية:

1- البنك الدولي إستراتيجية التنمية الريفية:

لقد شكل خطاب نيروبي (Le Discours De Nairobi) المعلن عام 1974 من طرف رئيس البنك الدولي آنذاك Robert S. Mc Namara التزام البنك الدولي لمحاربة الفقر، لكن رغم الجهود المبذولة الفقر الريفي بقي بدون تغيير، من هنا تجلت للبنك الدولي حقيقة واضحة، وهي انه لا يمكن تخفيض نسبة الفقر لذا لم يتم مساعدة فقراء الريف، وذلك لكون معظم فقراء الدول النامية يتمركزون في الأرياف، في ظل مستوى متدني من الخدمات الاجتماعية، من هنا أصدر قسم التنمية الريفية للبنك عام 2002 وثيقة بعنوان: «Reaching The Rural Poor: A World Bank Rural Developpement Strategy» هذه الوثيقة تتحدث عن أهمية التنمية الريفية وكيفية بناء استراتيجية للوصول اليها، وبعد مشاورات عميقة مع خبراء التنمية في العالم، قام البنك الدولي بوضع إستراتيجية جديدة للتنمية الريفية بعنوان الوصول إلى الريفيين الفقراء « Atteindre Les Ruraux Pauvre » تتركز على ثلاثة محاور أساسية:

- التركيز على الفقراء من خلال تشجيع تنمية ريفية متكاملة تهدف إلى تخفيض الفقر الريفي عن طريق خلق فرص عمل جديدة في الوسط الريفي و الرجوع إلى استغلال الأراضي الزراعية.
- التأثير على الفضاء الريفي في مجموعه و ذلك من خلال التعليم الريفي، الصحة، الهياكل القاعدية، تكنولوجيا الإتصال و المعلومات، الحكم الرشيد، المسائل البيئية والاجتماعية والتي تشكل تنمية ريفية متكاملة .
- إقامة روابط متينة بين مختلف المتعاملين في الفضاء الريفي حيث يسعى البنك إلى إقامة مشاركة واسعة لمختلف المتعاملين في وضع و تنفيذ البرامج التنموية، دون التركيز فقط على الحكومة المركزية.

وأشار خبراء البنك الى خصوصية البرامج التنموية، المرتبطة بالظروف الخاصة لكل بلد (الأولويات الإقتصادية، وزن الاقتصاد الريفي،...الخ.).

و يفرق البنك العالمي بين التنمية الزراعية كمفهوم قطاعي، و التنمية الريفية كمفهوم فضائي أو مكاني (Spatial).[1]

أولا:محاور الإستراتيجية[2]

التنمية الريفية يجب أن تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع الريفي بتأمين الهياكل القاعدية، الخدمات الاجتماعية والمالية لكل الفقراء، لرفع مستواهم، و يتحقق ذلك برفع الإنتاجية والنشاطات الزراعية والغير زراعية، و خلق روابط صلبة بين القطاعات وروابط حركية بين القرى، المدن المتوسطة، والمراكز الحضرية، كما يجب تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع مبدأ الحفاظ على البيئة.

من هنا جاءت إستراتيجية التنمية الريفية للبنك العالمي لترتكز على الأولويات التالية:

أ) تشجيع نمو الاقتصاد الريفي ككل:

تشكل الزراعة النشاط الأساسي في عدد كبير من الدول ضعيفة الدخل، مع ذلك تزداد أهمية القطاعات الأخرى بسبب تطور الروابط بين الريف والمدينة ولتطبيق هذه الأولويات سيعمل البنك على:

- رفع الإنتاجية الزراعية و استعمال التكنولوجيا الزراعية؛
- تدعيم نمو القطاعات الريفية الغير الزراعية؛
- استمرار الإصلاحات السياسية و المؤسساتية؛
- تدعيم الخدمات الريفية على مستوى الهياكل القاعدية.

1) دور القطاع الخاص

ينظر البنك العالمي إلى القطاع الخاص على أنه عنصر أساسي في تحسين المناخ الاستثمار في الوسط الريفي لذلك يجب تدعيمه من خلال:

- تشجيع نمو الخدمات المالية في المناطق الريفية؛

[1] www.agridoc.com/resdoc/revuth/revue_4htm-4k

[2] www.agridoc.com/resdoc/revuth/revue_4htm-4k

- ترقية الجمعيات الخاصة، كمنظمات منتجين، الشركات التجارية، غرف التجارة وكذلك التعاون العام – الخاص.
- مساعدة القطاع الخاص على القيام بعمليات التسويق، توفير الخدمات الزراعية، الاجتماعية والقاعدية.

2) خصائص جديدة للزراعة

- دعم التنوع الزراعي وتشجيع المنتجات التي لها قيمة مضافة كبيرة؛
- تنمية الأسواق المتخصصة كأسواق الفواكه والخضر والأزهار المقطوعة والزراعة البيولوجية؛
- التأكيد على دور العلم و التكنولوجيا في تحقيق نمو دائم للإنتاجية الزراعية من خلال أنظمة تسيير متكاملة للموارد الطبيعية، التكنولوجيا الحيوية وربطها بالأمن البيولوجي، استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المجتمع الريفي، بحث زراعي أكثر فعالية، و ذلك من خلال تعاون مراكز البحث الدولية مع أنظمة البحث الوطنية و مع القطاع الخاص؛
- استعمال فعال للمدخلات الزراعية وتقليص الخسائر التي تحدث بعد الحصاد والجني؛
- تحسين الأمن الغذائي.

ب) تنمية الخدمات الاجتماعية

البنك العالمي سيعمل على تحسين مستوى حصول الريفيين على الخدمات الاجتماعية، من خلال توفير التعليم، الصحة، التغذية، وبالتالي رفع قدراتهم في مواجهة أخطار الأزمات الإقتصادية.

ج) الحفاظ على الثروات الطبيعية

يعتمد الاقتصاد الريف أساسا على الموارد الطبيعية (أرض، ماء، غابات، تنوع بيولوجي،...الخ.)، من خلال حماية هذه الموارد واستغلالها العقلاني يتم توفير شروط

أفضل للحياة، وتحقيق نمو مستدام، لهذا الغرض يعمل البنك العالمي على تحقيق الاستعمال الدائم للموارد الطبيعية في المناطق الريفية من خلال:

- محاربة تدهور الأراضي،
- التسيير العقلاني للموارد المائية،
- تطوير الصيد مع الحفاظ على الغابات و التنوع البيولوجي،
- استعمال التكثيف الزراعي الدائم بدل توسيع المناطق الريفية المزروعة، فالتكثيف الناجح للزراعة يمكن من رفع الإنتاج مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، في حين أن التوسع على حساب مناطق ريفية أخرى يساهم في تدهور الموارد الطبيعية، و أحيانا في قطع أشجار الغابات.

ثانيا:الاتجاهات الإستراتيجية[1]

من خلال ما سبق نستخلص أن إستراتيجية التنمية الريفية الحالية التي وضعها خبراء البنك الدولي تهدف إلى تخفيض الفقر الريفي، تقليص معانات الفقراء وتأمين الاستعمال الدائم للموارد الطبيعية ولتحقيق هذه الأهداف هناك خمس(05) اتجاهات إستراتيجية تم تحديدها، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] www. World Bank.org/rural strategy

الجدول رقم (04): الاتجاهات الإستراتيجية للتنمية الريفية.

الإستراتيجية	عناصر مخطط العمل
1-عقلنة تسيير السياسات الخاصة بالماء	*ترقية ودعم تنمية إستراتيجية وطنية للماء، التي تشمل احتياجات الماء على المستوى الريفي والحضري. *وضع وتنفيذ المشاريع التي تشمل تسيير محسن للطلب (يضم تثبيت أسعار الماء) وضرائب على الماء لأجل ترشيد استعماله، فعالية متزايدة للنظام، مساهمة واسعة للمستعملين، إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية وحماية البيئة. *بالنسبة للدول والمناطق التي تتوفر على المياه السطحية والمياه الجوفية المتجددة، تشجيع تنمية الري الصغير والمتوسط. *تكثيف دور جمعيات المستعملين في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالماء.
2-تحسين الهياكل القاعدية،الإقتصادية والاجتماعية .	*وضع و تنفيذ مشاريع البنى التحتية الريفية التي تشمل التعليم، التزويد بالكهرباء الريفية، المسالك الريفية، الصحة، التغذية، توفير المياه وإصلاح الوسط الريفي حسب احتياجات البلد والمنطقة. *تأمين مساهمة المستفيدين الريفيين في وضع وتنفيذ البرامج. *إدخال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في المناطق الريفية.
3-تسهيل النمو والمنافسة الزراعية.	*دعم إصلاح المبادلات الزراعية، التسويق، سياسات الأسعار وأنظمة الدعم الغذائية وتحسين بالموازاة مستوى الحماية الاجتماعية. *دعم مبادرات إصلاح النظام العقاري. *تحسين هياكل الأسواق من خلال وضع نظام إعلام للسوق. *رفع الاستثمارات في البحث والإرشاد الزراعي الموافق للإنتاج المحلي، وفي شروط السوق والمخصص لتخفيض الخطر.
4-تقوية النشاطات الإقتصادية الريفية غير زراعية والقطاع الخاص.	*تشجيع العمل الغير الزراعي. *استعمال القرض المصغر ووسائل أخرى لإنعاش الاستثمارات الريفية خارج الزراعة. *رفع مساهمة القطاع الخاص في فروع تسويق عوامل الإنتاج والمردود الزراعي. *تشجيع الدور الحركي للقطاع الخاص في توسيع تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية.
5-تحسين تسيير الموارد الطبيعية والبيئة.	*تسيير فعال للأحواض المنحدرة. *وضع و تنفيذ مشاريع الماء بهدف استعمال دائم للماء مع تحسين التسيير البيئي. *تأمين أن السياسات الإقتصادية تأخذ في الحسبان حقيقية المنا ، والموارد الطبيعية في الدولة، بطريقة لا تجعلها تترجمها بآثار سلبية على البيئة. *تخفيض تعرية التربة. *التسيير الدائم للموارد الطبيعية على المدى الطويل. *دعم التقنيات والمعايير المعقولة(الرشيدة)و الشفافة للبيئة .

Source: www. World Bank.org/projects

يدعم البنك الدولي العديد من مشاريع التنمية الريفية في العالم، و كأمثلة على النشاطات التي يدعمها البنك في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) نذكر ما يلي:

الجزائر: المشروع الثاني للتشغيل الريفي.

غزة و الضفة الغربية: المشروع الثاني لتسيير موارد Matrouh مطروح.

إيران: السياسة الزراعية.

الأردن: مشروع ترقية صادرات البساتين وتحويل التكنولوجيا.

لبنان: مشروع تنمية الهياكل الزراعية.

المغرب: مشروع التنمية الريفية المتكاملة واستصلاح أراضي البور.

تونس: مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية للشمال الغربي.

سوريا: مشروع حفظ التنوع البيولوجي.

اليمن: إستراتيجية التنمية الريفية المحلية.[1]

2-المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO) وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة

تبلورت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة خلال سنوات الثمانينات، بسبب ضرورة إدماج المسائل الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والثقافية في السياسات و البرامج التنموية، وتأكدت أهمية التنمية الزراعية و الريفية المستدامة خلال مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريوديجانيرو عام 1992، مع تحديد الفصل الرابع عشر من جدول أعمال القرن الواحد والعشرون (Agenda21) للبرامج اللازمة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة[2]، وقد حدد هذا الفصل مفهوم الزراعة والتنمية الريفية في مجالات النشاط التالية:

- السياسات الزراعية التي تشمل السياسات التجارية.
- مساهمة السكان، و تقييم الموارد البشرية.
- تحسين الإنتاج الزراعي وأنظمة الإنتاج الزراعية.
- الإعلام والثقافة في تخطيط الإقليم.
- حفظ الأراضي.

[1]www. World bank.org

[2]http://www.fao.org/docrep/meeting/003/x9179A.htm

- استعمال الماء للإنتاج الغذائي والتنمية الريفية.
- حفظ و استعمال الموارد النباتية والحيوانية.
- حماية متكاملة.
- أنظمة تغذية مستدامة على مستوى العالم.
- تنويع الطاقة الريفية.
- تقييم أثر الأشعة فوق البنفسجية على الأرض والحيوان.

إن مجالات النشاط هذه، هي مرتبطة ببعضها البعض ومبينة في عدة فصول للقرن الواحد والعشرون، فمثلا الفصل العاشر ينص على التخطيط والتسيير المتكامل للأراضي، الفصل الخامس عشر يحتوي على حماية التنوع البيولوجي أما الفصل الثامن عشر فيتحدث عن أهمية حماية الموارد المائية العذبة ونوعيتها ولتحقيق عناصر الفصل الرابع عشر الخاص بالزراعة و التنمية الريفية المستدامة يجب إحراز تقدم اجتماعي، اقتصادي وتقني مع مراعاة الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية[1]، ويتم ذلك بإجراء تعديلات عظمى في السياسات الزراعية، البيئة، و سياسة الاقتصاد الكلي على المستوى الوطني والدولي، في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، فالهدف الأساسي من التنمية الريفية المستدامة هو تحقيق ارتفاع دائم للإنتاج الغذائي وتحسين الأمن الغذائي.

عش سنوات بعد ذلك جاء ملتقى "Rio + 10" الذي تم في جوهانسبورغ في سبتمبر 2002 ليؤكد على ضرورة اعتماد الفصل الرابع عشر كإطار عمل صالح للتنمية الزراعية و الريفية المستدامة، و تقوم FAO باعتبارها مدير مهام الأمم المتحدة للفصل الرابع عشر برعاية الحوار و تنفيذ البرامج.[2]

بعد مشاورات وتبادل للأفكار ووجهات النظر تم اعتماد ثلاث مجالات استراتيجية رئيسية يمكن للحكومات من خلال اختيار أعمالا منها تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، تتمثل هذه المجالات في :

[1]http:// www fao org/sd/Frdirect/Epre 0033.htm
[2]http://europa.eu.int/comm/research/conférences/conférences2003/sadc/backinfo_fr.htmp

أولا: بناء القدرات وتعزيز المؤسسات

ترتكز التنمية الريفية والزراعية على السكان، كونهم مسؤولين عن تدهور بيئتهم، وهم أيضا يستطيعون حمايتها، وبناء القدرات يتمثل في تمكين السكان من التفاعل مع بيئتهم وإدارتها، من أجل هذا هم بحاجة إلى معلومات هذه الأخيرة لا تتوفر عند الكثير منهم، وهم محتاجين أيضا للحوار لحل مشاكلهم الجماعية والتي فرصه تبدو محدودة المعالم.

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات الحديثة كشبكة الانترنيت ، أن توصل المعلومات إلى المجتمعات الريفية، لكن استخدام مثل هذه التكنولوجيا يستلزم تخفيض تكاليفها، ووجود مصدر دائم للكهرباء، التي ستساعد في تحسين سكان الريف.

ثانيا: الاستثمارات

التنمية الزراعية والريفية بحاجة إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص لأن التمويل الحكومي محدود، يجب تبني خطة استثمار استراتيجية تكون فعالة في توجيه موارد الحكومة نحو المنفعة العامة، مثل الهياكل القاعدية للنقل لتسهيل تدفق الاستثمارات الخاصة في هذه الأماكن.

ثالثا: سياسات و تكنولوجيا النهوض بالإنتاجية الزراعية و إدارة البنية التحتية

إن نقل التكنولوجيا إلى المزارعين يستلزم تمويل عام لأن تكاليفها كبيرة، لكن التمويل العام للبحوث الزراعية في الدول النامية، و المتقدمة على حد السواء انخفض، فهناك 10 مراكز للبحوث تابعة للجماعة الاستثمارية للبحوث الزراعية الدولية، تسعى لدعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، و تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، و استئصال الفقر، وتتبنى جدول أعمال طويل يتمثل في :

- نظم الإنتاج المستدامة المكثفة: و يتم ذلك بإجراء بحوث للحد من التلوث، استنزاف موارد المياه، وفق تآكل التربة وحماية التنوع البيولوجي.
- استخدام التكنولوجيات التي تحافظ على البيئة على مستوى المزرعة بتطوير نظم الإدارة المتكاملة مثل الزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة للآفات وغيرها.[1]

[1]http://www.fao.org/docrep/meeting/003/x9179A.htm

3-إستراتيجية التنمية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA):

يركز الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منذ إنشائه عام 1977 على دعم التنمية الزراعية وتخفيض الفقر في الأرياف، ففي اتصاله المباشر مع فقراء الأرياف في الدول النامية يعمل على رفع النشاطات والإنتاجية وتحسين مستوى معيشة السكان.

لقد قام الصندوق بعدة مشاريع في الدول النامية، مع التركيز على الفئات والمناطق الأكثر حرمانا في المجتمع الريفي كالمناطق النائية، فخبراء الصندوق يعتقدون أن الفئات المحرومة، إذا تم فهم أسباب فقرها يمكننا جعلها تساير النمو الاقتصادي وتساهم فيه، فالهدف الأساسي للصندوق هو مساعدة الفئات الأكثر حرمانا(les plus pauvres des pauvres) من خلال دعم المزارع الصغيرة، صغار الصيادين، نساء الريف، الفقراء، والحرفيين، حتى يتمكنوا من رفع إنتاجهم الغذائي، رفع دخولهم، تحسين مستواهم الصحي والثقافي مع العمل على جعل هذه النشاطات مستدامة، لتحقيق هذه الأهداف يدعم الصندوق تسع قطاعات وهي:

- التنمية الزراعية؛
- الخدمات المالية؛
- الهياكل القاعدية الريفية؛
- الصيد؛
- الإسكان؛
- التخزين وتحويل المنتجات الغذائية والتسويق؛
- البحث والتدريب،
- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

4-التنمية الريفية لدى الإتحاد الأوروبي :

خلال اتفاقية برلين في 25 مارس 1999 حول إصلاح السياسات الأساسية المشتركة وإعادة تنظيم المالية المشتركة أصبحت التنمية الريفية الركيزة الثانية للسياسة الزراعية المشتركة (PAC)، باعتبار النشاط الزراعي هو النشاط الأساسي السائد في الريف لا

[1]www.ifad.org/operations/projets/index.htm

يمكن وحدة أن يؤمن مستقبل وحياة سكان فضاء يغطي 80% من الإقليم الأوروبي ويضم 50% من السكان.

لقد تضمن إصلاح مارس 1999 المتعلق بدعم التنمية الريفية بواسطة الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الزراعي (FEOGA) وذلك لبناء إطار إجمالي مندمج اقتصاديا واجتماعيا في المناطق الريفية وذلك عن طريق:

- إيقاف النزوح الريفي؛
- حفظ و تنمية الشغل؛
- تشجيع الزراعة المحترمة للبيئة مع بناء سياسة فعالة للأسعار والسوق.

قانون التنمية الريفية المتعلقة بدعم التنمية الريفية من طرف صندوق التوجيه والضمان الزراعي يعرف الإطار الجديد المبسط للسياسة المشتركة للتنمية الريفية من خلال تنمية متوازنة لكل المناطق الريفية للإتحاد الأوروبي و ذلك بالتركيز على:

أولا:الدور المتعدد للزراعة

تكتسي الزراعة مكانة هامة في المناطق الريفية فهي تستعمل الأرض كما تشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة وهي بهذا تلعب دور مهم في تسيير الفضاء الريفي وحماية البيئة،...الخ والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال تهدف إلى تنمية هذا الدور بدفع للفلاحين مكافآت لقاء تقديمهم للخدمات التي لا يمكن للسوق تقديمها، وكذلك تشجيعهم على استعمال طرق إنتاج أقل تكثيفا حتى يصبحوا مسيرين لبيئتهم.

ثانيا: مقاربة متكاملة للاقتصاد الريفي

رغم أن الزراعة هي النشاط الأساسي في الريف غير أن تنميتها ليست كافية للنهوض بالوسط الريفي بل يجب الى جانب ذلك خلق مصادر جديدة للدخل والعمل من خلال تطبيق برنامج تنمية ريفية إجمالي يتوفر على عدة عناصر كالمساعدة على القيام بمشاريع استثمارية، التكوين، تحسين الهياكل الإقتصادية و الاجتماعية وكذلك المساهمة في تنويع النشاطات المختبئة في إطار الاستغلال الزراعي والنشاطات خارج الاستغلال، وكذا النشاطات المستقلة عن القطاع الزراعي كحماية البيئة والإرث الريفي.

يمكن للدول الأعضاء أن تأخذ في الحسبان الاختلاف والتفاوت الموجود بين المناطق الأوروبية وتحدد بذلك أولوياتها التي تتوافق مع أوضاعها المحلية إلا فيما يخص الإجراءات البيئية فإنها إجبارية التطبيق في كل دول الإتحاد الأوروبي.

يتميز إصلاح مارس بساطة التقنين حيث أن المساعدات الأوروبية في مجال التنمية الريفية والإجراءات المساعدة على النمو بالوسط الريفي جاء في إطار قانون واحد، كذلك جعل دعم التنمية الريفية مرتبط بصندوق التوجيه والضمان الزراعي، و الذي يؤمن دعم الأسواق والإجراءات التكميلية للسياسة الزراعية المشتركة مع الأخذ في الحسبان البعد البيئي.[1]

5-التنمية الريفية و منظمة التجارة العالمية

تعتبر التنمية الريفية من أهم القضايا التي يتناولها أعضاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في إطار المفاوضات الحالية الخاصة بالزراعة، و ذلك لأن الفقر أساسا مشكلة ريفية، حيث يعيش 75% من فقراء العالم في المناطق الريفية، كما أن مستويات الفقر في الأرياف أكبر من تلك التي يعيشها سكان المدن، ففقراء الريف أقل حظا في مجال الخدمات الاجتماعية كالنظافة الصحية، المياه الصالحة للشرب، الصحة العامة والتعليم الابتدائي.

حيث أن الزراعة تشغل أكثر من نصف مجموع اليد العاملة في البلدان النامية وما يقارب ثلاثة أرباع القوى العامة في البلدان النامية منخفضة الدخل وتربط الزراعة بعلاقة سابقة ولاحقة قوية بالقطاع الريفي غير الزراعي في مجال شراء مستلزمات الإنتاج كالبذور والمعدات، وتزويد الصناعات بالمواد الخام، وبهذا يمكن أن يساهم النمو الزراعي في زيادة دخل فقراء الريف عن طريق زيادة الإنتاج وخلق طلب إضافي على اليد العاملة الزراعية.

أكدت العديد من الدراسات التي أجريت على النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر أن النمو الزراعي أكثر فعالية من النمو في القطاعات الأخرى في مجال التخفيف من الفقر، وأن نمو الاقتصاد الريفي يخفف من حدة الفقر على مستوى المناطق الحضرية

[1]Le dossier de la PAC ,N°06, « **le développement rural** », mai 2000, Disponible sur le site D'internete : http://www.agriculture.gour.fr/spip/IMG/pdf/7 terst-bat.pdf

والريفية على حد سواء، **وحسب المنظمة العالمية للتجارة تتحقق التنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال:**

- امتلاك موارد و عوامل الإنتاج كالأرض، الماء، الحيوانات والتكنولوجية؛
- إمكانية دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والدولية، مع توفر المعلومات حول هذه الأسواق.

تسعى المنظمة العالمية للتجارة الى حل المشاكل التي تواجهها الدول النامية في الأسواق الزراعية الدولية، حيث تعاني الأسواق المحلية للدول النامية من عدة مشاكل ناجمة معظمها عن المنافسة في المنتجات المدعمة في الدول المتقدمة، كما أنه هناك حواجز تعيق دخول الصادرات الزراعية للدول النامية إلى الأسواق الدولية وما تسعى إليه المنظمة العالمية للتجارة لفرض ضوابط على السياسات الزراعية قد يؤدي إلى قمع الجهود التي تبذلها حكومات الدول النامية لتشجيع التنمية الزراعية.وبما أن معظم الدول النامية هي في المراحل الأولى لاستعمال التكنولوجيا الزراعية فإن إمكانية رفع الإنتاج وتنويعه مرتفعة، ويرجع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية إلى الإنتاج الزائد في هذه الدول، و كذلك إلى الحواجز التجارية التي تضعها الدول المتقدمة أمام دخول منتجات الدول النامية، وحتى تكون هذه المنتجات منافسة لمنتجات الدول المتقدمة يجب الاعتماد على :

- رفع إمكانية الإنتاج في القطاع الزراعي لرفع الإنتاجية و بالتالي التقليل من التكلفة؛
- تنويع الإنتاج الزراعي و الأنشطة غير الزراعية؛
- القيام باستثمارات في البنية التحتية الريفية، والبحوث الزراعية، لتمكين المزارعين من التغلب على عقبات الحصول على التكنولوجية الزراعية.[1]

[1] http://www.fao.org/docrep/004/43733 a/y3733 a 03.htm# topof: page

خاتمة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن الريف بخصائصه ومميزاته يمكن أن يشكل قطاع اقتصادي مهم ويمكن تنميته بعد تحديد مكوناته الأساسية والثانوية ومن ثم تحديد النشاطات السائدة فيه ودراسة ارتباطها ببعضها وأثر تنمية كل نشاط على باقي مكونات الاقتصاد الريفي، نظريا هناك ثلاث اتجاه للتنمية الريفية؛ الأولى تعطي أهمية كبيرة للزراعة كونها القطاع المهيمن في الريف واتجاه ثاني يرى أن التنمية الريفية تعتمد على خصوصية الوسط الريفي وليس على القطاع الزراعي، واتجاه ثالث يؤكد على خصوصية الوسط الريفي مع المكانة المتميزة للنشاط الزراعي فيه، دراسة وجهات النظر هذه ومقرنتها مع واقع البلدان النامية سمح لنا بالوصول الى الاستنتاجات التالية:

- يوجد بين التنمية الزراعية والريفية علاقة جدلية وتكامل واضح حيث أنه لا يمكن تحقيق تنمية زراعية بدون نسيج اقتصادي واجتماعي ريفي حي، وفي نفس الوقت لا يمكن تحقيق تنمية ريفية بدون نشاطات زراعية منتجة، كتربية الحيوانات والاعتناء بالغابات.
- التنمية الريفية تهيئ الإقليم الريفي، تثمن الإرث الطبيعي، تخلق مناصب شغل، تقدم خدمات وتعرض منتجات وبهذا فانه إضافة الى كون التنمية الزراعية عنصر أساسي في التنمية الريفية توجد نشاطات أخرى (الحرف، الصناعة، التجارة، السياحة،...الخ)، تساهم في تحقيق التنمية الريفية.
- التنمية الريفية ضرورة وطنية لأنها تمكن من التخفيف من عدة مشاكل عظمى كالفقر، البطالة، التهميش، والهجرة نحو المدن، كما أنها ضرورة عالمية لأنها ستمكن من التخفيض من حدة أزمة الغذاء التي تهدد العديد من الدول.
- التنمية الريفية يجب أن تكون مستدامة وذلك لارتباطها بالموارد الطبيعية، فسوء استغلال هذه الأخيرة ينجم عنه عدة أضرار وذلك لكون العديد من هذه الموارد غير قابلة للتجديد، كما أنه سيلحق أضرار بالاقتصاد الريفي وبحظوظ الأجيال اللاحقة.

الفصل الثالث:

التنمية الريفية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي.

مقدمة الفصل:

عرف الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة حالة من الركود سببها تطبيق برامج صندوق النقد الدولي التي عملت على المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية، دون الاهتمام بالقضايا التي تمس السكان مباشرة كظاهرتي البطالة والفقر التي انتشرت على نطاق واسع، إضافة الى تدهور الأوضاع الأمنية وما نجم عنه من زيادة حدة هذه المشاكل وتفاقمها في المناطق الريفية التي انفجرت وأصبحت تشكل ضغطا إضافيا على المدن بسبب الهجرة الريفية.

لهذه الأسباب ارتأت الحكومة الجزائرية إعادة تحريك عجلة الاقتصاد من خلال المخطط الرباعي المسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والذي يمتد من الفترة2001-2004، يهف الى التخفيف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال تشجيع النمو وخلق فرص العمل ومحاربة الفقر، كما يسعى الى إكمال نهج الإصلاحات خاصة وأن الجزائر مازالت في المرحلة الأولى من التحوّل من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد السوق، هذا المخطط جاء في وقت عرفت فيه الظروف الأمنية هدوءا نسبيا.

إن واقع الريف الجزائري وتهميشه من طرف برامج التنمية ولد عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة منها الفقر الذي يعتبر ظاهرة سائدة في المناطق الريفية ووثيقة الصلة بالبطالة فالافتقار إلى الفرص وإلى التمكين من أسباب القوة والقدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية أدى إلى المزيد من تفاقم الفقر. ومازال الفقراء في المناطق الريفية، يعانون من محدودية الخدمات الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم الثانوي، لهذا فان التنمية الريفية يجب أن تكتسح مكانة هامة في إطار هذا البرنامج.

على هذا الأساس حاولنا في هذا الفصل بعد تقديم لمحة عن واقع الاقتصاد الجزائري قبل سياسة الإنعاش محاولة تحليل أثر هذا البرنامج على التنمية الريفية ، ومن ثم استعراض واقع الريف الجزائري والمشاكل التي لازالت دون وفي الأخير تقديم أفاق التنمية الريفية في الجزائر في ظل الإستراتيجية الجديدة أو مايعرف بإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة.

المبحث الأول: السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة الاقتصادية

1-مفهوم السياسة الاقتصادية:

عند التحدث عن السياسة الاقتصادية، يجب التطرق إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ففي القرن التاسع عشر، هيمن الفكر الليبرالي بسبب تأثير أدم سميث (1723-1790) ودافيد ريكاردو (1770-1823)، الذي نادى بتشجيع الملكية الفردية والمنافسة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبقاءها في حدود وظائفها القانونية (الأمن الداخلي والخارجي والعدل) وهذا في إطار ما يسمى "L'Etat Minimal"، لكن الأزمة الاقتصادية لعام 1929، والمشروع الذي جاء به روزفلت لعلاج الكساد الكبير، كان له تأثير إيديولوجي كبير في الو.م.أ بتغير مفهوم دور الدولة، فأصبحت تدخلية (Interventionniste) وبدأ تدخل الدولة يظهر شيئا فشيئا عقب الحرب العالمية الثانية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحسب كينز (1883-1946)، يجب أن تتدخل الدولة لإصلاح النشاط الاقتصادي بالوسائل التالية :

- السياسة النقدية؛
- السياسة الجبائية؛
- سياسة التخطيط؛
- سياسة التأميـــم.

لكن مع بداية الثمانينات، ظهرت السياسات الليبرالية كبديل للسياسات الكينزية، لأنها لم تنجح في حل المشاكل، ففي بريطانيا: تم تطبيق نظام مارغريت تاتشر (Thatcharisme)، سنة 1979، في فرنسا سنة1986 تم تطبيق الخصخصة مع تحرير الأسعار ومرونة سوق العمل.

خلال سنوات التسعينات، لم تستعمل الدول المتقدمة سياسات ليبرالية محضة أو سياسات كينزية محضة، بل بحثت عن تسوية بين الاثنتين، وأصبح النقاش قائم حول طبيعة تدخل الدولة.[1]

[1] http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.php [1]

وبوجه عام يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها مجموع الإجراءات الحكومية التي لها انعكاسات على الحياة الإقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية[1]، أو هي مجموع التصرفات الواعية الهادفة التي تقوم بها السلطات العامة في المجال الاقتصادي أي ما يتعلق بإنتاج، الاستهلاك وتبادل السلع والخدمات وتكوين رأس المال.[2]

و تعرف أيضا السياسة الإقتصادية بأنها مجموع الإجراءات و الوسائل التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة.[3]

2-أهداف السياسة الإقتصادية :

أولا:التشغيل الكامل

يعني هذا الهدف زيادة التوظيف إلى أقصى حد ممكن، وذلك من أجل زيادة الإنتاج ورفع النمو الاقتصادي، لأن زيادة البطالة يكلف المجتمع خسائر نتيجة لهذه الطاقات العاطلة، إضافة إلى الآثار الاجتماعية و السياسة و النفسية للبطالة، وبالمفهوم الواسع، يعبر التشغيل الكامل عن استعمال كل الطاقات الإنتاجية، أي عدم وجود موارد معطلة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق ناتج ممكن و محتمل في ظل الإمكانيات و الموارد المتوفرة .[4]

ثانيا:الاستقرار الاقتصادي و استقرار الأسعار

يرتبط الاستقرار الاقتصادي غالبا باستقرار الأسعار، حيث يترتب عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم) إلى اختلال في توزيع الدخول، وأثار سلبية أخرى على النمو، التجارة الخارجية، الاستهلاك، التوظيف وغيرها وبذلك فإن ارتفاع الأسعار، يؤثر على الاستقرار الاقتصادي .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد « **السياسة الإقتصادية على المستوى القومي- تحليل كلي** » مجموعة النيل العربية، 2002، ص.ص 19 -20.

[2] عبد المجيد قدي،« **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** »، ديوان المطبوعات الجامعية 2003، ص29.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، « **السياسة الإقتصادية على المستوى القومي- تحليل كلي** »، مرجع سابق، ص14.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، « **السياسة الإقتصادية على المستوى القومي- تحليل كلي** »نفس المرجع، ص19.

ثالثا: النمو الاقتصادي

هو الهدف الأكثر عمومية للسياسة الاقتصادية، ويتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج والمداخيل، ويعتمد عادة زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو غير أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام بسبب اختلاف نظم المحاسبة القومية في تحديد مجال الإنتاج، حيث أن المحاسبة القومية أثناء حساب قيمة الإنتاج لا تدرج بعض التكاليف الفعلية الناتجة عن التلوث وتدهور البيئة ومختلف الآثار الجانبية الأخرى ضف إلى ذلك هناك مشكل الاقتصاد الموازي الذي يشمل الأنشطة غير المصرح بها وفي بعض الأحيان غير الشرعية، والذي يشكل نسبة كبيرة من إقتصاديات بعض الدول.[1]

رابعا:البحث عن التوازن الخارجي

التوازن الخارجي يعني توازن ميزان المدفوعات، فهذا الأخير يعكس وضع الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، واختلال ميزان المدفوعات الذي يظهر في شكل عجز، المديونية ترتفع، مما يؤدي إلى تدهور العملة، لذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح باستقرار العملة و تنمية المبادلات الإقتصادية، وحسب صندوق النقد الدولي توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي الصفر.[2]

يمكن تلخيص الأهداف السابقة الذكر في مربع يعرف بالمربع السحري الذي وضعه الاقتصادي كالدور(Kaldor).[3]

---

[1] عبد المجيد قدي،« **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** »، مرجع سابق، ص.ص 34-35.
[2] عبد المجيد قدي ،« **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** » نفس المرجع، ص41.
[3] عبد المجيد قدي ،« **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** » نفس المرجع، ص.ص 34-35.

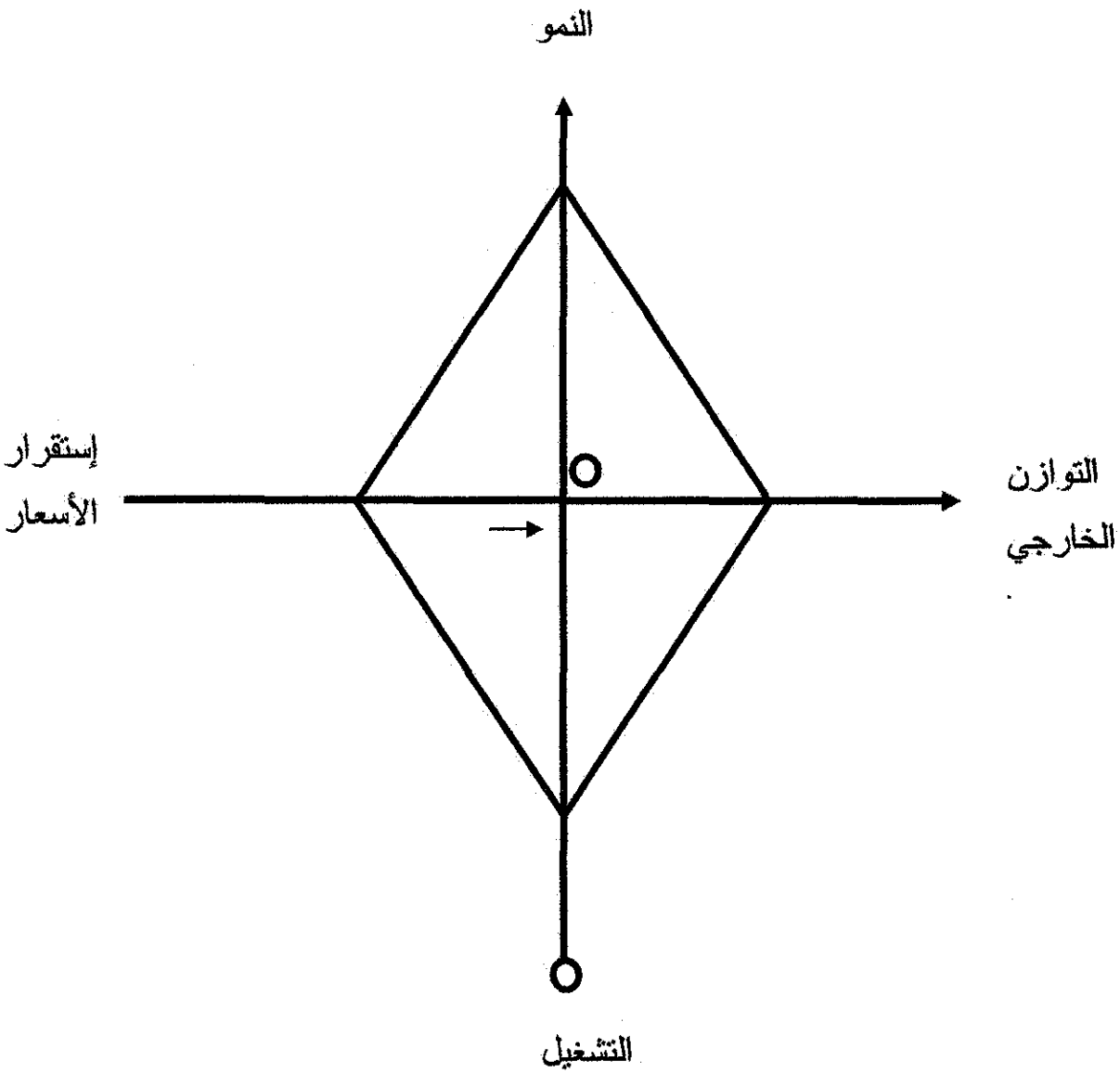

الشكل رقم(05): المربع السحري لكالدور.

Source : Thomas.Jean Paul, les politique économique au XX^e siècle Armand Colin, Paris,1994,p6.

المطلب الثاني: أشكال السياسة الاقتصادية

1-السياسة الظرفية

الظرفية هي وضعية اقتصادية خلال فترة معطاة، السياسة الظرفية هي سياسة قصيرة الأجل، أو لأجل متوسط، و نشاطها محدود خلال الزمن.

أولا:أهداف ووسائل الظرفية:

تتمثل أهداف الظرفية في:

- رفع النمو الاقتصادي عن طريق رفع الناتج الداخلي الخام PIB؛
- رفع مستوى التشغيل، بتخفيض البطالة؛
- تأمين استقرار الأسعار عن طريق محاربة التضخم،

يمكن تلخيص وسائل هذه السياسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(05):وسائل الظرفية.

	حالة الإنعاش.	**حالة الانكماش.**
السياسة النقدية	خفض معدلات الفائدة.	رفع معدلات الفائدة.
السياسة الجبائية	خفض الضرائب.	رفع الضرائب.
السياسة الميزانية	رفع نفقات الدولة.	خفض نفقات الدولة.
سياسة المداخيل	رفع الأجر القاعدي الأدنى.	خفض مداخيل التحويلات.

Source: http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.ph

ثانيا:أشكال الظرفية

السياسة الظرفية هي مجموع تدخلات الدولة قابلة للتغيير، في المدى القصير والمتوسط، للمحافظة على التوازنات الكبرى، و يتم ذلك من خلال الإنعاش أو الانكماش.

أ) سياسة الإنعاش

الإنعاش الاقتصادي هو دعم يقدم للاقتصاد لإعادة انطلاقه، مستخدما العجز الميزاني في تحفيز الاستثمار والاستهلاك وهو مستوحى من الفكر الكينزي، ويتم أحيانا التفريق بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.[1]

1) سياسة الإنعاش بالطلب (الإنعاش الكنيزي)

لقد نادى جون مينارد كينز بسياسة الإنعاش في كتابة "النظرية العامة للعمالة والنقد والفائدة" الصادر عام 1936 ففي هذا الكتاب حطم كينز الاعتقاد الكلاسيكي عن توازن في إطار التشغيل الكلي، وتحدث عن توازن يحدث في مستوى تشغيل جزئي وعندما يكون الطلب غير كافي يجب أن تتدخل الدولة بالوسائل التالية:

- السياسة النقدية : خفض معدلات الفائدة (هذا غير كاف)؛
- السياسة الميزانية : رفع نفقات الدولة (سياسة الأعمال الكبرى)؛
- السياسة الجبائية : خفض الضرائب للفئات المعوزة؛
- السياسة المداخيل : رفع مداخيل التحويلات.

عندما يقع اقتصاد السوق في ضائقة يجب أن تتدخل الدولة ومن الوسائل المتاحة لدولة لإنعاش الاقتصاد العجز الميزاني، هذا الأخير يمكن أن يعاد امتصاصه من خلال الإيرادات الجبائية، فتوزيع مداخيل أكثر يؤدي من جهة إلى زيادة الضرائب على الأجور ومن جهة أخرى إلى ارتفاع الاستهلاك، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، كذلك ارتفاع الاستثمارات يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، مما يرفع من الأرباح ويعمل على استمرارية الاستثمار.

هناك حدود لهذه السياسة أهمها مايلي:

- العجز الميزاني: الإنعاش بالطلب يؤدي إلى ارتفاع الواردات، و بالتالي عجز الميزان التجاري، فمثلا فرنسا كون اقتصادها مفتوح على الخارج، أدى مخطط الإنعاش الذي طبقته سنة 1981 إلى خلق عجز قدره 92 مليار فرنك فرنسي سنة 1982.

[1] عبد المجيد قدي،« **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** » مرجع سابق،ص31.

• التضخم : مداخيل موزعة أكثر يعني طلب أكثر (استهلاك أكثر و استثمار أكثر)، وحسب قانون العرض والطلب ، إذا الطلب كان أكبر من العرض فإن التضخم يرتفع.[1]

2) سياسة الإنعاش بالعرض (الإنعاش الليبرالي)

رائد هذه السياسة هو الليبرالي الفرنسي جون باتيساي (Jean-Baptiste Say) منظر للعرض في قانونه المسمى ب قانون المنافذ (La Loi Des Débouchés) الذي ينص على أن العرض يخلق طلبه أو "المنتجات تتبادل مع منتجات".

تطورت هذه السياسة بظهور نظرية لافر (Laffer) سنة 1974 وهو ليبرالي أمريكي جاءت نظريته كرد فعل للمطالبة الأمريكية بخفض الضرائب، عمل لافر كمستشار للرئيس الأمريكي ريغن وقد عارض الفكر الكينزي فيما يخص تدخل الدولة ويرى في نظريته أن الضريبة تكون مقبولة من طرف المكلفين بدفعها إلى مستوى معين، لكن فوق هذا المستوى من معدل الضريبة تنخفض الإيرادات الجبائية، حيث أنه عندما يرتفع معدل الضريبة إلى النقطة T ترتفع الإيرادات الجبائية، و تصل إلى نقطة عظمى M وعندما ترتفع عن المعدل T تصبح هذه الضريبة غير مشجعة، فيتجه الأعوان الاقتصاديين إلى خفض نشاطاتهم، و العمل في نشاطات غير معلنة، أين تنخفض إيرادات الدولة.

النقطة M هي قمة المنحنى، و ترتبط بالإيرادات العظمى للدولة، وتلخص هذه النظرية في المقولة التالية كثير من الضرائب يقتل الضرائب "Trop D'impôt Tuent L'impôt"[2] ، فإذا رأت عائلة أن الضغط الجبائي يرتفع، تتصرف بطريقتين:

• يعمل الفرد أكثر لمواجهة الضريبة المرتفعة (لافر لا يتحدث عن هذه الحالة).

• يعمل الفرد أقل، كي لا يدفع ضرائب أكثر، أو يعمل في القطاع الغير رسمي.

ويمكن التعبير عن نظرية لافر بالشكل الموالي:

[1] http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.ph

[2] http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.ph

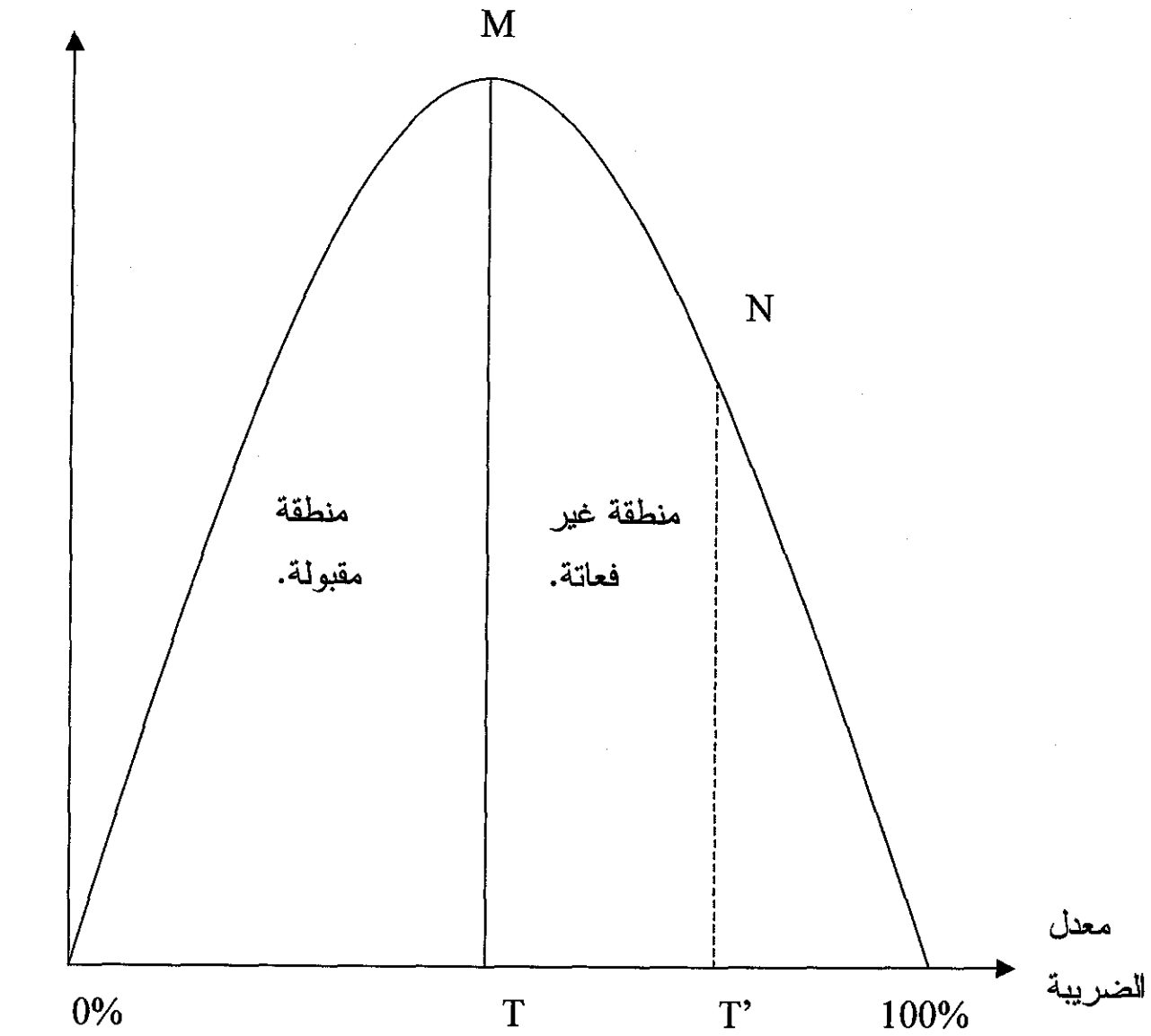

الشكل رقم (06): *منحنى لافر.*

Source : http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.ph

نستنتج مما سبق أن اقتصاد العرض، هو اقتصاد مشجع للعمل والاستثمار بخفض الضرائب والخدمات الاجتماعية للإبقاء على التشغيل (محاربة البطالة). حسب هذا الاتجاه معدل ضريبة المرتفع يؤدي إلى:

- ارتفاع في الضرائب ينتج عنه انخفاض في النشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الأرباح، فانخفاض الاستثمارات وفي النهاية تراجع الإيرادات الجبائية.
- انخفاض في العمل ينتج عنه انخفاض النشاط الاقتصادي، و بالتالي انخفاض الأجور مما يقلص من الضرائب على الأجور، وبالتالي تتراجع الإيرادات الجبائية.

إضافة الى ما سبق نشير الى أن الليبراليين ينتقدون تدخل الدولة ولا يوافقون على الدولة الحمائية (L'Etat Providence) وفي رأيهم على الدولة أن تخفض تكاليف الحماية الاجتماعية وتحافظ على التوازن الميزاني (هذا ما تسير عليه بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية)، وهناك حدود لهذه النظرية فخفض النفقات الاجتماعية، يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، الفقر والتهميش.

ب) سياسة الانكماش

تستعمل هذه السياسة وسائل تقليدية مثل مراقبة الكتلة النقدية، تجميد الأجور، الاقتطاعات الإجبارية على الدخول وذلك للوصول إلى تخفيض ارتفاع الأسعار[1]، و تهدف هذه السياسة إلى :

- محاربة التضخم؛
- تحسين رصيد الميزان التجاري لجعل الاقتصاد تنافسي؛

وتستعمل هذه السياسة الوسائل التالية:

- انكماش أجري عن طريق وقف نمو الأجور؛
- انكماش ميزاني بتخفيض نفقات الدولة،
- انكماش نقدي عن طريق رفع معدلات الفائدة.

إجراءات الانكماش لها أثر معاكس لسياسة الإنعاش بالطلب حيث أن:

- وقف نمو الأجور يؤدي إلى انخفاض طلب العائلات؛
- رفع معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفاض طلب المؤسسات.

انخفاض طلب العائلات والمؤسسات يجعل الطلب أقل من العرض، مما يؤدي إلى خفض التضخم، هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض ثمن المنتجات المحلية وبالتالي انخفاض استهلاك

[1] عبد المجيد قدي، « **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** »مرجع سابق، ص32.

المنتجات الأجنبية وانخفاض الواردات من جهة، من جهة أخرى انخفاض أسعار المنتجات المحلية يؤدي إلى ارتفاع الصادرات.

حدود هذه السياسة تتمثل في أن انخفاض الإنتاج ، يؤدي إلى انخفاض النمو، وبالتالي ارتفاع البطالة.[1]

2-السياسة الهيكلية

الهيكل أو البناء هي الطريقة التي تكون فيها أقسام الكل مرتبة فيما بينها والسياسة الهيكلية هي سياسة للمدى الطويل بحيث تكون أثارها دائمة وتهدف الى تغيير عميق لآليات عمل الاقتصاد.

أولا:أشكال السياسة الهيكلية

تتخذ هذه السياسة الأشكال التالية:

أ) التأمينات و الخصخصة

التأميم هو تحويل ملكية رأسمال من مؤسسة خاصة إلى الدولة لهدف تغيير منطق العمل، أما الخصخصة فتعني عملية تمويل رأسمال من مؤسسة عامة إلى مساهمين خواص.

ب) السياسات الصناعية أو سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:

هذه السياسة تعطي الأولوية للقطاعات المصدرة وتشجع التوازن الخارجي كونه عامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل وتهدف هذه السياسة إلى جعل الجهاز الصناعي موافق للطلب العالمي.[2]

وبصيغة أخرى السياسات الصناعية هي مجموع الإجراءات المنتهجة من طرف الحكومة، لأجل تحسين فعاليات جهاز الإنتاج، لتكييفه مع المنافسة الاقتصادية العالمية، وتستعمل الوسائل التالية:

- التنظيم؛
- المساعدات الجبائية للبحث والتكوين؛

---

[1] http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.ph

[2] عبد المجيد قدي، « **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقييمية** »مرجع سابق، ص32.

- تشجيع الاستثمارات؛
- تشجيع التقارب بين المؤسسات و المجمعات العمومية؛
- الطلبات العامة؛
- مشاريع كبرى ممولة من طرف الدولة؛
- تنمية القطاع العام؛
- الأشغال الكبرى؛
- التخطيـــط.[1]

[1] http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.ph

المبحث الثاني:سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر

المطلب الأول:برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

1-واقع الاقتصاد الجزائري قبل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

أولا:المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية

أ) معدل النمو:

إن معالجة معدل النمو ضرورية لأنه هو الذي يحدد قدرة النظام على إنتاج فائض لمواجهة نفقاته الداخلية المتمثلة في الاستهلاك، الاستثمار و الواردات على حساب النفقات الخارجية من الصادرات وتسديد الدين الخارجي، وحسب التقارير الظرفية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بلغ معدل النمو 1% سنة 1997 و 3% سنتي 1999و2000 و هو من أضعف المعدلات في الحوض البحر المتوسط، وسيكون أكثر ضعفا إذا استثنينا قطاع المحروقات، كما أن الصادرات لم تعرف أي تطور خلال 20 سنة حيث تسيطر صادرات المحروقات الخام ونصف الخام على مجموع الصادرات بنسبة 95%، وتشكل الدائرة غير الرسمية المنتجة و التجارية 35% من النشاط الإقتصادي.[1]

ب) معدل البطالة:

عرف معدل النمو الطبيعي للسكان انخفاض بسبب الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، وبلغ المتوسط السنوي 1,7% في حين سجل معدل نمو السكان النشطين 3% سنويا، هذا الأخير أكبر من معدل النمو مما جعل معدل البطالة يرتفع، حيث يسجل سنويا طلب إضافي جديد على العمل قدره 160000 شخص. إن هذه الوضعية تستلزم تكفل سريع وتحليل أكثر فعالية يأخذ في الحسبان فائض العمالة في الإدارات والمؤسسات العمومي وكذلك العمل في القطاع الغير رسمي.[2]

---

[1] Abderrahmane mebtoul **«d'Algerie face aux défis de la mondialisation »** TOME 2: réformes économique et privatisation.OPU,2002,p.p 118-119

[2] Idem, p120

ثانيا:المؤشرات النقدية و المالية

أ) مداخيل سونطراك:

يمثل قطاع المحروقات (المواد الخام و نصف الخام) 95% من مداخيل العملة الصعبة، مما يجعل الاقتصاد الجزائري يرتبط بشكل كبير بأسعار البترول، فأول أزمة بترولية سنة 1986، جعلت مداخيل العملة الصعبة تنخفض بنسبة 43% إضافة الى المشاكل الخارجية المرتبطة بأسعار البترول تواجه شركة سونطراك مشكل ارتفاع التكاليف، حيث تعمل هذه الشركة بفائض عمالة قدره 50% مقارنة بالشركات العالمية، لذا يجب تطبيق محاسبة عملية، و إعادة هيكلة عميقة لهذا القطاع بهدف تخفيض تكاليف ورفع مستوى التسيير، وقد أشار وزير الطاقة في عدة مناسبات إلى ضرورة التحكم في التكاليف لأن هذا لا يعود فقط بالنفع على شركة سونطراك، بل كذلك على الاقتصاد الوطني وذلك لأن تمويله يعتمد على تحليل عميق لقطاع المحروقات، وإذا بقي هذا المشكل دون حل فسنكون مستقبلا في حالة تمويل ذاتي لقطاع المحروقات، بدل تمويل قطاعات حيوية أخرى في الاقتصاد الوطني.[1]

ب) مستوى المديونية:

حسب وزارة المالية بلغت خدمة الدين 46% من مجموع الصادرات سنة 1998 في حين أن بنك الجزائر قدم نسبة تقدر بـــ 47.5% لنفس السنة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 50% كما أن الجزائر في حالة إعادة جدولة لديونها الخارجية حيث أنه بفعل المستوى العالي الذي بلغته خدمة الدين والمقدر بـــ90% سنة 1993 جعل الدولة تطلب إعادة جدولة لقسم من ديونها في أفريل 1994 أثناء إمضائها لاتفاق إثبات مع صندوق النقد الدولي، وأعقبته باتفاق تسهيل التمويل الموسع في ماي 1995 إلى غاية 1998 مع إعادة جدولة ثانية.

[1]Abderrahmane Mebtoul mebtoul « **l'Algérie face aux défis de la mondialisation** » ,op cit, p.p 121-122

من جهة أخرى تسديد الدين ليس معيار كاف لتحليل الاقتصاد الكلي، بل يجب إضافة إلى ذلك إنعاش الجهاز الاقتصادي بخلق مناصب شغل، تشجيع الاستثمار الأجنبي، وكذلك تخفيض الضغط في مجال الإسكان.[1]

ج) معدل التضخم:

انخفض معدل التضخم من38,4 % سنة 1994 إلى 15%سنة 1996،5,73 % سنة 1997 ليبلغ 1% سنة 2000، هذا الانخفاض في الحقيقة كان بفعل تخفيض قيمة الدينار من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة للتعديلات التي أجريت على السلع المدعومة.

2-السياسة الأقتصادية في الجزائر ابتداءا من 1999:

ضاعفت الجزائر قيمة صادراتها وذلك بفضل إرتفاع أسعار البترول منذ 1999، وراكمت 22.5 مليار من إحتياطات العملة الصعبة كما إنخفضت المديونية الخارجية التي كانت تقدر بـــ 33.7 مليار سنة 1996 إلى 22 مليار سنة 2002 هذه المؤشرات تدل على تحسن الوضعية المالية الخارجية، هذه الأخير لم تكن مصحوبة بتحسن في مستوى المتغيرات التي تمس مباشرة السكان، كالتشغيل، النمو، مداخيل العائلات، الهياكل القاعدية العمومية وكذلك إنتشار الرشوة على نطاق كبير. إذن هناك عجز على مستوى الإقتصاد الجزئي أدى إلى إنفجال إجتماعي بسبب المشاكل المادية، وقد ترجم في عدة أشكال منها مظاهرات الإستياء وأحداث منطقة القبائر.

بقيت المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري دون حل ونذكر منها:

- البطالة:حسب تحقيق قام به المركز الوطني للتحاليل والدراسات الخاصة بالتخطيط سنة 1999، تقدر نسبة البطالة (بما في ذلك البطالين الذين لايبحثون عن عمل) 33.92 % تتوزع بين النساء بنسبة 45.58 %والرجال بنسبة 29.4 %.

اما فيحلة استثناء البطالين الذين لايبحثون عن عمل فستصبح النسبة 27.34% موزعة بين النساء بنسبة32.13% والرجال بنسبة 25.78%، هذه هذه المشكلة تزداد تفاقما بفعل المهاجرين الريفين الذين يبحثون عن فرص عمل لم تتوفر لهم في الأرياف اوتخليهم

[1] Abderrahmane Mebtoul mebtoul « **l'Algérie face aux défis de la mondialisation** » ,op cit, p 123

عن العمل في النشاط الزراعي لعدم ديمومته من جهة ولقلة المداخيل فيه من جهة أخرى.

• السكن: يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 30 مليون ساكن وتملك الجزائر حضيرة سكنية تقدرب 4100000 وحدة سكن بمعدل 7.3 شخص للوحدة السكنية (الوحدة السكنية بمتوسط 3 غرف)، مقابل 5.7 في المغرب الأقصى، و 4.9 في مصر ،في حين أن الحجم المتوسط للعائلات يقدر بـ 6.58 شخص، مما يجعل حوالي 400000 عائلة بدون سكن و أمام مشكلة السكن و العمل يرتفع متوسط سن الزواج إلى 31.3 سنة للرجال و 27.6 سنة للنساء، هذا المشكل يمتد أكثر خطر في الريف منه في المدينة، وذلك للتهميش الذي تعاني منه المناطق الريفية عند توزيع السكنات الاجتماعية، كما أن الكثير من السكنات الريفية غير صالحة ومهددة بالانهيار في أي لحضة بسبب قدمها، من جهة أخرى لاتتسع لحجم العائلة الذي يتميز بالارتفع عن حجم العائلات في المدن ويزداد ارتفاع اذا قررت العائلة تزويج أحد أبنائها اضافة الى ما سبق فانه اذا قررت عائلة ريفية بناء كن فانه يتم غالبا في قطعة أرض زراعية وذلك بسبب انعدام المراقبة.

• التبعية الثلاثية للخارج والمتمثلة في الإعتماد بشكل كبير على صادرات المحروقات، التي تمثل 95% من مجموع الصادرات، تركز معظم الواردات على الموارد الغذائية وارتباط تسديد المديونية بأسعار البترول مما يجعل الأخيرة تقطع أكبر مورد في التمويل للإقتصاد في حالة إنخفاض أسعار البترول.

• الماء الذي يعتبر من أكبر المشاكل اليومية التي يعيشها المواطن الجزائري حيث أنه بين 35% و50% من الماء يستهلك على مستوى المدن الكبرى للبلاد، ويضيع معظمه على مستوى أنظمة شبكة القنوات مما جعل البلد يلجأ إلى تقييد الإستهلاك، كما أن حظ سكان الأرياف من الماء الصالح للشرب محدود اذ يلجؤون في التزود باحتياجاتهم من ماء الشرب الى الأبار والعيون، ولا يستفدون من السقي في حالة كانت السنة جافة. وبهذا يبقى المواطن الجزائري بعيدا عن حق التصرف السنوي للفرد من الماء والذي

حددته الأمم المتحدة بـــ470.4 م^3 للفرد وبهذا أصبح الماء مورد عدم الإستقرار في الجزائر .

تميزت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة بغياب شبه كلي لوثائق البرمجة الواضحة، كما لم يتم التفسير الصريح لأهداف ووسائل السياسة الإقتصادية ما عدا التصريحات السياسية للحكومة التي تنشر أغلبها في الصحف، والتزمت الحكومة بالاصلاحات المؤسساتية خاصة في مجال محاربة الرشوة والغش، نشر الشفافية والفعالية في الإدارات العمومية، والتأكيدعلى إستمرارية إصلاحات السوق السائر فيها، بزيادة دور القطاع الخاص في الإقتصاد، وخلق مناخ مشجع للإستثمار، لذلك تم طرح عدة مؤسسات عمومية للخوصصة، فبعد تصفية، أو بيع للعمال أو المسيرين حوالي 1000 مؤسسة خلال فترة الممتدة من 1994 الى 1998، وحل أحرى بتسريح حوالي نصف عمال المؤسسات العمومية أي حوالي 450000 عامل، تم الإعلان عن خوصصة 910 مؤسسة عمومية في نوفمبر 2000.

يجب الاشارة ايضا الى ان الحكومة في هذه الفترة وجدت شروط إقتصادية مشجعة من خلال إرتفاع سعر البترول في السداسي الثاني لسنة 1999، هذا الأخير ساعد الحكومة على تمويل مخططها الاقتصادي الضخم والذي سمي بمخطط دعم الانعاش الاقتصادي.

3-برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 :

بسبب وضعية الركود التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن برامج صندوق النقد الدولي المطبقة في الجزائر التي كانت تهدف الى إعادة توازنات الاقتصاد الكلي وأهملت الاقتصاد الجزئي، ارتأت الحكومة انتهاج سياسة إنعاش للاقتصاد الوطني من خلال الطلب، وذلك بدعم حركية الاستهلاك التي يجب أن تلقي بدورها استجابة سريعة من طرف المؤسسات الجزائرية، وفي أفريل 2001 أعلنت الحكومة على برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وهو مخطط مكمل للميزانية، لفترة أربع سنوات تمتد من 2001 إلى 2004، خصص لهذا المخطط 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار موجهة لتنمية الهياكل القاعدية، التي تمكن من جلب الإستثمارات الوطنية والأجنبية، وكذلك إنعاش الطلب وتخفيض معدل البطالة، قسمت هذه الأموال بالطريقة التالية:

الجدول رقم(06): تقسيم رؤوس أموال مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي.

الوحدة:مليون دولار.

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات (خاصة إعادة رسملة البنوك العمومية).	392	196	–	–	589
دعم الزراعة و الصيد البحري	139	264	294	157	854
التنمية المحلية.	425	561	467	39	1491
الأشغال العمومية.	1216	1019	492	26	2253
تنمية الموارد البشرية.	515	391	227	46	1177
المجموع.	2687	2432	1481	268	6869

Sourse : Ivin Martin « La politique économique en Algérie (1999-2002) vers une solution économique à la crise ? » Université Carlo III de Madrid.

نلاحظ من الجدول السابق أن ثلاث أرباع الغلاف المالي المخصص للمخطط تم إنفاقها في السنتين الأوليتين،

أولا:مكونات البرنامج

يمتد برنامج الإنعاش الإقتصادي من الفترة 2001 –2004 و يهدف إلى:

أ) دعم النشاطات المنتجة:

1) الفلاحة:

إن دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي للقطاع الفلاحي سجل في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي، رفع إمكانية التصدير و كذلك تنمية سكان الريف من خلال محاربة الفقر و التهميش في المناطق الريفية.[1]

وقد خصص في هذا الإطار غلاف مالي قدره 65 مليار دج، موجهة للنشاطات التالية:

[1]http://www.cg.gov.dz/dossiers/plan-relance.htm

- تكثيف الإنتاج الزراعي خاصة المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات الموجهة للتصدير.
- تكيف أنظمة الإنتاج مع ظاهرة الجفاف.
- حماية الأحواض المنحدرة و توسيع التشغيل الريفي.
- تنمية مناطق الرعي وحماية الأنظمة الإيكولوجية الرعوية.

2)الصيد و الموارد الصيدية:

رغم طول الساحل الجزائري الذي يعتبر مصدر ثروة سمكية كبيرة، إلا أن استغلاله لم يتم كفاية وفي هذا الإطار خصص برنامج الإنعاش الإقتصادي غلاف مالي قدره 9.5 مليار دج للنهوض بهذا القطاع و ذلك من خلال:

- دعم النشاطات السابقة (إنشاء، تقسيم وصيانة السفن البحرية) واللاحقة (تجهيز، تقويم، تبريد ونقل) للإنتاج.
- تخصيص موارد الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والموارد الصيدية (FNAPAP) لتنفيذ البرنامج.
- خلق منشأة قرض لهذا القطاع بفتح فرع بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) خاص بقرض الصيد والموارد الصيدية (Pêche / Aquaculture Crédit)، وذلك بتوفير شبكات معتمدة على مستوى مراكز الصيد.

ب) التنمية المحلية والبشرية:

1) التنمية المحلية:

الدعم المخصص في هذا المجال بلغ 113 مليار دج، بهدف التحسين النوعي والمستدام لحياة المواطنين بإنجاز المخططات البلدية للتنمية الموجهة لتشجيع التنمية والتقسيم العادل للنشاطات والتجهيزات على كافة المناطق، كذلك المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق الولائية، شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب، إنجاز هياكل الاتصالات، تشجيع استقرار وعودة المواطنين الى الأرياف.

2) الشغل و الحماية الاجتماعية:

لقد استفاد هذا القطاع من غلاف مالي يقدر بـــ 16 مليار دج ويتعلق الأمر بالبرامج ذات المنفعة العامة والكثافة العالية لليد العاملة (TUPHIMO*) سيعمل البرنامج على خلق 7000 منصب شغل.

ج) تدعيم الخدمات العمومية وتحسين مستوى معيشة السكان:

تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـــ 210.5 مليار دج من أجل دعم المنشات القاعدية والأشغال الكبرى قسم هذا المبلغ إلى ثلاثة أغلفة أساسية:

1)التجهيزات الهيكلية للإقليم:

في هذا المجال تم تخصيص 142.9 مليار دج قصد ترقية خاصة في التجمعات السكانية الكبرى و المناطق الريفية المعزولة أين تنتشر جيوب الفقر و التهميش ، و إعادة تركيب الفضاءات الريفية بوقف الهجرة الإرادية و الاضطرارية للعشرية الأخيرة .

- **هياكل الري** : يحتوي البرنامج على تسعة مشاريع بغلاف مالي قدره 31.3مليار دج هذه المشاريع تسمح بتحسين مستوى معيشة السكان المعنيين من خلال تأمين مياه الشرب والسقي الزراعي ومن جهة أخرى تمكن من خلق مناصب عمل وتوزيع مداخيل.
- **السكك الحديدية:** يقدم البرنامج سبع مشاريع بغلاف مالي يقدر بـــ:54.6 مليار دج هذه المشاريع ستمكن من فك العزلة عن كثير من المناطق.
- **الأشغال العامة:** خصص 25 مشروع بمبلغ 45.3 مليار دج لدعم المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري (الطرق)، البحري (الموانئ) والنقل الجوي (مطارات) لتسهيل تنقل الأشخاص والسلع وكذلك تخفيض التكاليف الإقتصادية الاجتماعية المرتفعة وتضمن البرنامج توسيع بعض مطارات الجنوب للوصول إلى التكامل الجهوي كما تم

* الأشغال ذات المنفعة العامة والكثافة العالية لليد العاملة هو جهاز أنشئ سنة 1997 يسعى الى معالجة البطالة لدى الشباب الذين لا يتمتعون بتأهيل خاص حيث يهدف الجهاز الى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة في مشاريع لا تتطلب مستوى عال من التقنية والمعدات بحيث يجب أن تمثل كتلة الأجراء 60% على الأقل من المشروع.

تزويد نقاط الدخول والخروج الأساسية البرية والجوية والبحرية بالوسائل المناسبة للكشف والمراقبة.

• **الاتصالات:** تضمن البرنامج إنشاء حضيرة الإنترنت بمدينة سيدي عبد الله بزرلدة بقيمة 10 مليار دج، تكنولوجيا الإتصال هذه ستمكن من توفير مناصب شغل لخريجي الجامعات.

2)إعادة تنشيط الفضاءات الريفية الجبلية، الهضاب العليا والواحات:

بهدف تصحيح الإختلالات وعدم التوازن الجهوي تم تخصيص مبلغ 16.8 مليار دج موزعة كالتالي.

• **البيئة:** زيادة على ما استفاد منه قطاع البيئة في التنمية المحلية، خصص مبلغ إضافي قدره 6.1 مليار دج، لحفظ المناطق الساحلية التي تمكن من إحراز تقدم كبير في مجال السلامة العامة ورفاهية السكان.

• **الطاقة:** تم تخصيص برنامج إضافي للكهرباء الريفية وتوزيع الغاز (محطة بروبان) قدر بـــ 16.8 مليار دج، في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

• **الزراعة:** من أجل إيقاف النزوح الريفي وتشجيع عودة السكان الى الأرياف تم تخصيص 9.1 مليار دج، تمكن من حماية الأحواض المنحدرة والمناطق السهبية، وكذلك توسيع برنامج التشغيل الريفي.

• **السكن:** خصص في هذا الإطار غلاف مالي قدره 35.6 مليار دج لإنجاز 20000 سكن وفق الصيغة الجديدة للبيع الايجاري (Location–Vente) بهدف تحسين مستوى الأحياء في المدن إضافة إلى برنامج السكن الريفي في الهضاب العليا، الجبال والجنوب.

د) تنمية الموارد البشرية:

تم اختيار المشاريع التي لها أثر مباشر على احتياجات السكان بتكلفة قدرها 90.3 مليار دج، وزعت كالتالي:

1)التربية الوطنية:

- الاستدراك المدرسي لتحسين مؤشرات التمدرس في المناطق الريفية التي بها كثافة سكانية كبيرة.
- إعادة الاعتبار، تهيئة وتجهيز المنشآت الموجودة لمنحـــها الشروط العادية للعمل (مكيفات الهواء، الصحة، الماء، الكهرباء،...الخ.) وقدرت التكلفة الإجمالية لهذا القطاع بـــ27 مليار دج.

2) التكوين المهني:

يعرض التكوين المهني فرص لفائدة الشباب الذين تم إقصاؤهم من نظام التربية، لذا تم دعمه بغلاف مالي يقدر بـــ 9.5 مليار دج مع التركيز على التكوين في مجال التكنولوجيا الجديدة وتشجيع المكونين على الخلق الذاتي لمنصب عمل، وتتجه أولوية هذه البرنامج إلى:

- تخفيض العجز في مجال التجهيزات التقنية البيداغوجية؛
- التجهيزات والمنشآت الضرورية لخلق قدرات إضافية؛
- إنشاء مراكز جديدة في المناطق المعاد تنشيطها.

3) التعليم العالي:

تكلفة هذا البرنامج تقدر بـــ 18.9 مليار دج مخصصة لإنجاز 50000 مقعد بيداغوجي و25000 سرير إيقامي، والتزويد بالتجهيزات القاعدية.

4) البحث العلمي:

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية الموارد البشرية المؤهلة في المجال التقني فالجزائر بحاجة إلى التحكم في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و التكنولوجيا الحيوية و تبلغ تكلفة هذا البرنامج 12.38 مليار دج

5) الصحة والسكان:

يتضمن هذا البرنامج إصلاح الهياكل القاعدية وتجديد التجهيزات الصحية والاجتماعية، إضافة إلى إكمال المركز الاستشفائي الجامعي بوهران، إنشاء مستشفى بولاية شلف،

وإنجاز مركز ضد السرطان بعنابة، هذا الذي يسمح باستقبال 2000 مريض جديد سنويا وقد بلغت تكلفة البرنامج 14.7 مليار دج.

6) الشبيبة والرياضة:

تكلفة البرنامج تقدر بـــ 4 مليار دج موجهة لإعادة تنشيط الهياكل الموجودة، إنجاز مراكز الترفيه العلمية والمراكز الرياضية الجوارية.

7) الثقافة و الإتصال:

- تهيئة و تجهيز الغرفة الفلاحية لولاية معسكر.
- ترميم المواقع والآثار التذكارية التاريخية بغرداية وسوق أهراس.
- ترميم قاعدة الأطلس وأربع مكاتب أفلام (Cinémathèque).

أما فيما يخص الإتصال فقد تم برمجة انجاز محطات إرسال إذاعية تغير التواتر بواسطة التعديل للإذاعات المحلية، وتوسيع بث برامج الإذاعة-التلفزيون بالجنوب، وخصص في هذا الإطار غلاف مالي يقدر بـــ 2.3 مليار دج.

8)الشؤون الدينية:

تم تخصيص 1.5 مليار دج لترميم بعض المساجد التي لها خصائص أثرية وإنشاء 10 نظارات.

ثانيا:أهداف البرنامج:

من بين الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها:

- إعادة تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات التي تخلق قيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل ويتم ذلك من خلال تشجيع الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسات المنتجة خاصة المحلية منها، ذات الحجم الصغير والمتوسط؛
- إعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، خاصة تلك المرتبطة بانطلاق النشاطات الإقتصادية.

أما في مجال تنمية الموارد البشرية فقد حدد البرنامج الأهداف التالية:

- مكافحة الفقر من خلال تعزيز الهياكل الاجتماعية للبلديات المحرومة، وتوفير الخدمات العمومية؛
- خلق مناصب شغل؛
- التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاء الاقتصادي.

المطلب الثاني: وسائل الإنعاش في المجال الريفي

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، تحقيق أفضل تغطية للاستهلاك من خلال الإنتاج الوطني، تنمية قدرات الإنتاج، الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية لهدف تحقيق تنمية مستدامة ودعم المنتوجات الموجهة للتصدير ويتكون المخطط من خمسة برامج أساسية:

- برنامج تنمية المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع وتلك التي لها مزايا مقارنة.
- برنامج تكيف الأنظمة الزراعية مع الظروف الطبيعية.
- البرنامج الوطني للتشجير، الذي تم إعادة توجيه أهدافه لصالح التشجير الصالح والاقتصادي.
- برنامج تنمية مناطق الرعي وحماية السهوب.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، واستصلاح الأراضي في الجنوب الذي تم إعادة تنشيطه.[1]

اضافة الى تمويل المشاريع الثلاث التجربية للتنمية التشاركية في إطار محاربة الفقر والتهميش (ولاية سوق أهراس، أم البواقي، تيسمسيلت).

كما جاء في غلاف آخر قدر ب 9.1 مليار دج قدم في إطار برنامج الأشغال الكبرى، بعنوان إعادة تنشيط الفضاءات والمناطق الريفية قسم على الأشغال التالية،

- حماية الأحواض المنحدرة (خنشلة، عين الدفلة، قسنطينة)؛
- توسيع برنامج التشغيل الريفي إلى ولاية غيليزان ومستغانم؛

[1]Sadoud Mohamed « **Financement des Projet Agricoles a Travers le Programme de Soutien Agricole Dans la Wilaya De Chelf** » Colloque international Développement Local Gouvernance et Réalité de l 'économie Nationale, Avril 2005, Mascara

- حماية المسالك والمناطق السهلية.[1]

2-صندوق تمويل المخطط:

من أجل تمويل هذا المخطط تم إنشاء حساب تخصيص خاص عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) هذا الصندوق يعمل بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(CNMA) هذا الأخير بصفته المؤسسة المالية المتخصصة المكلفة بتنفيذ العمليات المالية المقتطعة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، يقوم بإعداد حصيلة سنوية ووضعيات فصلية للنشاطات (تتضمن طبيعة العملية وعدد المستفيدين والمبالغ المخصصة للعملية.) يرسلها الى وزارتي المالية والفلاحة، وقد حددت الإعانات التي يدعمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية فيما يلي:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية وكذا تثمينه وتسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الحيوانية والنباتية؛
- الإعانات الموجهة لتمويل مخازن الأمن الغذائي؛
- الإعانات الموجهة لمداخيل الفلاحين لتعويضهم عن طريق المصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛
- إعانات دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستخدمة في الفلاحة؛
- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية في المدى القصير والمتوسط والطويل.

ويستفيد من دعم الصندوق الفلاحون والمربون المهنيون بصفة فردية أو منظمة في تعاونيات وتجمعات أو جمعيات مهنية، وكذلك المؤسسات الإقتصادية العمومية والخاصة في ميدان خدمات الإنتاج الفلاحي والتحويل والتسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية المستعملة في الصناعية الغذائية.[1] كما أن قبول مشروع (أي الحصول على الدعم) يستند إلى المعايير التالية:

---

[1]Http: // www.cg.gor.dz/dossiers/plan-relance.htm.

[1] « نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية»، وزارة الفلاحة، 2000.

- المردودية الإقتصادية للمشروع؛
- الإستدلمة الإيكولوجية؛
- القبول الإجتماعي.

المطلب الثالث: أثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

1-نتائج البرنامج على المستوى الكلي:

- بلغ التضخم أدنى مستوياته:5% سنة 1998، 1.4% سنة 2002، 2.8% سنة 2003 . انخفاض نسبة الفائدة التي أصبحت من 8.5-12.5% سنة 1998 الى 7%-9% سنة 2003 مقابل.
- انخفاض نسبة الفائدة التي أصبحت تتراوح بين 7و9% سنة2003، في حين كانت تتراوح بين8.5 و12% سنة1998.
- تقليص المديونية، حيث انتقلت من 28.1 مليار دولار سنة 1999 إلى 21 مليار دولار سنة 2003 وانتقلت خدمة الدين من 47.5 % من مداخيل الصادرات سنة 1999 إلى 17.1% سنة 2003، وتطورت خلال سنوات الانعاش وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(07): تطور المديونية الخارجية (مليون دولار).

	2000	2001	2002	2003
الدين	25088	22311	22540	23203
خدمة الدين	173	260	102	150
المجموع	25261	22571	22642	23353
التغير	-10,8	-10,6	0,3	3,1

Source :Slimane Bedrani, « Agriculture,Pêche,Alimentation,et Développement rural durable dans la région méditerranéenne »,Rapport annuel 2005,Algerie

- إعادة تشكيل احتياطي الصرف إذ انتقل من 4.4 مليار سنة 1999 إلى 32.9% سنة 2003.

- ارتفاع استهلاك الأسر بنسبة 5.4 % سنويا وذلك بسبب ارتفاع المخصصات الاجتماعية التي كانت 220 مليار دج سنة 1998 إلى 430 مليار دج سنة 2003 و 475.5 مليار دج سنة 2004.
- ارتفاع الاستثمار خلال فترة 1999 –2003 إلى 3677 مليار دج منها 2349 مليار دج قام بها القطاع العام، استثمر القطاع الخاص 494 مليار دج، والاستثمارات الأجنبية قدرت بـــ834 مليار دج بما فيها الاستثمار في قطاع المحروقات.

- عرفت معدلات النمو انتعاش رغم النتائج المتذبذبة للسنوات الأولى للإنعاش ، كما تراجع نسبة البطالة بشكل محسوس حيث تم خلق1.2 مليون منصب شغل جديد وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): النمو والبطالة خلال سنوات الإنعاش

السنوات	1998	1999	2000	2001	2003	2004
النمو	3.8%	3.2%	2.4%	1.9%	6.8%	6%
البطالة	29.2%	29.9%	30%	27.30%	23.7%	17%

Source :CNES

2-أثار برنامج الإنعاش الإقتصادي على الفلاحة و التنمية الريفية:

أ)على مستوى الفلاحة:

- مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام:ارتفعت حصة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام من8.4% سنة2000 الى 9.7% سنة 2001 ، 9.3% سنة 2002 ثم 9.7 % سنة 2003 وبذلك فقد عرفت فترة الإنعاش انتعاش محسوس في القطاع الزراعي وتبقى بهذا الزراعة تحافظ على المرتبة الثالثة مساهمة في الناتج الداخلي الخام (بعد المحروقات ب32.8% والخدمات ب21.5 %)، هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (09):مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

	2000	2001	2002	2003
الزراعة	8.4	9.7	9.3	9.7
المحروقات	39.4	34.0	32.8	36.1
الصناعة	7.2	7.4	7.3	6.6
البناء والأشغال العمومية	8.2	8.5	9.2	8.7
الخدمات	20.3	22.6	23.2	21.5
حقوق الجمارك والقيمة المضافة	6.1	6.7	6.5	6.2
الإنتاج الداخلي الخام	89.6	88.9	88.3	88.8
خدمات الادارة العمومية	10.4	11.1	11.7	11.2
الناتج الداخلي الخام (PIB)	100.0	100.0	100.0	100.0

Source :Slimane Bedrani, « Agriculture,Pêche,Alimentation,et Développement rural durable dans la région méditerranéenne »,op cit

- التشغيل: مساهمة القطاع الزراعي في خلق مناصب الشغل يبقى يحتل مكانة هامة حيث يوضف بين 21الى 22 % من اليد العاملة النشيطة وقد خلق هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2000-2003 مايعادل 655477 منصب شغل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(10): مناصب الشغل المستحدثة من طرف الزراعة في إطار PNDA

	2000	2001	2002	2003	المجموع
العمل	142289	170398	163499	179291	655477
نسبة النمو		19.8	4.0-	9.7	

Source :Slimane Bedrani, « Agriculture,Pêche,Alimentation,et Développement rural durable dans la région méditerranéenne »,op cit

معدل الاكتفاء الذاتي: عرف معدل الاكتفاء الذاتي تحسنا ملحوظا خلال سنوات الإنعاش الاقتصادي خاصة سنة 2003 التي تميزت بأنها سنة زراعية جيدة بسبب نسبة التساقط

الكبيرة، غير أن هذا المعدل يبقى ضعيفا بالنسبة لبعض المنتجات كالخضر الجافة ، القمح الصلب واللين والحليب ويوضح الجدول التالي معدل الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات:

الجدول رقم (11): تطور معدل الاكتفاء الذاتي الغذائي لبعض المنتجات.

	1995	2001	2002	2003	متوسط 2003-1995
حبوب الشتاء	29.7	35.2	91.3	44.7	36.9
القمح الصلب	24.2	30.9	21.1	37.7	27.6
القمح اللين	20.8	31.1	18.4	34.5	28.1
الشعير	79.1	62.8	41.2	93.1	65.9
الشوفان	100	81.1	82.6	94.1	92.5
الخضر الجافة	24.2	18.1	20.7	25.6	21.4
الخضر	97	96.9	94.7	96.7	96.2
الطماطم	100	100	100	100	100
البصل	100.1	100	98.5	100.1	98.9
الحليب	34.5	40.7	39.9	41.2	40.4
البيض	99.7	100	100	9908	99.3
اللحوم الحمراء	90.8	98.2	99.3	87.9	94.0
اللحوم البيضاء	100	100	100	100	100

Source :Slimane Bedrani, « Agriculture,Pêche,Alimentation,et Développement rural durable dans la région méditerranéenne »,Rapport annuel 2005,Algerie

كما تم تسجيل ميدانيا:

- غرس 3 ملايين نخلة منتجة للتمور.
- غرس 127000 هكتار الأشجار المثمرة.
- 38000هكتار من الكروم.

- توسيع الزراعة في البيوت البلاستيكية 11000 هكتار.
- توسيع مجال السقي بالتقطير على 75000 هكتار.
- زيادة قدرات التخزين والتحويل للمنتجات الزراعية (590000 م^3 للتبريد، 140 ملبنة و120 معصرة زيتون).
- تنمية تربية الدواجن و النحل بحيث تم خلق 4 ملايين وحدة لتربية الدواجن و 456000 خلية نحل.
- تم تعبئة 120 مليون م^3 من الماء من خلال إنجاز 30 سد صغير وخزان.

ب) في مجال البيئة والمحيط:

1)حماية المناطق السهبية:

- تم الوضع في الحماية 2.50مليون هكتار (منع الرعي).
- الغرس الرعوي بلغ 60000 هكتار، منها 9300غرسها من الأعلاف، وانجاز330 نقطة مياه و185 بئر.

2)حماية الأحواض المنحدرة:

- تشجير 13000 هكتار وغرس 1100 كم من الأشجار الكاسرة للرياح.
- استصلاح 61000هكتار وفي مجال تصحيح المجاري تم بلوغ قدره505000م^3.
- شق و تهيئة 2360 كلم من المسالك.

ج)مجال تحسين مستوى المعيشة:

ربط 76613عائلة ريفية بالكهرباء.

تم خلق 259425 منصب عمل من بين 728666 خلقها برنامج الإنعاش الإقتصادي (وبذلك تتميز الزراعة بكونها القطاع الأول في خلق اليد العاملة).

د)في مجال الماء:

- إنجاز وتأهيل محطات تصفية المياه العادمة، وتحلية مياه البحر بغرض إعادة استعمالها في الزراعة.
- تجهيز آلاف الهكتارات من الأراضي للري المتطور، حيث بلغت 557 هكتار سنة 2003 مقارنة بـــ430 هكتار سنة 1999 ويدخل هذا ضمن التسيير المستدام للماء.

هـــ) الغابات:

سجلت المديرية العامة للغابات خلال سنة 2003 غرس 12000 هكتار أشجار غابية بنمو قدره 50% عن سنة 2002 وما يقارب20000 هكتار من الكروم إضافة الى غرس المئات من أشجار النخيل في المقابل قضت الحرائق على مايقارب 12000 هكتار والجدول التالي يوضح انجازات مديرية الغابات خلال فترة الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (12): نشاط مديرية الغابات وحرائق الغابات (هكتار).

	2000	2001	2002	2003	النمو خلال 2003-2002 (%)
الأشجار الغابية	11482	6839	8138	12115	49
الأشجار المثمرة	14590	33553	27298	18954	31-
الكروم	406	1474	861	2044	173
الحرائق	55782	14378	11264	11998	7

Source :DGF

هذا ويمكن اختصار أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على الوسط الريفي في الجدول التالي:

الجدول رقم(13):حصيلة الإنعاش الاقتصادي في القطاع الريفي.

	2001	2002	2003
1-أثر مخطط التنمية الفلاحية والريفية على الاقتصاد الكلي.			
معدل نمو الإنتاج الزراعي% .	18,7	0,01	29
معدل نمو القيمة المضافة%.	13,2	-1,3	17
قيمة الإنتاج (مليار دينار.)	421,1	419,1	528,9
مساهمة القيمة المضافة فيPIB (%)	9,7	9,3	9,7
القيمة المضافة الكلية\ القيمة المضافة الزراعي% .	11,81	11,39	11,72
عدد مناصب الشغل المستحدثة.	171000	163499	179291
2-حجم مخطط التنمية الفلاحية والريفية.			
عدد المستثمرات المستهدفة المتراكمة.	147500	181019	250428
المساحة المستهدفة المتراكمة(هكتار).	6236950	6857360	7368397
3-تنمية الموارد الجديدة			
المساحة المستصلحة بالهكتار.	29286	8268	5898
المساحة المكثفة المدعمة للفواكه النباتية.	490000	835000	821000
المساحة المكثفة المدعمة للحبوب.	467000	807000	721000
المساحة المزروعة أشجار وكروم.	84295	95273	89762
اتساع المساحة المسقية.	527400	610000	625000
4- تنمية الهياكل والخدمات.			
تنشيط المؤسسات الخدمية.	2226	5192	14767
فك العزلة(كلم).	2347	2304	5001
الكهرباء الريفية بكلم.	615	803	1143
5-حماية الموارد:			
المساحة التي يتم فيها حماية الموارد.	2554800	2528952	2655476
غرس الغابات.	11412	8138	13546
الغرس الرعوي.	25645	38840	34178
6-برنامج دعم الاستثمارات المساعدة للمستثمرة.			
المشاريع المنجزة.		1064	758
المشاريع الملتزم بها.		563	509

Source :Ministère de l'Agriculture, http://www.minagri.dz/

المبحث الثالث: التنمية الريفية في الجزائر واقع وأفاق

المطلب الأول:واقع الريف الجزائري وسبل تنميته

مفهوم الريف في الجزائر يشابه ذلك المستعمل في فرنسا، حيث يعتبر الديوان الوطني للإحصاء (ONS) كمدينة أو منطقة حضرية هي التي يعيش سكانها في تجمعات تضم على الأقل حوالي 100 منزل، والتي يبعد بينها 200 م هذه التجمعات تتوفر على:

- عدد السكان 4000 فما فوق؛
- أقل من 25%من السكان النشطين يعملون في الزراعة؛
- تتميز بتوفر الخدمات العمومية من المستشفيات، الثانويات، محاكم، مراكز ترفيه،...الخ، رتبة إداريـــــة محددة (محافظة ولائية).

وبهذا يعتبر الريف مجموع السكان المتناثرين، يضاف إليهم التجمعات السكانية التي بها أقل من 4000 ساكن.[1]

1-الزراعة:

أ)مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني:

إن تطور المناطق الريفية مرتبطة كثيرا بنمو الزراعة، لذلك سنحلل في بداية الأمر، مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني.

[1]Abaab Ali et al « **Agriculture Familiales et développement rural en Méditerranée** », ed KARTHALA et ed de CIHEAM, France, 2000, P 71

الجدول رقم(14):حصة القيمة المضافة الزراعية(VAA) من الناتج الداخلي الخام (PIB)

السنوات	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
VAA(%)	9	8	8	9	8	7	7	8	8
السنوات	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
VAA(%)	8	8	7	7	9	9	10	12	12
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**
VAA(%)	11	10	12	11	10	10	11	9	11

Source: Les Données De ONS

في ميدان التشغيل تبقى الزراعة تحتل مكانة هامة في تشغيل اليد العاملة، حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي 57 % من مجموع السكان العاملين سنة 1966 و29.6 % سنة 1977 و 17.5 % سنة 1987.

أما بالنسبة للإنتاج الزراعي، فرغم ارتفاعه خلال 30 سنة الأخيرة، تبقى واردات الجزائر الأساسية من الغذاء، حيث أنه خلال سنوات التسعينات، استوردت الجزائر ما بين 36-100 % من الحبوب المستهلكة (أي ما يعادل متوسط 68% لهذه الفترة)، من 50-80% من الخضر الجافة (متوسط 70%)، و من 53-70% من الحليب ومشتقاته (متوسط 61%)، وغطت الجزائر بإنتاجها، الاستهلال الأساسي من اللحوم البيضاء والخضر [1] ،و هذا ما يوضحه الجدول التالي

[1] Abaab Ali et al « **Agriculture Familiales et développement rural en Méditerranée** », op cit, P 73

الجدول رقم(15): معدل تغطية الطلب من السلع الغذائية من طرف الواردات(90-97)

المنتجات	معدل التغطية حسب السنوات% .	معدل التغطية المتوسط للفترة%.
زيت ، سكر ،قهوة، شاي، ذرة.	100	100
حبوب.	من36-85	68
خضر جافة.	من50-81	70
الحليب و مشتقاته.	من53-70	61
مركز الطماطم.	من0-60	22
اللحوم الحمراء.	من 3-7	6
البطاطا.	من 1-11	5
فواكه، خصر.	0	0
لحوم بيضاء + بيض.	0	0

Source : Badrani 1999.

ب) التقسيم العام للأراضي منذ 1990-1999[1]

تبلغ مساحة الجزائر الكلية حوالي 238.17 مليون هكتار، تنقسم بين أراضى غير منتجة غير مخصصة للزراعة (أراضي غير صالحة للزراعة أو الري) بمساحة 190.7 مليون هكتار وتمثل 80 % من المساحة الإجمالية للجزائر، باقي الأراضي تضم من جهة الغابات بمساحة 3.9 مليون هكتار ومن جهة الأخرى مناطق الحلفاء للهضاب العليا بمساحة 3.2 مليون هكتار بنسبة 1.6% و1.3% على التوالي من المساحة الكلية للجزائر.

[1]République Algérienne Démocrate et Populaire, « **Agriculture dans l'Economie Nationale** » ,Ministère De L'Agriculture P 08.

الجدول رقم(16):تقسيم أراضي الجزائر .

الوحدة : مليون هكتار

	متوسط 1990-1999	
	هكتار	%
الأراضي المستعملة للزراعة.	40.28	16.91
الأراضي الغابية.	3.9	1.64
مناطق الحلفاء.	3.2	1.34
أراضي منتجة غير مخصصة للزراعة.	190.7	80.06
المساحة الكلية للجزائر.	238.2	100.000

Source : « Agriculture dans l'Economie Nationale » ,Ministère De L'Agriculture p08.

ج) تقسيم المساحة الزراعية:

من بين 40.2 مليون هكتار من الأراضي المستعملة من طرف الزراعة، 0.928 مليون هكتار تعتبر أراضي منتجة، 31.3 مليون هكتار تستعمل للرعي وحوالي 8 مليون هكتار تمثل المساحة المزروعة الصالحة (SAU) تقسم كالتالي:

- الأراضي المحروثة: تضم الأراضي المستريحة والتي تغطي 3.7 مليون هكتار، من جهة أخرى مساحة الزراعة العشبية وتمثل 47% من الأراضي الزراعية الصالحة.
- الزراعات الدائمة و المتمثلة في الأشجار المثمرة: بمساحة 452000 هكتار، أي 5.6 % من الأراضي الزراعية الصالحة، أشجار الكروم بمساحة 74000 هكتار أي ما يعادل 0.9 % والمحفوضات الطبيعية التي تغطي 36000 هكتار أي 0.4 %.[1]

[1]République Algérienne Démocrate et Populaire « **Agriculture dans l'Economie Nationale** » ,Ministère De L'Agriculture P09.

الجدول رقم (17) : تقسيم الأراضي الزراعية.

الوحدة :ألف

	متوسط 1990-1999	SAU %	SAT %
الزراعة العشبية	3788	47	9.4
الأراضي المستريحة	3706	46	9.2
الزراعات الدائمة			
الأشجار المثمرة	452	5.6	1.1
أشجار الكروم	74	0.9	0.2
المنتجعات الطبيعية	36	0.4	0.1
مجموع SAU	**8056**	**100.0**	**20.0**
مراعي	31273		77.7
أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية	928		2.3
مجموع الأراضي المستعملة في الزراعة	**40257**		**100**

Source : « Agriculture dans l'Economie Nationale » ,Ministère De L'Agriculture, P09.

حيث أن:SAU هي الأراضي الزراعية الصالحة.

SAT هي الأراضي الزراعية الكلية.

أما بالنسبة للزراعات المسقية فهي في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، في حين أن زراعة الحبوب المسقية عرف انخفاض كبير منذ سنة1968 رغم اعتبارها الاستهلاك الأساسي للمواطن الجزائري، كذلك زراعة الكروم المسقية انخفضت وهي التي تشكل أولى المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير، الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(18): تطور الزراعات المسقية (بالهكتار و النسبة المئوية%).

1998	1988	1978	1968	1998	1988	1978	1968	
64	21	4	100	67440	22440	4220	105070	الحبوب
4	1	10	100	140	50	410	4000	حبوب الصيف
67	22	4	100	67300	22390	3810	101000	حبوب الشتاء
183	121	177	100	181630	120620	175690	99360	الفواكه
366	336	201	100	186780	171310	102470	51050	الخضر
686	161	284	100	21830	5110	9020	3180	الزراعة الصناعية
34	69	68	100	2480	5010	4990	7300	الكروم
1012	267	448	100	38270	11210	16950	3780	أخرى
185	124	116	100	498430	335700	313340	269670	المجموع

المصدر: الإحصائيات الزراعية.

حاليا الجزائر تستمر في تصدير نفس المنتجات التي كانت تصدرها أثناء الاستقلال كالتمور والخمور لكن بكميات قليلة[1]، أما بالنسبة للزراعات المسقية فقد ارتفعت خاصة زراعة الخضروات والزراعات الصناعية كالطماطم المصبرة رغم ذلك تبقى قليلة مقارنة بالإمكانيات والاحتياجات، يظهر ذلك في الجدول الموالي:

[1] Abaab Ali et al « **Agricultures familiales et développement rural en méditerranée** », ed KARTHALA et ed de CIHEAM, France, 2000

الجدول رقم(19): تطور الميزان التجاري الزراعي من 1986 إلى 1998.

السنوات	الواردات	الصادرات	الرصيد	معدل التغطية
1968	1705	776	929	71.5
1969	1043	1001	42	96.0
1986	1848	52	1796	2.8
1987	1749	55	1694	3.1
1988	1804	87	1717	4.8
1989	2904	66	2838	2.3
1990	2133	100	2033	4.7
1991	1938	112	1826	5.8
1992	2150	121	2029	5.6
1993	2154	133	2021	6.2
1994	3005	66	2939	2.2
1995	2699	149	2550	5.5
1996	2603	163	2440	6.3
1997	2545	58	2487	2.3
1998	2494	52	2442	2.1

المصدر: الجمارك.

ملاحظة: في سنة 1968 و1969، الوحدة هي مليون دينار جزائري.

د) العقار الفلاحي:

لقد عرف العقار الفلاحي الجزائري عبر التاريخ تتابع لعدة قوانين وتشريعات، العرف، القانون الاستعماري، ثم تعاقب عدة تشريعات بعد الاستقلال، كما أن الانتقال من نظام إلى أخر لم يكن دائما ناجحا ويمكن اختصار هذا التطور في الفترات التالية:

1) فترة الاستعمار:

عند دخول الاستعمار إلى الجزائر وجد نوعان من الملكية العقارية ناتجين عن العرف والقانون الإسلامي وهما:

- الملكية الفردية أو ما يسمى (ملك) وهي قليلة؛

- مختلف أشكال الملكية الجماعية (عرش) والملكية العامة (بايلك ومخزن) وهذه الملكيات أكثر اتساعا من الملكية الفردية.[1]

تغيرت هذه الأشكال لتنتقل أخصب الأراضي إلى المعمرين الأوربيين ، والذين بلغ عددهم عام 1954 حوالي 22.000 مستثمر وقد كان في هذه الفترة سكان الريف الجزائريين يتوزعون كالتالي:

- صغار الفلاحين؛
- الخماسة (عمال بخمس الإنتاج)؛
- العمال الزراعيون.

كما أن ملكية الأراضي أصبحت تتوزع بالشكل التالي:

- 7.300.000 هكتار موزعة على المستثمرين الجزائريين البالغ عددهم 630.000 مستثمر، أي بمعدل استثمار يبلغ 11.5 هكتار للمستثمر.
- 2.700.000 هكتار يتقاسمها 22.000 مستثمر أوروبي، أي بمعدل 127 هكتار كما أن الأراضي التي كانت بحوزة الأوروبيين هي أخصب الأراضي وأغناها، فالأراضي الزراعية المروية مثلا و التي يبلغ مساحتها 275000 هكتار كان 75% منها ملك للمعمرين.[2]

2) فترة الاستقلال

- **أراضي ذات الملكية الخاصة:**

تقدر مساحة هذه الأراضي بـــ5.4 مليون هكتار أي حوالي 65% من الأراضي الزراعية الصالحة، وتتميز بأنها بنوعية رديئة، تقع في المناطق الصعبة (الجبال، نسبة تساقط منخفضة،...الخ.)، هذا ما يفسر عدم أخذها من طرف الاستعمار، كما تم تجاهلها لاحقا من طرف السياسات الزراعية ومختلف مخططات التنمية ومن أهم المشاكل التي تعاني منها هذه الأراضي ما يلي:

-تهميشها من طرف برامج التنمية.

---

[1] « **La privatisation Du Foncier Agricole** » :www.acts.or.ke/paplrr/docs/PAPLRRCT-Salimapaper.pdf

[2] عبد الرزاق الهلالي، « **المجتمع الريف العربي و الإصلاح الزراعي** »، مرجع سابق، ص.ص122-124.

-مشاعية (غير قابلة للتقسيم) وهو تطبيق سائد في العائلات الجزائرية ناتج عن العرف.

-التجزئة الناتجة عن التقسيم الوراثي بسبب تطبيق القانون الإسلامي.[1]

- **الأراضي ذات الملكية العامة:**

تعتبر أراضي زراعية تابعة للدولة، الأراضي التي تركها المعمرون عند الاستقلال أي ما يسمى بالأملاك الشاغرة (Biens Vacants) وكل تلك التي كانت مملوكة من طرف سلطات الاستعمار، المقدرة بحوالي 3 مليون هكتار وهي أخصب الأراضي الجزائرية والتي استفادت من استثمارات المستعمر كهياكل الطرقات، الكهرباء، الماء وغيرها، وقد طبقت على هذه الأراضي السياسات التالية.[2]

1.التسيير الذاتي 1962:

بعد توقيع اتفاقية إفيان (Evian) في 19 مارس 1962 قام المجلس الوطني بإصدار بيان (برنامج طرابلس) أوضح فيه المبادئ التي يجب أن تقوم عليها السياسة الإقتصادية بعد الاستقلال بجعل وسائل الإنتاجية الأساسية ملكا للشعب كتخطيط يمهد للاشتراك الديمقراطي للعمال في القوى الإقتصادية.

و قد قام الجزائريون بتسيير المزارع التي كانوا يعملون فيها والتي كانت تحت سلطة المعمرين بعد تركهم لها.

و في مارس 1963 قننت الحكومة بقرار 12 مارس خلق لجان تسيير في الأملاك الشاغرة، فقرارات مارس هي الميلاد الرسمي للتسيير الذاتي الزراعي. فبين مارس وأفريل 63، ثم إعادة تسيير 227 مزرعة (حوالي 200000 هكتار) هذه الوحدات تركها المعمرون ذات أحجام مهمة (المساحة المتوسطة أكثر من 1500 هكتار) وأصبحت تابعة للقطاع المسير ذاتيا.

في 01 أكتوبر 1963 أعلن رئيس الجمهورية عن تأميم كل المزارع التابع للأجانب وقدرت بحوالي 13000 مزرعة أي مايقارب 1550000هكتار.

---

[1] « **La privatisation Du Foncier Agricole** » :www.acts.or.ke/paplrr/docs/PAPLRRCT-Salimapaper.pdf

[2] Idem

وفي أكتوبر 1964 حركة التأميمات توسعت لتشمل مالكين جزائريين متفقين مع النظام السابق، حوالي 200000 هكتار، هذه الإجراءات تشكل الأعمال الأولى للإصلاح الزراعي في الجزائر.[1]

3.الثورة الزراعية:

تمتد هذه المرحلة من 1971 الى1980 وتميزت بنمو مؤشر الإنتاج الفلاحي ب0.88 %

واتخذت في هذه الفترة عدة إجراءات أهمها الثورة الزراعية سنة1971 التي ترمي الى تحويل العالم الريفي والفلاحي وإدماجه في مسار التنمية الوطنية، كما تم تفكيك الملكيات الكبيرة ،هذه الإصلاحات كانت تهدف الى تكييف القطاع الزراعي مع سياسة التصنيع القائمة، كما جاء في هذه الفترة إجراءات 1975 في إطار إعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي، هذه الإجراءات كانت ترمي الى تأمين استقلالية المزارع المسيرة ذاتيا والذي لو يعرف التطبيق ميدانيا.

2.الإصلاحات خلال سنوات الثمانينات:

عرفت فترة الثمانينات عدة إصلاحات أهمها:

الإصلاح الأول تمثل في إعادة هيكلة القطاع العام الزراعي (1981-1983) وتوحيد الملكية القانونية للقطاع العام سنة 1984، وقد شمل التغير الأول تقليص مساحة المستثمرات الزراعية، وسميت الوحدات المشكلة الجديدة بالقطاع الزراعي الاشتراكي (DAS)، أما التغير الثاني كان بهدف توحيد الملكية على مستوى القطاع العام (تقسيم الأراضي إلى فئات وحيدة DAS)، مع تمتع هذه الوحدات بحق الانتفاع الدائم وربط عملها بالإدارة الزراعية.[2]

الإصلاح الثاني تمثل في إعادة تنظيم القطاع العام الزراعي سنة 1987، فمن اجل تأمين حرية الفلاحين جاء قانون (19/87)، الذي يؤكد على ملكية الدولة للأراضي الزراعية الخاضعة لها، مع حصول الفلاحين على حق الانتفاع الدائم، و حق ملكية السلع المنتجة، وقد نص هذا القانون على إعادة الأراضي الفلاحية التي تم تأميمها في إطار

[1] Slimane Bedrani « **les politique Agraires En Algérie** », CREA, p.p 384-345

[2] « **La privatisation Du Foncier Agricole** » :www.acts.or.ke/paplrr/docs/PAPLRRCT-Salimapaper.pdf

الثورة الزراعية والتي تقدر مساحتها بـــ1,3 مليون هكتار الى أصحابها، والباقي المقدر بـــ 2,5 هكتار التي كانت منظمة تحت نمط التسيير الذاتي فقد تم تقسيم الأراضي المسيرة ذاتيا بين عمال القطاع الذين تجمعوا في مجمعات (شرط أن تكون تضم 3 أفراد فأكثر، وشكلوا مستثمرات فلاحية جماعية (EAC)، تتمتع بحرية الإنتاج والتسويق دون الرجوع إلى الإدارة الزراعية أو دواوين الدولة، جزء من الأراضي تم تسليمها استثناءا كمستثمرات فلاحية فردية (EAI) للأفراد (كان معظمهم يشتغل في الإدارة الزراعية، مع شرط تخليهم عن عملهم في الوظيف العمومي). ملكية هذه الأرض قانونيا هي للدولة، ويتمتع المستغلين بحق الانتفاع وإمكانية انتقالها بالوراثة، وقد تم إعادة هيكلة هذه المزارع البالغ عددها 3429 بتفكيكها الى ثلاث أشكال تنظيمية:

- مستثمرات فلاحية جماعية عددها 22,356 مستثمرة .
- مستثمرات فلاحية فردية عددها 5,677 مستثمرة .
- مزارع نموذجية عددها 199 مزرعة».[1]

[1] القانون رقم 87 – 19 بتاريخ 1987/12/08 المنظم لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة.

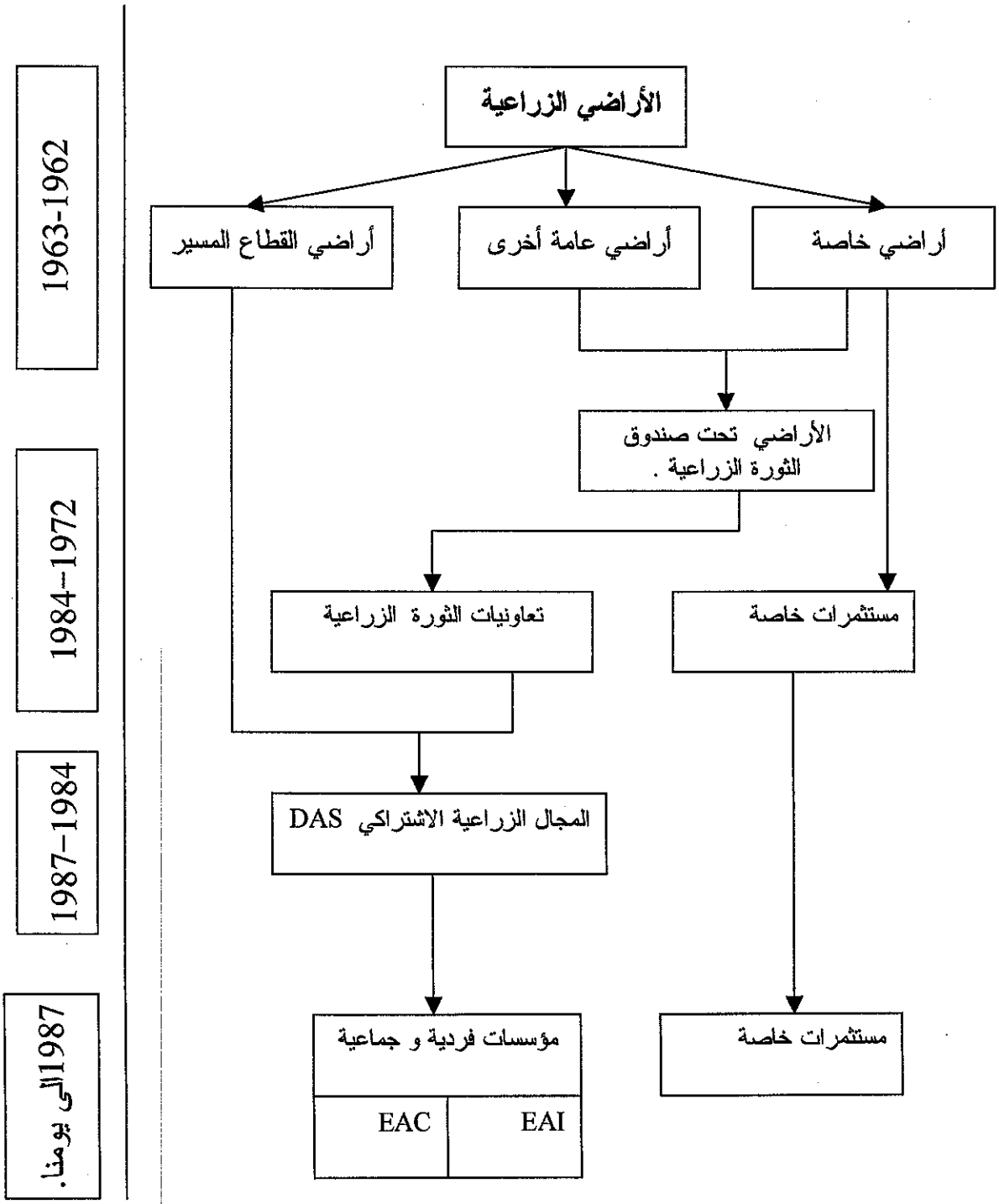

الشكل رقم(07) : *تطور الهياكل الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال.*

Source : « La privatisation Du FoncierAgricole » :
www.acts.or.ke/paplrr/docs/PAPLRRCT-Salimapaper.pdf

2-الظواهر المرتبطة بالواقع الريفي:

- **التشغيل والبطالة:**

قدرت اليد العاملة النشيطة في الوسط الريفي سنة2001 ب8.5 مليون شخص مايعادل نسبة 41,2% من اليد العاملة النشيطة الكلية، أكثر هذه النسبة هي من الرجال (84,5%)، مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي تبقى ضعيفة في الوسط الريفي فحسب التحقيق الجزائري حول الصحة والأسرة أقل من امرأة من 10 هي نشيطة (تعمل أو في مجال البحث عن عمل)، فالسكان النشيطين الذين قدروا سنة 2001 بحوالي 6228772 شخص يمثل منهم الريفيون 42,4%.

على المستوى الوطني قدر عدد البطالين ب2.339.449 شخص نسبة 37,79% هم ريفيين (884.108 شخص)، معدل البطالة الوطني قدر ب27,30%، في الوسط الريفي قدر هذا المعدل ب25,10%، تمتاز البطالة في الوسط الريفي بأنها تصيب خاص الشباب في سن 20-29 سنة حيث تمثل هذه الفئة نسبة 51,4% من البطالة في الوسط الكلي.

- **الفقر والتهميش:**

حسب احصائيات الديوان الوطني للاحصاء (1988-1995)، أكثر من 70% من الفقراء يعيشون في الوسط الريفي وحسب دراسة للبنك الدولي للانشاء والتعمير قام بها سنة 1997، الفقر في الجزائر ينتشر على نطاق واسع في الارياف ويصيب خاصة أصحاب المستثمرات الفلاحية الصغيرة وكذلك الذين يقومون بنشاطات متعددة لاكتساب دخل من موارد متعددة على مستوى الاقتصاد الريفي (الانتاج المحلي، الانتاج الفلاحي، الحرف، كراء الأصول...الخ.).

تدهور مداخيل العائلات الريفية ينعكس مباشرة على شروط الحياة فتقرير التنمية البشرية لبرنلمج الأمم المتحدة(PNUD) لعام 2000 أظهر مايلي:

- سوء التغذية مرتفع في المناطق الريفية حيث يقدر ب 7,8% مقابل 4,8 %
- معدل التمدرس يبقى ضعيفا في المناطق الريفية المتبعثرة 65,50% أقل من المعدل الوطني المقدر ب82%
- معدل الإنجاب لدى المرأة الريفية مرتفع كما أنها تتميز بالأمية وعدم مساهمتها في

التنمية ، كذلك 60% من أرباب العائلات الريفية هم غير متعلمين.

الأمية والتمدرس:

التحقيق الجزائري حول صحة الأسرة الذي تم في 2002 أظهر أن 31% من سكان الأرياف لم يذهبوا قط الى المدرسة، هذه النسبة هي أكبر في الوسط النسوي حيث تفوق 40,2 % من اللواتي يتعدى سنهن 6 سنوات ولم تذهبن الى المدرسة.

رغم تسجيل بعض التقدم في مجال التمدرس حيث انخفض معدل الأمية من 88% عام 1966 إلى 71% عام 1977، ثم 51.2% أما معدل التمدرس فقد ارتفع من 54.4% سنة 1977 إلى 67.6% سنة 1998، تبقى هذه الظاهرة تنتشر لدى النساء خاصة وهذا ما يوضحه الجدولين المواليين:

الجدول رقم(20): معدل التمدرس لسكان الريف بين سن 6 و 15 سنة خلال 1988 (%)

	الإناث	الذكور	المجموع
سكان التجمعات	86.1	88.3	87.2
السكان المتفرقون	60.5	74.3	67.2
المجموع	80.7	85.3	83.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 1998.

الجدول رقم (21): معدل الأمية للسكان فوق سن 10، خلال 1998 (%)

	الإناث	الذكور	المجموع
سكان التجمعات	**35,0**	**19,9**	**27,4**
السكان المتفرقون	**63,7**	**39,8**	**51,2**
المجموع	**40,3**	**23,6**	**31,9**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 1998

وهكذا فان الأمية حسب التحقيق الجزئري حول صحة الأسر الذي يؤكد على انتشار هذه الظاهرة في الوسط الريفي وخاصة لدى النساء حيث أنه أكثر من ثلث الريفين من سن 10 سنوات فأكثر هم أميين في حين يبلغ هذا المعدل الخمس في المدن، هذه النسبة تشمل تقريبا نصف النساء 47% في الوسط الريفي و 26,6% من نساء المدن.

بالنسبة للذين هم الآن يدرسون (يقدر68,6 % في الوسط الريفي مقابل 81,6% في المدن)، 48,7% في الابتدائي، 33,6% في المتوسط، 13,9% في الثانوي، 3,2% في التعليم العالي.

أما بالنسبة للذين يدروسون وتتراوح أعمارهم بين سن 6الى 14 سنة قدرت نسبتهم ب 92,8 % بالنسبة للبنات مقابل 87,7% للذكور في الوسط الريفي حين كانت النسب في الوسط الحضري تقدر ب 96,8% و 96,0% على التوالي وهذا خلال سنة 2002، هذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): معدل التعلم عند السكان إبتداءا من السن السادس فأكثر حسب الجنس.

التعلم	المدن			الأرياف			المجموع		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
لم يذهبوا الى المدرسة	13,1	23,3	18,1	22,2	40,2	31,0	16,9	30,3	23,5
المتمدرسين	86,7	76,5	81,6	77,5	59,5	68,6	82,8	69,4	76,2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source : Enquête Algérienne sur la Santé de la famille (2002)

- **نفقات العائلات الريفية:**

عرفت نفقات العائلات انخفاضا خلال السنوات الأخيرة ، التحقيق الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات حول نفقات العائلات تبين أن 1531 مليار دينار كانت نفقات سنة 2000 لمجمع العائلات الجزائرية، تمثل نفقات العائلات الريفية 35% من مجموع النفقات، هذه النسبة كانت تقدر ب47,4% سنة 1988،هذا الانخفاض عادي نتيجة لانخفاض معدل الريفية الذي انخفض خلال هذه الفترة من 41,7% الى 52,7%.

كما ان نفقة الفرد في الوسط الريفي قدرت ب41.846 دج مقابل 55.718 في الوسط الحضري.

على المستوى الوطني من بين 1513 مليار دينار من النفقات الكلية 638 مليار وجهت للنفقات الغذائية أي مايعادل 45 % ، حصة العائلات الريفية في هذه النفقة قدرت ب 34,3%.

تسيطر النفقات الغذائية على هيكل نفقات العائلات الريفية بنسبة 43,7% .

- **التجهيزات القاعدية:**

عرفت التجهيزات القاعدية تأخرا كبيرا في الحجم والنوعية ، خاصة أن هذه الهياكل يمطن أن تلعب دور كبير في تنمية المناطق الريفية ، كما تم تسجيل نقص كبير في التجهيزات القاعدية كالمياه الصالحة للشرب، الطرق السكن وغيرها.

*معدل التزود بالكهرباء والغز يقدر ب79,54 %، هذه النسبة رغم أهميتها فهي تخفي التفاوت الموجود بين المناطق الريفية.

*معدل التزود بماء الشرب قدر ب53,40% بمعنى أن عائلة من اثنان تتحصل على الماء الصالح للشرب كما أنه هناك تفاوت بين المناطق الريفية.

*المعدل المتوسط للسكن في الغرفة الواحدة قدر ب2الى3 شخص.

*معدل التلاميذ في القسم الواحد قدر ب34,39 تلميذ في القسم.

*أقل من طبيب واحد لـــ1000 ساكن.

*اثنان الى ثلاثة أعوان صحة لكل 1000 ساكن.

- **اتجاه الريفية « la ruralité» :**

عرف معدل الريفية انخفاضا كبيرا خلال الفترة بين 1987الى1998 ، في سنة 1998 29 ولايو سجلت معدل أكبر من المعدل الوطني (المقدر ب41,7%)، 19 ولاية عرفت معدل أقل من المعدل الوطني.

الولايات التي بها الأغلبية ريفية هي: أدرار، البويرة، مستغانم، تيزي وزو والتي تمثل على التوالي: 75,90%، 71 ,03%، 64,99%، 64,16%.

أما الولايات التي بها معدل ريفية ضعيف هي: الجزائر، تيندوف، وهران، غرداية وقسنطينة ويمثل هذا المعدل بها على التوالي: 9,33%، 7,73%، 12,21%، 8,03% و 12,87%.

- **الهجرة الريفية:**

ظاهرة الهجرة الريفية تفاقمت في العشرية الأخيرة بسبب تدني مستويات حياة السكان، انتشار البطالة والفقر عل نطاق وسع، ضعف الاقتصاد الريفي وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية، أظهرت الدراسات الممتدة من الفترة 1987الى1998 أنه من بين 948 بلدية ريفية في الجزائر هناك 294 هي بلديات جاذبة للسكان (31%)، 378 بلدة تعتبر متوازنة بمعنى أن عدد المهاجرين منها يساوي عدد الوافدين اليها (39,9%)،276 بلدية تعتبر طاردة للسكان بسبب صعوبة العيش فيها وعزلتها الكبيرة (29,1%).

المطلب الثاني:السياسات الزراعية والريفية إبتداءا من التسعينات

1-السياسات الفلاحية والريفية من 1991-2000:

منذ إصلاح 1987 الخاص بإعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا والنظام التعاوني إلى بداية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في صيف 2000، تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي الذي أكد على الإجراءات التالية:

- إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات؛
- إزالة العوائق أمام منح العملات الصعبة؛
- تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات؛
- الانتقال التدريجي لنظام الصرف المرن.

و قد كانت نتائج هذه الفترة على القطاع الفلاحي أن النمو السنوي للقطاع الفلاحي بلغ 3.3 % (خلال فترة 95-97)، مقابل 1% للصناعة و 2.3% لباقي القطاعات.

رغم ذلك بقي النشاط الفلاحي يعاني من عدة مشاكل أهمها:

- صغر المستثمرات الفلاحية وعدم استعمالها لنظام الإنتاج الحديث؛
- عدم تسيير المخاطر المتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني، فعدم انتظام الأمطار يجب أن يواجه بالسقي التكميلي واستعمال بذور مكيفة مع المناخ الجاف وغيرها؛
- سوء تسيير الموارد المائية بسبب قلة وقدم هياكل الري؛

- التدهور الكمي والكيفي للخدمات الموجهة للمستثمرات الفلاحية، كالإرشاد الفلاحي، التكوين والتسيير، قلة برامج البحث الزراعي، صعوبة الدخول إلى الأسواق والتحكم في مخاطرها وصعوبة الحصول على القروض والتأمينات الفلاحية وغيرها؛
- سوء تسيير الموارد الطبيعية بسبب الاستغلال الغير العقلاني لها، والتوسع على حساب الأراضي الهامشية، وكذلك الرعي المكثف، قطع أشجار الغابات إضافة إلى التلوث، التعرية، التصحر، الملوحة،...الخ.

2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى ترقية المستثمرات الفلاحية إلى عون اقتصادي حر ومسئول عن اختياراته، وقد تم إطلاق 200000 مشروع استثماري تحقق من خلاله معدل نمو فلاحي 8% سنويا خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لكن هناك عدة نقائص منها صعوبة الوصول إلى كل الفلاحين خاصة الذين يعيشون في مناطق معزولة.

3-توسيع مهام الفلاحة و التنمية الريفية 2002-2003 (بداية سياسة التنمية الريفي):

من أجل بعث المناطق الريفية خاصة المعزولة منها، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) كامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، وكانت الأهداف الأساسية لهذا المخطط هي:

- دعم النشاط الفلاحي، الغابي والرعوي؛
- تشريع تنوع الأنشطة الريفية لأجل تحسين مداخيل العائلات الريفية؛
- فك العزلة في المناطق الريفية خاصة من خلال ترقية الخدمات العمومية وتوفير السكن؛
- تحويل نظم الإنتاج وتكييفها مع الجفاف، وكذالك التشجير وإنعاش المناطق الجبلية والممرات السهلية.

أما المشاكل التي لتزال عالقة فنذكر منها:

- مشكلة العقار المخصص للبناء، وتسليم رخصة البناء في الوسط الريفي، يعاني منها الكثير من الريفيين حيث يجب تخفيف الإجراءات فيما يخص السكن الريفي؛
- عوائق مرتبطة بتسويق المنتجات الفلاحية والترقية الريفية؛

- مشكلة الاتصال في الوسط الريفي؛
- انفصال قطاع الصناعات الغذائية على الإنتاج المحلي.

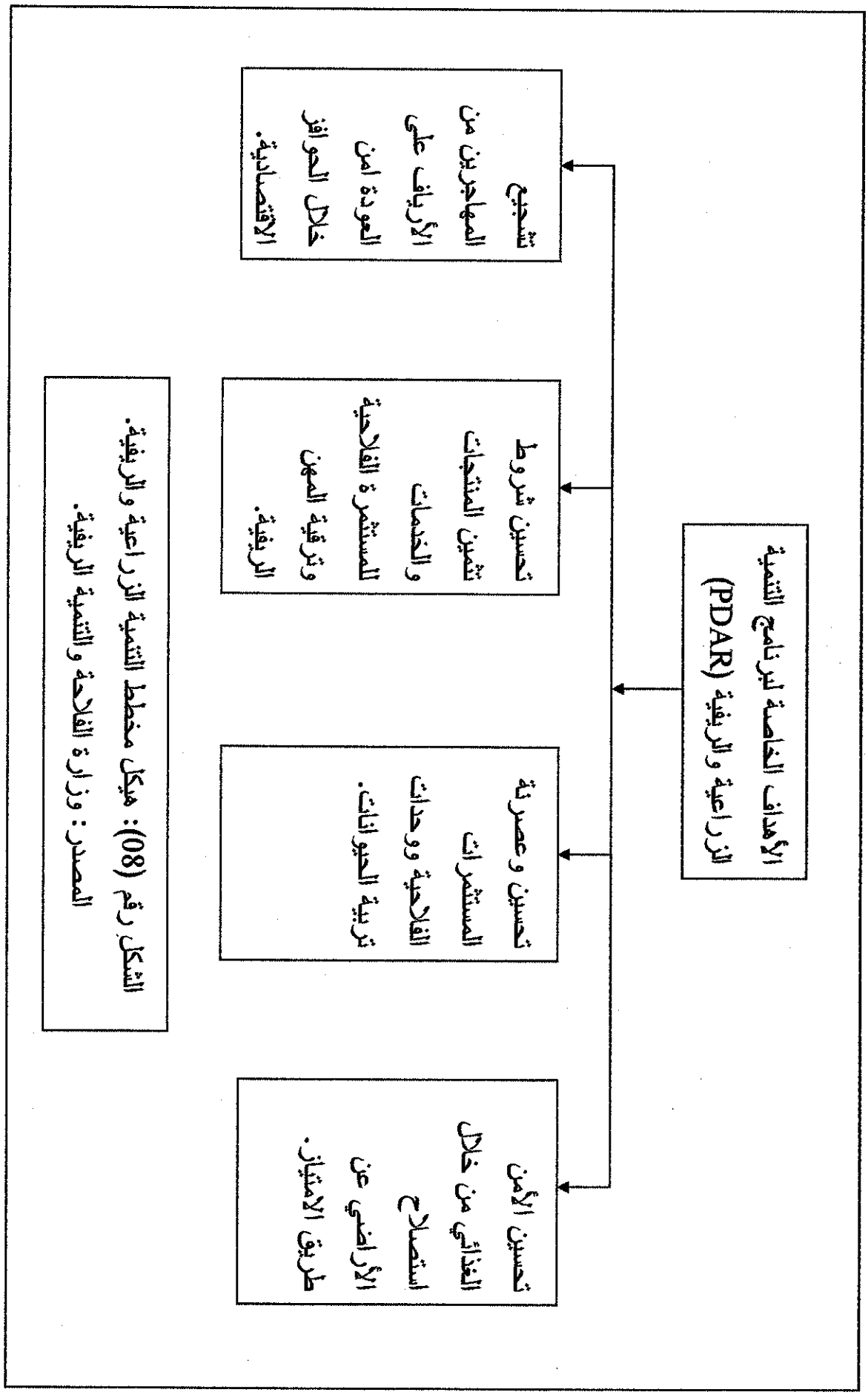

الشكل رقم (08): هيكل مخطط التنمية الزراعية والريفية.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث:استراتيجية التنمية الريفية المستدامة

لقد تم بناء هذه الإستراتيجية من طرف المسؤولين المحليين، إطارات الإدارة والعديد من المستشارين المستقلين الوطنين، وكذلك مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية مثل المكتب الوطني للدراسات الخاص بالتنمية الريفية (BNEDER)، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان (CENEAP)، الجماعات المحلية إضافة إلى المؤسسات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية الخاص بحوض البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM) ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) وغيرها.[1]

أولا:أسباب تبني إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة

أ)التحولات الحالية في الوسط الريفي:

يمثل سكان الريف 40 % من مجموع سكان الجزائر، بعدد يفوق 12 مليون نسمة، لقد اتجهت نسبة السكان الى الانخفاض منذ الإستقلال، بسبب الهجرة نحوى المدن، غير أن عددهم مازال مهما، و تشير توقعات المنظمة العالمية للزراعة أن هذا الانخفاض سيعرف تراجعا بحلول عام 2010، كسائر الدول المتوسطية المجاورة، وهذا ما يوضحه الموالي:

[1] وثيقة: إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة: تقرير رئيسي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، جويلية 2004.

الجدول رقم(23): تطور السكان (1950-2010).

السنوات	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010
مجموع السكان	8.753.000	10.800.000	13.746.000	18.740.000	24.855.000	30.291.000	35.635.000
سكان الريف	6.805.000	7.512.000	8.316.000	10.580.000	12.079.000	12.980.000	13.312.000
السكان الزراعيون	7.188.000	7.628.000	7.542.000	6.628.000	6.396.000	7.257.000	7.463.000
السكان الزراعيون (%)	% 78	% 70	% 60	% 56	% 49	% 43	%37
السكان الزراعيون (%)	% 106	% 102	% 91	% 63	% 53	% 56	% 56

المصدر: قاعدة بيانات FAO

يعيش الكثير من سكان المناطق الريفية في الجبال، السهوب والصحراء مايعادل5,4 مليون في مناطق متفرقة، ويتوزعون في الشكل التالي:

الجدول رقم(24):توزيع السكان حسب الفئات والجنس.

فئة		المدن			الأرياف			المجموع	
العمر	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
5-0	9,4	9,3	9,3	10,6	10,7	10,7	9,9	9,8	9,9
14-6	19,8	19,4	19,6	23,1	22,0	22,6	21,2	20,5	20,9
14-00	29,2	28,7	28,9	33,8	32,6	33,2	31,2	30,3	30,8
59-15	62,9	63,4	63,2	58,9	60,6	59,8	61,2	62,3	61,7
60+	7,8	7,9	7,9	7,3	6,7	7,0	7,6	7,4	7,5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source : Enquête Algérienne sur la Santé de la famille (2002)

كما تتميز العائلات الريفية بأنها بحجم كبير حيث أن مايقارب90% من العائلات يتراوح عددها بين 5و11 شخص هذا ما يظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): حجم العائلات الريفية.

حجم العائلات	عدد السكان حسب التعداد العام للسكان و السكن للعام 1998	النسبة المئوية %
2-1 أشخاص	241830	%2
4-3 أشخاص	1104765	%9
6-5 أشخاص	2297393	%18
8-7 أشخاص	3192537	%25
10-9 أشخاص	3108402	%24
11 شخص	2858907	%22
المجموع	**12803834**	**%100**

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

يتجه سكان التجمعات الريفية نحو الارتفاع على حساب السكان المتفرقين لعدة أسباب نذكر منها مايلي: توفير البنية القاعدية في هذه التجمعات ، وكذا ظروف العمل والمعيشة فيها أفضل ، وكذلك لأسباب أمنية، كما أظهر الإحصاء العام للسكان والسكن لعام 1998، أن 45% من السكان الريف يعيشون في مساكن متفرقة وهو ما يعادل 5419525 سنه، في حين أن 55% منهم يتمركزون في إطار تجمعات أي ما يعادل 6714401 نسمة في أكثر من 3500 تجمع.

الجدول رقم (26) : تطور سكان الريف حسب المناطق.

السنوات	سكان الريف	الزيادة	سكان التجمعات الريفية	الزيادة	السكان في المناطق المتفرقة	الزيادة
1966	8246518	-	1965850	-	5277668	-
1977	10261215	2014697	3698048	732198	6563167	1285499
1987	11594693	1333478	4873455	75407	6721238	158071
1999	12133916	539223	6714391	1840936	5419525	1301712

المصدر : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

كما أن خصائص السكان تتميز بوجود نسبة كبيرة من الشباب تقدر ب 51.5% بعمر أقل من 20 سنة و36% بعمر يتراوح بين 20 و29 سنة ، وفي عام 2003 كانت سجلت نسبة بطالة قدرها 27.96% توزع ب 62.9% للرجال و83.2% للنساء.

ب) الحركية المتمايزة لقطاع النشاط في الوسط الريفي:

لا تزال نسبة كبيرة من الريفيين تشتغل بالفلاحة 51.7%، في حين أن القطاعات الأخرى ضئيلة فعلى سبيل المثال تمثل الصناعة 2.53% فقط من جهة أخرى أظهرت البحوث أن نسبة كبيرة من الشباب بين 15-19 سنة انخرطوا في القطاع الفلاحي، وبالتالي سيساهمون في بعث النشاط الفلاحي.

الجدول رقم (27): قطاعات النشاطات الأخرى في الريف (%).

		الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الفلاحة	تربية المواشي	التجارة	الخدمات	الصناعات	أخرى	المجموع
المجموع	المجموع	2.53	7.07	46.34	5.42	5.17	17.17	3.66	12.65	100
	29-15	2.15	6.69	43.85	5.19	6.92	17.25	3.74	14.21	100
الرجال	المجموع	2.68	7.76	48.69	5.14	5.50	16.69	1.70	14.84	100
	29-15	2.31	7.41	46.61	5.31	7.30	15.97	1.84	13.24	100
النساء	المجموع	1.17	0.58	24.17	7.99	2.14	21.64	22.03	20.27	100
	29-15	0.85	0.85	21.61	4.24	3.81	27.54	19.07	22.03	100

المصدر: مسح لدى العائلات/المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان 2003.

إن بعض السكان الذين كانوا سابقا يشتغلون في الزراعة أصبحوا الآن موزعين بين القطاع الثاني والثالث ، كما أن العائلات التي تتوفر على مستثمرات فلاحية، يبقى جزء

كبير من أفرادها يعانون من البطالة أو أنهم يحصلون على دخل ضعيف من مستثمراتهم الفلاحية، وكذلك يلجئون إلى القيام بنشاطات أخرى خدماتية أو تحويلية، ويشكل الدخل الإضافي الذي تحصل عليه العائلات من الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية 15.9% من الدخل الإجمالي للعائلات الريفية.

ج) سيطرة المستثمرات الفلاحية الصغيرة:

يعتمد النشاط الفلاحي في الجزائر على المناخ بمعنى كمية نزول الأمطار، لذلك فإن النتائج تكون إيجابية إذا كانت نسبة التساقط خلال السنة مرتفعة ويحدث العكس إذا كانت السنة جافة، كما أن القطاع الفلاحي الجزائري مبني على مستثمرات فلاحية صغيرة، حيث أن 70% من المستثمرات الفلاحية أي ما يعادل 1023799 مستثمرة تقل مساحتها عن 10 هكتارات، وقد تطورت هذه الظاهرة بفعل التقسيم الذي تعرضت له المستثمرات الفلاحية الجماعية إلى مستثمرات فردية صغيرة، إضافة إلى كون هذا التقسيم غير قانوني فهو لا يتوافق مع الأهداف التي حددها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من تحسين إنتاجيتها ودعمها.

صغر مساحة المستثمرات الفلاحية بسبب عدة مشاكل منها ضعف الإنتاجية مما جعل أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مستحيلة كتعويض هذا الضعف بسياسة توسيع المسافات، كما أن سياسة الدعم الموجهة لاستعمال عوامل التكثيف من أسمدة وبذور محسنة لم تلقى النتائج المرجوة منها، من هنا تم طرح إشكالية إعادة ضم المستثمرات الفلاحية في إطار مستثمرات ذات نجاعة اقتصادية.

د) الموارد الطبيعية في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة والاستغلال غير العقلاني

الماء بين الندرة والتلوث:

الماء سلعة نادرة في كل دول المغرب العربي بما فيها الجزائر فمعطيات تؤكد أن المجتمع يحصل اليوم 75 لتر من الماء الصالح للشرب لليوم في حين يجب على الأقل أن يحصل على ضعف هذه الكمية لتلبية المعايير الدولية الدنيا، رغم ضخامة الاستثمار في مشاريع الري، 2مليار $م^3$ المستهلكة من الاقتصاد الجزائري تأتي75% من التنقيب،22% من السدود و6% من المنابع الطبيعية، توزيع هذا الماء يتميز بمستوى تسرب في القنوات

قدره 40% ، انقطاع الماء هو واقع الحياة اليومية للسكان، فهذه الندرة متكررة و لايمكن تحملها، ويعاني الكل من صعوبة التزود بالماء، بما في ذلك القطاع الصناعي والزراعي الذي تتناقص به المساحات المسقية.[1]

يصيب التلوث كمية كبيرة من الماء فحسب معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES أكثر من 600 م^3 مستعملة غير معالجة، و تتدفق عند جريان الماء، بالمقابل معدل إزالة تلوث الماء المستعمل يبلغ 22 % ، لكن إذا أخذنا في الحسبان تعطل الوحدات فان هذا المعدل سينخفض الى 4% .

تعرية و تآكل التربة:

الزراعة الجزائرية تعاني من مشكلين أساسيين هما الجفاف الدوري وقلة الماء المستمرة مما يجعل إمكانيات السقي محدودة ، والجزائر اليوم تتوفر على مساحة مسقية أقل مرتين من المساحة المسقية في المغرب الأقصى، ما يجعل المشكل أكثر تعقيدا المساحة الزراعية الصالحة انخفضت بنسبة 40% خلال 30 سنة بسبب التعرية الطبيعية و التوسع العمراني، و سهل متيجة خير دليل على ذلك. النتيجة هي أن النمو المتوسط للإنتاج الزراعي خلال العشر سنوات الأخيرة لم يتعدى2,8 % وهو من المعدلات الضعيفة في حوض البحر المتوسط، الجزائر التي كانت 25 % من ايراداتها تأتي من الزراعة الى غاية 1973، أصبحت منذ ذلك الحين تعاني من تبعية غذائية أثر فأكثر حيث اصبح الميزان التجاري الزراعي يزداد سلبية سنة بعد سنة، وأصبحت الفاتورة الغذائية اليوم تتراوح بين 2,5 الى 3 مليار دولار سنويا ما يقارب ثلث الواردات السنوية.[2]

الغابات:

أظهرت العملية المسحية المطبقة في 2000 أن الإرث الغابي ينقسم إلى:

- 4.1 مليون هكتار من الغابات الطبيعية و الاصطناعية؛
- 3 مليون هكتار من الغابات خاصة ب agro-sylvo- pastoral؛
- 2.6 مليون هكتار من غطاء الحلفاء.

[1] Smaïl GOUMEZIANE « **Economie algérienne : enjeux et perspectives** », Intervention faite lors du séminaire du CIPA à Paris le 27 avril 2000

[2] Idem

لقد ظل معدل التشجير شمال الجزائر لا يتجاوز 16% خلا التسعينيات، دون الأخذ في الحسبان الصحراء التي تغطي 80% من مساحة الوطن بينما المعلد المقبول يقع بين 20 إلى 25% لهذا تم وضع مخطط تشجير في 2000 بهدف رفع المعدل من 16% إلى 18% خلا فترة عشرون سنة،هذا المخطط يهدف إلى تشجير مساحة 1245900 هكتار، وخصص لهذا المخطط غلاف ما يلي قدره 116 مليار دينار.[1]

الطاقة:

تعتبر سنة 1973، كانت سنة جيدة للدول البترولية، ربع سنة بعد ذلك بدا واضحا أن هذه الثروة لا تحل المشاكل، فبدل من استعماله في تحقيق التنمية للاقتصاد الوطني، كونه القطاع الأساسي بحيث يشكل 97% من مداخيل الصادرات، هذا القطاع جعل من الجزائر مصدر لمادة وحيد وخاضعة لتقلبات الأسواق البترولية، كما أن المديونية المرتفعة تمتص معظم مداخيل هذا القطاع، وبما أن المديونية ثقيلة وطويلة هذا يستدعي استثمار جديد في قطاع المحروقات يستقطب كل سنة حوالي 5 مليار دولار أي من ما يعادل 40% من استثمارات الجزائر، هذا ما جعل الجزائر تفكر في خوصصة سونطراك للاستجابة الى متطلبات هذا الضغط الخارجي، مما يجعل في المستقبل هذا القطاع الاستراتيجي في أيدي الأجانب.[1]

الطاقة المتجددة:

لقد كان الاهتمام بالطاقة الجديدة والمتجددة منذ ارتفاع أسعار النفط الخام عام 1973م وإلى تدهورها عام 1986، محصورا على بعض الأخصائيين وبعد هذه الفترة، ظهر الوعي بالطابع المحدود لثروات الكرة الأرضية من الهيدروكربونات، والتزايد المستمر في استهلاكها، وكذلك المشاكل البيئية التي يخلقها استعمال هذه الثروات، هذا ما جعل المجموعة الدولية تهتم بالطاقة الجديدة والمتجددة.[2]

تتوفر الجزائر على طاقات متجددة ممكنة الاستغلال في مجال التنمية الريفية من أهم هذه الطاقات:

---

[1] Rapport national établit par :MEZALI Mohamed direction de la gestion du patrimoine forestier Alger le 4 novembre 2003

[1]Smaïl GOUMEZIANE « **Economie algérienne : enjeux et perspectives** », op cit.

[2] ق. توزي « **إنتاج الإيثانول من نفايا التمور** » مجلة البحث الزراعي ، العدد01، المعهد الوطني للبحث الزراعي، les belles impressions ، الجزائر، أكتوبر 97..

• الطاقة الشمسية: أظهرت العديد من الدراسات التي إجراؤها حول مكامن الطاقة الشمسية بالجزائر أنه توجد كميات ضخمة ممكنة الاستعمال، حيث تتجاوز مدة السطوع (الشمس) على التراب الوطني 2000 ساعة سنوية في الهضاب العليا و الصحراء أي أن السطوع يفوق 5 كيلو واط ساعي /م^2 في التراب الوطني.

• طاقة الرياح: بينت النتائج الأولية أن الرياح في الجزائر معتدل من 2 إلى 6 م/ثا ويعتبر هذا النظام ملائم لضخ المياه خاصة في مناطق الهضاب العليا والناطق الساحلية.

• الحرارة الجوفية: إن أولى الأعمال في مجال استكشاف الحرارة الجوفية هي تلك التي قامت بها شركة سونطراك في الستينات، ثم شركة الكهرباء والغاز في السبعينات ، وما قام به مركز تنمية الطاقات المتجددة في الثمانينات عبر برنامج البحث والتنمية الذي كان يهدف إلى تقسيم وجرد منابع هذا النوع من الطاقة الملائمة للاستعمال المباشر لغرض التسخين، وتم اكتشاف أكثر من 200 منبع للماء المتواجدة في الشمال تتجاوز حرارة ثلثي هذا العدد 45°م، وفي الجنوب بينت الدراسات الجيولوجية للأراضي الصحراوية تمتلك مخزون للمياه الساخنة يمتد على مساحة 600 ألف كلم^2، ويقدر حجمها ب 30 إلى 50ألف كلم^3، و يبلغ حرارتها من 50 إلى 65°م.

يجب إدراج الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية الريفية ومواجهة العوائق الإقتصادية والاجتماعية المرتبطة بعدة قطاعات تشكل أساس التنمية الريفية منها: الصحة، النزوح الريفي، التكثيف الزراعي، المواصلات السمعية البصرية،...إلخ.[1]

هـ)المشاكل التي تعاني منها البلديات الريفية:

• انخفاض عدد السكان بالمناطق الريفية، و صعوبة المعيشة فيها؛
• ارتفاع نسبة البطالة والفقر، وغياب الأمن الغذائي؛
• اعتماد الاقتصاد الريفي على الفلاحي الذي يبقى هو الآخر ضعيف؛
• اليد العاملة الفلاحية هي غير مستقرة من جهة ومن جهة أخرى هي ضعيفة التكوين.

[1] مجلة البحث الزراعي، « **التجربة الجزائرية في ميدان إستخدام الطاقات المتجددة في التنمية الريفية** »، العدد 5، المعهد الوطني للبحث الزراعي ، الجزائر 1997.

- افتقار أغلب المناطق الريفية إلى مراكز العلاج المتخصصة، فمثلا ظاهرة الولادة في المنزل ما زالت موجودة.
- انخفاض معدلات التمدرس وارتفاع نسبة الأمية خاصة في مناطق السكن المتفرقة.
- نسبة كبيرة من السكان لا تتوفر لها فرص العمل ومحرومة من الخدمات العمومية الاجتماعية، وهي بالتالي معرضة للفقر.
- رغم غنى الكثير في المناطق الريفية بالموارد الطبيعية والاقتصادية، لكن استغلالها يبقى ضعيف.
- غياب الهيكل الريفي الذي يمكنه أن يخلق ظروف تنمية متوازنة لكل الأقاليم.
- عدم الحفاظ على إمكانية تجديد الموارد و سوء تسييرها.

من هنا جاءت إستراتيجية التنمية الريفية لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين الشغل، الدخل وظروف معيشة سكان الأرياف.
- تطوير وتنويع النشاطات الإقتصادية (النشاطات الزراعية،الغابية، الحرفية، السياحية،...الخ.)
- مكافحة الفوارق بين الأقاليم.
- حماية البيئة.

و يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية هو المركز الأساسي لإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة وبرنامج التنمية الريفية الجواري يشكل تضامن جهود الفاعلين المعنيين، وهو الذي يسمح بتفعيل دور الأعوان اقتصاديين والاجتماعيين لتحقيق الأهداف المرجوة، و يسعى هذا البرنامج الى بناء شراكة تجمع المنظمات الريفية، المؤسسات الاقتصادية، الجماعات الإقليمية والإدارة العمومية.

2-أهداف استراتيجية التنمية الريفية المستدامة:

لقد كانت التدخلات العمومية في المناطق الريفية تقوم على اعتبار الفضاءات الريفية تحكمها إما:

- اعتبارات قطاعية مثل سياسات التنمية الفلاحية، سياسات الهياكل القاعدية الدراسية أو الصحية..إلخ؛
- اعتبارات إقليمية كالتهيئة العمرانية أو التنمية المحلية؛
- اعتبارات تتعلق بحماية الموارد الطبيعية والبيئية.

تتوافق هذه الاعتبارات مع مفاهيم التنمية الاقتصادية الوطنية التي اعتبرت المناطق الريفية إما:

- مناطق ثانوية بالنسبة للمناطق الحضارية وبالتالي فإن التدخل في هذه المناطق يندرج ضمن التنمية المحلية من أجل تحسين ظروف معيشة السكان بتوفير الهياكل القاعدية الضرورية؛
- أراضي فلاحية يمكن إنعاشها وتنميتها من خلال تنفيذ البرامج والسياسات الفلاحية؛
- فضاءات يرتبط نموها بتهيئة الإقليم؛
- مناطق غنية بالموارد الطبيعية وبالتالي يجب حمايتها في إطار سياسة بيئية مستدامة.

من أجل هذا جاءت إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي تهدف إلى توفير إطار وشروط انتعاش الأقاليم الريفية، وفعالية تدخل السلطات العمومية لتحقيق:

- تطوير الأقاليم بشكل مستدام من خلال تفاعل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، الإجتماعي و البيئي من خلال تحقيق أفضل فعالية اقتصادية و اجتماعية في ظل استمرارية إيكولوجية للتنمية الريفية.
- خلق في بادئ الأمر الهياكل القاعدية وهيئات تمويل النشاط الاقتصادي؛
- العمل وفق المقاربة الإقليمية للتنمية الريفية عوض المقاربات المركزية؛
- اعتماد التنمية الريفية على العمل الجواري عوض المخططات المركزية،
- تشجيع عمل مجموعات مرافق التنمية الريفية GADER ، التي تعمل على الاستماع إلى مشاكل السكان و تقديم الاستشارة و الدعم في مجال التكوين المهني والتمهين.

من أجل هذا جاءت استراتيجية التنمية الزراعية والريفية لتدمج النشاطات التي أهملت سابقا خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الريفي غير الزراعي والمشاكل الاجتماعية للسكان وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- رفع حيوية الإقتصاد الزراعي والريفي وكذلك تقوية ودعم خصوصيته.
- دعم الخبرات في ميدان أدوات ووسائل التدخل وتعميق إجراءات تطبيقها.
- تشجيع الدور الأساسي للمزارع كمتعامل إقتصادي مشجع للنشاط الخالق للثروة، متعامل إجتماعي يساهم في توازن وإنسجام المجتمع ومتعامل محافظ على البيئة.
- تخفيض التفاوت الموجود بين المناطق الريفية، وبينها وبين المدن، بتشجيع التنمية ودعمها وتوسيعها على مستوى العالم الريفي من خلال نشاطات إقتصادية، إجتماعية، ثقافية وبيئية.
- التنمية البشرية،لأن الهدف النهائي لكل نشاط هو رفاهية البشرية، اتخذت التنمية الزراعية و الريفية للعشرية إتجاهين إستراتيجيين:

الأول: يتعلق بعصرنة و تحسين المستثمرات الزراعية والفروع الزراعية.

الثاني: هو تنشيط والتنمية الجوارية للمناطق الريفية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ترى استراتيجية التنمية الزراعية والريفية أن تنشيط المناطق الريفية مع التركيز على المهمشة منها يكون بدعم النشاطات الزراعية-الغابية والرعوية (Agro-Sylvo-Pastoral)، خلق نشاطات إقتصادية جديدة، إزالة التفاوت بين الأرياف نفسها بإصلاح الهياكل القاعدية الموجودة، كما أن عصرنة وتحسين المستثمرات الزراعية يكون بهدف تحقيق أمن غذائي مستدام يسمح به هذا الإجراء مع تطوير فروع الإنتاج الزراعي، وتسيير أفضل للموارد الطبيعية (أرض،ماء،...إلخ) وتكييف الأنظمة الزراعية مع الشروط المناخية لمختلف الأوسط الطبيعية.[1]

[1]Ministere de L'Agriculture, http://www.minagri.dz/client/ r = pnda &b= stratigiedr

خاتمة الفصل:

تعرضنا في هذا الفصل الى التنمية الريفية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بإعطاء في البداية البعد النظري للإنعاش الاقتصادي كونه أحد أشكال السياسة الاقتصادية ومن ثم التعرض للحالة التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري والتي تستدعي تكفلا سريعا من طرف الحكومة الجزائرية لذلك جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لمعالجة حالة الركود والانتظار هذه وذلك بإعادة تنشيط الطلب الكلي، مواصلة إصلاحات اقتصاد السوق ودعم النشاطات المنتجة والخالقة لمناصب شغل.

إن القطاع الزراعي كونه نشاط منتج استفاد من دعم مهم في إطار هذا البرنامج وقد جاء هذا الدعم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي قدم آلية تمويل جديدة مبنية على الشراكة الثلاثية بين الدولة، البنك والفلاح وقد حقق هذا البرنامج نتائج ايجابية في مجال النمو الكمي للإنتاج الزراعي الذي ساهمت فيه أيضا الظروف المناخية الجيدة لهذه السنوات خاصة سنة2003، كما أن عدد كبير من الفلاحين لم يستفد من هذا الدعم كونهم يعيشون في مناطق مهمشة ومعزولة.

إضافة الى الدعم الذي تحصلت عليه المناطق الريفية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تحصلت على دعم في إطار تدعيم الخدمات العمومية وتحسين معيشة السكان يهدف الى إعادة بعث الفضاءات الريفية المعزولة عن طريق رفع مستوى الخدمات العمومية بها وتشجيع عودة السكان إليها.

لقد كان لبرنامج الإنعاش الاقتصادي نتائج ايجابية على القطاع الزراعي وتحسن محتشم لشروط معيشة السكان ذلك لأن المشاكل الكبرى كالفقر والبطالة لازالت دون حل، كما أن النشاطات الاقتصادية الأخرى المتواجدة في الريف لم تلقى الدعم والتشجيع المناسبين رغم إمكانية مساهمتها في التخفيف من حدة هذه المشاكل وامتصاص البطالة الكبيرة.

الفصل الرابع:
دراسة حالة ولاية معسكر

مقدمة الفصل:

لقد أظهرت دراسة أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التنمية الريفية أن هذا البرنامج حقق تنمية محسوسة للإنتاج الفلاحي الذي شكل محور التدخل الأساسي للسياسة الاقتصادية في الوسط الريفي من خلال مساهمته في خلق مناصب شغل جديدة وتحسين دخول الفلاحين من خلال دعم تحديث المستثمرة الفلاحية وزيادة الإنتاج الزراعي.

وقد أخذنا في هذا البحث ولاية معسكر كعينة للدراسة فهي كغيرها من ولايات البلاد استفادت من هذا الدعم كما أن الولاية تتميز بخصائص زراعية تجعل إمكانية الاستفادة من هذا الدعم كبيرة كما أن التوزيع الجيد للمشاريع ومراقبة سيرها يشكل المنطلق الأول لنجتح البرنامج .

تهدف هذه الدراسة الى استخلاص نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على تنمية المناطق الريفية للولاية وسيتم ذلك باستقراء مختلف مكونات البرنامج التي استفاد منها سكان الأرياف بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة ومن ثم التعرض للمشاكل التي تعاني منها التنمية الريفية على مستوى الولاية واقتراح الطرق الكفيلة بحلها.

في الأخيرة سنتعرض لأفاق التنمية الريفية على مستوى الولاية في إطار استراتيجية التنمية الريفية الجديدة والبرامج المكملة لها كبرنامج الإسكان الريفي الذي يعمل على عودة السكان الى المناطق المهجورة بتوفير لهم ظروف إقامة مقبولة ومن ثم القيام بالبرامج الجوارية التي تشكل نموذج تدخل جديد في المناطق الريفية.

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في ولاية معسكر

المطلب الأول:موقع وإمكانيات الولاية

1-الموقع:

تقع ولاية معسكر غرب الجزائر العاصمة على بعد 369 كلم وجنوب شرق وهران على بعد 90كلم ولها حدود مع ولايات سعيدة، سيدي بلعباس، تيارت، مستغانم، غليزان وتبلغ مساحتها 588910هكتار.

تتميز ولاية معسكر بخصائص وإمكانيات تجعلها ذات طابع زراعي، حيث تمثل أراضي زراعية أكثر من 50% أي ما يقارب مساحة312000 هكتار، المسقية منها تقدر بـــ : 30000 هكتار، بموارد مائية سطحية وجوفية.

على المستوى الجهوي تحتل الولاية مكانة رائدة في إنتاج الزيتون والحمضيات ، وفي المنتجات الإستراتيجية كالبطاطا والبصل وتتمتع بأفاق سياحية منها الحمامات المعدنية بوحنيفية و وجود الغابات كغابة اسطنبولي وغابة بوزري.

رغم هذه الإمكانيات، تعاني الولاية من عدة مشاكل طبيعية منها المناخ شبه الجاف ونسبة التساقط الضعيفة وغير المنتظمة، كما أن معظم أراضيها تعاني من الانجراف والتآكل كمرتفعات بني شقران، إضافة إلى ارتفاع نسبة الملوحة بشمال الولاية، وتعاني الولاية من مشاكل أخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي كنسبة البطالة المرتفعة والتي تقدر بـــ 28 % من مجموع السكان النشيطين، وكذلك أزمة السكن.

تنقسم الولاية إلى أربعة مناطق كبرى:

المنطقة الأولى: تمثل سهول الهبرة بسيق ، تقدر مساحتها بـــ 158000هكتار، تضم 10 بلديات بمساحة صالحة للزراعة قدرها 63127 هكتار.

المنطقة الثانية: تضم سلسلة بني شقران وهي سلسة جبلية متتابعة، تقدر مساحتهابـــ 180000 هكتار، تضم 13 بلدية بمساحة صالحة للزراعة قدرها 82514 هكتار.

المنطقة الثالثة: تمثل سهل غريس ، تبلغ مساحتها 162500 هكتار ، تضم 15 بلدية بمساحة زراعية قدرها 98718 هكتار .

المنطقة الرابعة: سلسة جبال سعيدة مساحتها 88000 هكتار، تضم 9 بلديات بمساحة زراعية قدرها 67573 هكتار.

تتميز بلديات الولاية بكونها إما زراعية أو يمكن ممارسة الزراعة بها والرعي وبلديات أخرى لها طابع زراعي، غابي رعوي، ويظهر ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): تصنيف بلديات الولاية.

التصنيف	المساحة	البلديات
زراعية رعوية (agro-pastorale).	176.600	القعدة، الشرفة، بوهني، القيطنة، بوحنيفية، تيزي، الكرط، المامونية، حسين، فراقيق، عين فارس، سجرارة ، البرج، المناور، سحايلية، سيدي عبد الجبار.
زراعية، غابية رعوية (agro sylvo-pastoral)	137.520	عوف، غروس، ماقضة، سيدي بوسعيد، نسمط، زلماطة، عين فراح، واد الأبطال، البنيان.
زراعية (agricole)	145.000	عين فرص، عين فكان، واد التاغية، قرجوم، غريس، فروحة، مطمور، معسكر، ماوسة، تغنيف، سيدي قادة، هاشم، خلوية.
زراعية (agricole)	108.200	زهانة، عقاز، راس العين عميروش، سيق، الغمري، سيدي عبد المومن، العلايمية، محمدية، مقطع دوز.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (09):المناطق المتجانسة لولاية معسكر.
Source : BNEDER

2-تقسيم أراضي الولاية:

الجدول رقم (29):تقسيم المساحة الاجمالية للولاية.

الوحدة: هكتار

المساحة الإجمالية	**588910**
المساحة الفلاحية الكلية	525462
المساحة الصالحة للزراعة	311192
المساحة الرعوية	54674
المساحة الغابية	159596

المصدر: محافظة الغابات للولاية.

3-توزيع السكان:

الجدول رقم (30): السكان النشيطين في الريف

الوحدة: نسمة

عدد السكان الإجمالي	***730.000***
سكان الريف	*412.000*
إجمالي السكان النشطين	*200.000*
السكان النشطين في القطاع الفلاحي	*130000*

استنادا الى مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية معسكر (DPAU)، بلغ عدد سكان ولاية معسكر حسب إحصائيات1998 مايعادل 676192 نسمة مقسمة بين سكان المدن بعدد 353030 نسمة، مقابل 323162 نسمة لسكان الأرياف.

وقد عرفت ولاية معسكر كغيرها من ولايات البلاد هجرة داخلية كبيرة نتيجة لتدني الأوضاع الأمنية، كذلك العزلة الكبيرة لبعض المناطق الريفية وصعوبة العيش بها، وكانت هذه الهجرة من المناطق الأكثر حرمانا الى المناطق التي بها مزايا نسبية وتظهر اتجاهات هذه الهجرة في الشكل الموالي:

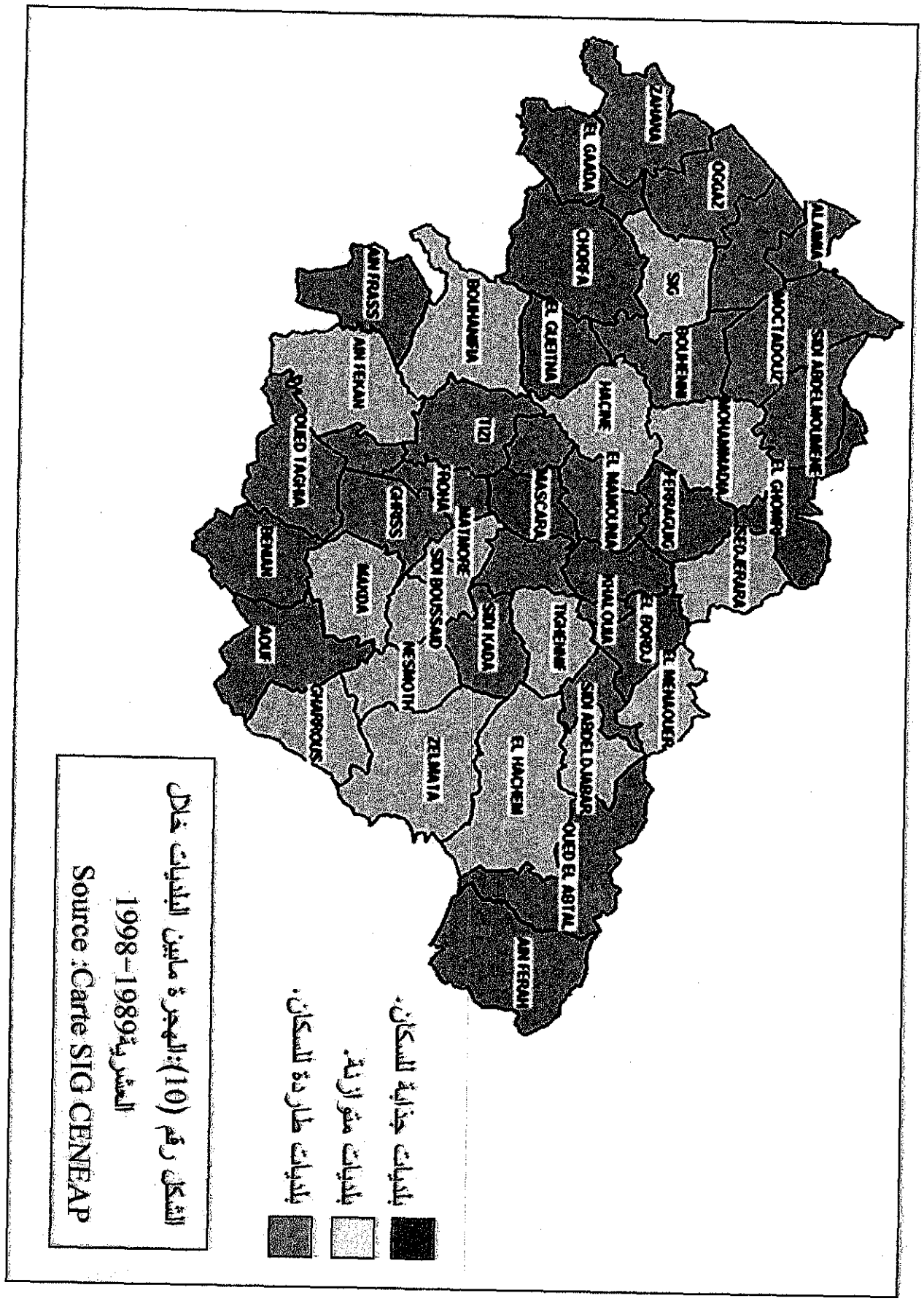

الشكل رقم (10):الهجرة مابين البلديات خلال العشرية1989-1998

Source :Carte SIG CENEAP

4-الموارد المائية:

السدود:4 سدود بمخزون 45 مليون م^3، السعة النظرية 230 م.^{3}

الآبار:3310 بئر.

الآبار العميقة:345 بئر عميق.

5-المستثمرات الفلاحية:

تقسم أراض الزراعية في الولاية الى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية خلقها قانون 87/19 ، وأراضي ملك للخواص وهي تأخذ القسم الأكبر ، غير مستغلة بفعاليةكما أنها أقل خصوبة من الأولى، ويظهر هذا التقسيم في الجدول الموالي:

الجدول رقم (31): أشكال المستثمرات الفلاحية

نوع المستثمرة	العدد		المساحة
المستثمرات الفلاحية الجماعية	4125		102925
المستثمرات الفلاحية الفردية	3611		15821
المزارع النموذجية	3		866
الخواص	25902		181814
البقية	3		10815

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

المطلب الثاني:حصيلة برامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الولاية

خلال فترة2001-2004 استفادت ولاية معسكر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي من غلاف مالي قدره 5.736.465.000,00 دج هذا البرنامج متعدد القطاعات، يقسم حسب طبيعته إلى:

- برامج مركزية: 2.022.186.000,00 ؛
- برامج قطاعية: 2.884.275.000,00 ؛
- المخططات البلدية للتنمية:830.000.000,00 .

ولتنفيذ هذا البرنامج يجب:

- التحكم الأفضل في قيادة العمليات؛
- تعميم الدعوة إلى المنافسة؛
- رفع من فعالية النشاطات المبرمجة .تقليص فترات الإنجاز؛
- تحسين مستوى الثقافي في تسيير الإستثمارات العمومية من خلال إعلام الجمهور حول طبيعة تطور و أثر كل مشروع.

1-انجازات2001:

خلال سنة2001 خصص خلال هذه الفترة غلاف مالي قدره 1.244.061.000,00 دج، لتحقيق 85 مشروع وخلق 3048 منصب عمل مؤقت و يقسم البرنامج كالتالي:

- برنامج قطاعي:739.667.000,00 دج.
- المخططات البلدية للتنمية: 150.000.000,00 دج.
- برنامج مركزي: 354394000.00 دج.

البرنامج القطاعي:

لقد تم إنجاز 35 مشـــروع في سنة 2001 الذي كان مقرر إنجازه في حدود 2003. الاستهلاك المالي وصل إلى 662.782.000,00 دج أي ما يعادل 91% من الغلاف المخصص وقد سمح هذا البرنامج بخلق 580 منصب عمل مؤقت.

المخططات البلدية للتنمية:

خصص في هذا الإطار مبلغ 150.000.000,00 دج يسمح بتسجيل 37 مشروع وقد تم إنجاز هذا البرنامج بنسبة 98% ووصل الإستهلاك إلى146.774.000,00 دج وسمح بخلق 260 عمل مؤقت.

البرنامج المركزي: الغلاف المالي المخصص354.394.000,00 دج لإنجاز 12 مشروع وقد تم إنجاز11 مشروع ومشروعين في طريق الإنجاز، ووصل الاستهلاك إلى 294.990.000,00 دج أي ما يعادل 84 % وقد تم خلق 2218 منصب عمل مؤقت، 2124 في برنامج التنمية الفلاحية وحده.

2-انجازات 2002:

خلال سنة 2002 تم تخصيص مبلغ قدره 1.471.189.000,00 دج بهدف إنجاز 249 مشروع وخلق 4169 منصب عمل مؤقت منها 2956 في البرنامج المركزي وحده.

البرنامج القطاعي: الغلاف المالي الموجه إلى هذا البرنامج هو 467.641.000,00 دج . بهدف إنجاز 147 مشروع وخلق 630 عمل مؤقت، وقد تم إنجاز 85 مشروع بنسبة إنجاز وصلت إلى 97%.

البرنامج المركزي: خلال سنة 2002 خصص غلاف مالي قدره 703.548.000,00 دج لإنجاز 17 مشروع وخلق 2956 منصب عمل مؤقت.

ماديا كانت النتائج كالتالي : تم إنجاز 14 مشروع و 3 في طريق الإنجاز ووصلت نسبة الإنجاز إلى69% بمبلغ قدره بـــ:483.229.000,00 دج.

3-انجازات 2003:

خلال سنة 2003 استفادت ولاية معسكر في إطار برنامج الإنعاش من مبلغ 2.707.155.000,00 لإنجاز 132 مشروع وخلق 4338 منصب عمل مؤقت.

البرنامج قطاعي: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 1.409.180.000,00دج موجه لإنجاز 45 مشروع وخلق 1555 منصب عمل مؤقت وقد تم إنجاز 37 مشروع في حين أن 8 هي في طريق الإنجاز ووصلت نسبة الإنجاز إلى 70 % قدر المبلغ المستهلك بـــ:963.333.000,00 دج .

المخططات البلدية للتنمية: خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 380.000.000,00 دج أي ما يعادل 2,5 مرة من مبلغ 2001 لإنجاز 70 مشروع وخلق 681 منصب عمل مؤقت، ماديا تم إنجاز 67 مشروع و03 في طريق الإنجاز بنسبة إنجاز قدرها 92 % ووصل المبلغ المستهلك إلى346.211.000,00 دج.

البرنامج المركزي: خصص في هذا الإطار 917.975.000,00 دج لتحقيق 17 مشروع وخلق 2102 منصب عمل مؤقت ميدانيا تم إنجاز6 مشاريع و11 هي في طريق الإنجاز.

4-انجازات 2004:

خلال سنة 2004 تم توزيع حصة هذه السنة كالتالي:

البرنامج المركزي: خلال سنة 2004 استفادت ولاية معسكر من مبلغ 267.791.000,00دج لإنجاز 13مشروع وخلق 280 منصب عمل مؤقت وقد بلغت نسبة الإنجاز 35 % ووصل الاستهلاك المالي إلى 71.435.000,00 دج وقد تم إنجاز 11 مشروع ، 02 في طريق الإنجاز.

البرنامج القطاعي:استفادت ولاية معسكر من 46.269.000,00 دج لإنجاز مشروعين متعلقين بالتعليم العالي، وصلت نسبة الإنجاز إلى 48 % والمبلغ المستهلك قدر بـــ : 20.048.000,00 دج.

المبحث الثاني:التنمية الريفية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

المطلب الأول: برامج التنمية الزراعية والريفية

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

خصص في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية غلاف مالي يظهر في شكل تركيب مالي (المبلغ الإجمالي للاستثمار) يوزع في الشكل التالي:

- مبلغ القرض البنكي CRMA و يشكل 40% من تكلفة الاستثمار؛
- الدعم المقدم من طرف FNRDA ويشكل 50% من تكلفة الاستثمار،
- التمويل الذاتي ويشكل 10% من تكلفة الاستثمار.

وانطلاقا من مخطط التنمية الفلاحية (PNDA) إلى نهاية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان المبلغ الإجمالي للاستثمار يقدر ب 12.884.189.925 دج مقسمة كما يلي:

مبلغ القرض:5.153.675.970 دج

مبلغ الدعم: 6.442.094.962 دج

مبلغ التمويل الذاتي: 1.288.418.992دج

استعملت هذه المبالغ في إطار تمويل 16.808طلب تم قبوله، وقد تحصل برنامج تكييف أنظمة الإنتاج على الحصة الأكبر من مبالغ الصندوق.

أولا: برنامج تكييف أنظمة الإنتاج وتنمية الفروع

وهو أيضا مدعم من طرف صندوق الضبط والتنمية الفلاحية وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 10.884.527.095 دج، موزع كالتالي:

- مبلغ الدعم المقدم من طرف ص.و.ض.ت.ف:5.727.037.519 دج.
- مبلغ القرض المقدم من طرف CRMA:4.110.275.541 دج.
- مبلغ التمويل الذاتي:1.046.214.035 دج.

تظهر وضعية متابعة الملفات من خلال37 جلسة للجنة التقنية الولائية.

- عدد الملفات المقدمة للجنة:17439
- عدد الملفات المقبولة :15462

- عدد الملفات المرفوضة:1977

أ) الانجازات المحققة:

مجموع المساحات المزروعة:1852هكتار موزعة الى:

- زراعة الكروم:772 هكتار.
- الأشجار المثمرة:1080 هكتار.
- إضافة إلى تكثيف زراعة الحبوب على مساحة تقدر بـــ6434هكتار، مع دعم الطاقة المستعملة من الكهرباء والغاز.

توسيع السقي الزراعي على مساحة 7996هكتار موزعة الى:

- السقي بالتقطير:1530 هكتار.
- الرش:6168 هكتار.
- الرش المحوري:300 هكتار.

هياكل التخزين تحت التبريد:26000م3.

معصرات الزيتون:9وحدات.

المشاتل:12وحدة.

إنتاج الحليب؛ بلغ معدل الإنتاج المجمع: 5.089.860 لتر.

ب) استعمال التكنولوجية الحديثة للسقي:

تولي البرامج التنموية للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة لاستغلال العقلاني للمياه الجوفية وخاصة المياه المستعملة في الزراعة ولترسيخ هذه الفكرة وبهدف تعميم استعمال التقنيات الحديثة المقتصدة للسقي الفلاحي في إطار برنامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تم تدعيم الفلاحين المالكين للآبار لاقتناء أجهزة السقي بالتقطير وصهاريج تخزين المياه، لتنمية الأشجار المثمرة، الزيتون، الحوامض، الخضراوات والحبوب على مستوى ولاية معسكر.

يهدف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية إلى تطوير إنتاج المحاصيل المسقية باستعمال التقنيات الحديثة للسقي، وقد حدد هذا البرنامج هذه المحاصيل في:الخضراوات وخاصة البطاطس، الأشجار المثمرة، الكروم، الزراعات الصناعية، الزراعات تحت البيوت

البلاستيكية والمشاتل بكل أنواعها ولتعزيز هذا المسار قامت اللجنة التقنية للولاية بطلب من والي الولاية باتخاذ قرار بمنح كل الفلاحين أنظمة السقي بالتقطير أو الرش للأشجار المثمرة والخضراوات، كما يقوم المرشدين الفلاحين على مستوى البلديات بتوعية الفلاحين على أهمية أساليب السقي المقتصدة للماء وقد خصص في هذا الإطار مبلغ إجمالي لإنجازات تطوير السقي الزراعي الحديث قدره: 2.160.019.000 دج ويقدر مبلغ الدعم بـــ: 1.137.735.000 دج موزعة كالتالي:

- السقي بالرش: حيث تم إنجاز 2.176 وحدة جهاز رش (Kit) و33 وحدة جهاز رش محوري (Enrouleurs) وقد قدر المبلغ الإجمالي: 557.200.000 دج مقابل 283.000.000 دج من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- السقي بالتقطير: تم تجهيز 2.083 هكتار بهذا النوع من السقي، قدر المبلغ الإجمالي للإنجازات بـــ432.219.000دج يشكل الدعم المالي258.800.000 دج.

الجدول رقم(32):كمية الماء المقتصدة من خلال استعمال تقنيات السقي.

الوحدة $م^3$ /هـــ

الزراعة.	السقي المستعمل.			الكمية المقتصدة (1-3).
	الساقية(1)	الرش(2)	التقطير(3)	
اللوز،المشمش،الزيتون.	2.200	-	1.800	+400
الحوامض.	9.000	-	5.600	+3400
التفاح ،الأجاص.	4.200	-	2.900	+1300
البرقوق ،الخوخ.	3.000	-	2.100	+900
البطاطس.	4.300	3.400	2.900	+1400
الطماطم.	8.700	-	6.000	+2700
البطيخ، الدلاع.	4.200	3.300	2.900	+1300
الخس.	2.900	2.300	1.800	+1100
الفلفل.	8.200	–	5.700	+2500
الخرشف.	8.400	-	6.300	+2100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية.

ثانيا:برنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز

كانـــت ولايـــة معسكر ضمن 6 ولايات التي استفادت من مشروع نموذجي في إطار استصـــلاح الأراضـــي عـــن طـــريق حق الامتياز، و هو مشروع بني شقران الذي شهد الانطـــلاق في 1999، و قد حدد المساحة الأولية للاستصلاح في إطار هذا المشروع بـــ 5226 هكـــتار، للإشارة أن هذه الأراضي تدخل ضمن الأراضي الخاصة للدولة وبعض أراضي الخواص إذا كانت ضمن هذه المحيطات من هذه المساحة، لم يتم استصلاح سوى 1562 هكتار في إطار المشروع النموذجي، و تبين أنه هناك صعوبة في تحديد الأراضي الخاصـــة للدولة، كما تبين أنها قليلة على مستوى الولاية إذ تبلغ 1900 هكتار، وعلى هذا الأساس سيتم إعادة هيكلة مشروع بني شقران لتحديد المساحة الحقيقية، وقد خصص لهذا المشـــروع غـــلاف مالي قدره 263687224 دج، استهلك منه 157927376 دج و قدر معدل الاستصلاح للهكتار الواحد ب 140000 دج.

بلغ عدد المستفيدين من برنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز 515 شخص (يعتبر منصب شغل دائم).

أ) الشروط التي يجب أن تتوفر في المستفيد:

- يقطن في منطقة المشروع؛
- مستوى مشاركة المتر شح (العمل الطبيعي)؛
- لا يمارس عمل مأجور؛
- الأولوية للشباب وخاصة لخريجي المعاهد والجامعات (في الميدان الفلاحي)؛
- لم يسبق له أن إستفاد من قانون 19/89.

ب) كيفية تسجيل المشاريع:

تجسيدا لسياسة اللامركزية تساهم السلطات المحلية (البلدية – الدائرة) في طلب اقتراح تسجيل المشاريع شريطة وجود محيط يتكون من أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة وتحتاج عملية الاستصلاح الى مساحة لا تقل على 80 هكتار، وبعد دراسة الطلب من طرف مديرية مصالح الفلاحة يطلب من العامة للامتيازات الفلاحية القيام بدراسة تقنية

حول هذا المحيط بمعية المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية مراعيا ثلاث شروط أساسية في المشروع:

- المردودية الاقتصادية،
- الاستدامة البيئية،
- القابلية الاجتماعية.

و بعد انتهاء الدراسة يقدم الملف إلى اللجنة الوزارية الخاصة من طرف السيد مدير المصالح الفلاحية تحت إشراف السيد والي الولاية لدراسته و إبداء الرأي النهائي فيه.

في حالة قبول المشروع يصدر:

- مقرر وزاري لتمويل المشروع.
- قرار وزاري مشترك يحدد محيط الاستصلاح.

وبعد ذلك تجتمع اللجنة الولائية المكلفة بدراسة طلبات المترشحين لاستصلاح الأراضي داخل المحيط تحت رئاسة السيد والي الولاية أو ممثله لتأهيل المترشحين وإن المجلس الشعبي الولائي عضو في هذه اللجنة و بإمكانه أن يساهم مساهمة مفيدة اتجاه هذه المشاريع وبعد ضبط القائمة يشرع مدير المشروع في عملية الإنجاز بمشاركة ومساهمة المستفيدين المؤهلين.

ج) مساهمة الدولة ومساهمة المستفيدين

العامة للامتيازات الفلاحية هي المؤسسة المكلفة بتسيير برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وهي مؤسسة اقتصادية عمومية خاصة أنشأتها الدولة بالاتفاق مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، و يرتبط صاحب الامتياز بدفتر أعباء مع الشركة للامتيازات الفلاحية الممثلة بمدير المشروع.

تساهم الدولة في المشروع بنسبة لا تتعدى 70% من المبلغ المالي الإجمالي للمشروع، وكذلك تقوم بمختلف العمليات التي لها طابع عام، كفتح المسالك و تصحيح مجاري المياه، الأحواض الجبلية،...الخ.و يساهم المستفيد على الأقل بـــ30% من المبلغ الإجمالي للمشروع، لأن هذا يجعله يشعر بملكية المشروع.

د) المشاكل التي تعاني منها عملية غرس الأشجار المثمرة في إطار هذا البرنامج:[1]

- تقع معظم مشاريع استصلاح الأراضي ومنها مشروع بني شقران في مناطق جبلية.
- تعاني الشجيرات المغروسة من نقص مياه السقي في موسم الصيف مما يؤثر سلبا في نجاحها علما بأن عملية السقي التكميلي غير مسجلة في البطاقة التقنية للمشروع.
- تنازل أغلب المستفيدين عن مشاريعهم في الفترات التي تحتاج فيها الشجيرات الى الاهتمام.
- قلة الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة فمثلا مشروع جبال بني شقران الذي انطلق كمشروع نموذجي على مستوى الوطن تبعا للمنشور الوزاري رقم 323 المؤرخ في 1999.06.29، وبما أنه لم تكن مشاريع من هذا النوع فان التدخل كان دون تحديد المحيط أو الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وعند التطبيق تبين أن هناك مشاكل كبيرة في تحديد الطبيعة القانونية للأراضي بصفة رسمية، هذه المشاكل جعلت الوزارة ترى أن إنشاء المشروع يعتمد أولا على تحديد المحيط و طبيعة القانونية للأراضي المتواجدة داخله و لاستهلاك المبلغ المالي المخصص لهذا المشروع رأت مديرية المصالح الفلاحية و العامة للامتيازات الفلاحية تحت إشراف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية توسيع تدخل عملية الاستصلاح في الأراضي التابعة للقطاع الخاص.

هـ) الأسباب التي أدت بالمستفيدين إلى اللجوء إلى التنازل:

من الأسباب الرئيسية التي تفسر عملية التنازل من بعض المستفيدين تتلخص كالآتي:

- تتطلب عملية استصلاح الأراضي جهدا وإرادة كبيرين وهذا ما لم يتوفر لدى معظم المستفيدين.
- ترتبط عملية استصلاح الأراضي بعملية غرس الأشجار المثمرة، وتتصف هذه الأخيرة بأن ثمارها تكون في أربع أو خمس سنوات، في حين أن المستفيدين يريدون الربح السريع، وآخرين ليس لهم ثقافة غرس الأشجار المثمرة ويفضلون زراعة الحبوب.

[1] مداخلة لمديرية المصالح الفلاحية في إطار جلسة في مقر المجلس الشعبي الولائي يوم 2005.03.23.

نشير الى أن نسبة نجاح عملية غرس الأشجار المثمرة على مستوى كل المشاريع حسب تصريحات السيد مدير المشروع إن نسبة النجاح الإجمالية على مستوى ولاية معسكر تقدر حوالي 50%.

و) نتائج برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

استفادت ولاية معسكر من 13 مشروع ، منها 04 سجلت في جويلية 2004، بمبلغ مالي يقدر بـــ 521000000 دج منها 387000000 دج يمثل مساهمة الدولة وهذه المشاريع تتربع على مساحة إجمالية بـــ 5226 هكتار منها 1794 هكتار موجودة ميدانيا موجهة لمنح الامتياز للمستفيدين و1000 هكتار موجهة لإدماجها في قطاع العام بعمليات الغرس الغابي والرعوي، ويهدف البرنامج الى غرس الأشجار المثمرة و الكروم حيث يقدم دعم قدره 60000 دج /هكتار بالنسبة للأشجار المثمرة و129500 دج /هكتار للكورم.

الجدول رقم (33): وضعية الإنجازات المادية إلى غاية مارس 2005.

العمليات	الوحدة	الأهداف	الإنجازات	ما تبقى من الإنجاز	النسبة %
تحسين التربة	هكتار	1844	1197	647	65
غرس الأشجار المثمرة	هكتار	3169	987	2182	31
غرس الكروم	هكتار	922	66	926	07
التشجير	هكتار	600	300	300	50
الغرس الرعوي	هكتار	400	356	44	89
تصحيح المجاري المائية	$م^3$	24500	20000	4500	82
فتح المالك	كلم	36	34	02	94
تهيئة المالك	كلم	95.5	77.5	18	81
تهيئة الينابيع المائية	وحدة	15	10	05	66
الأحواض الصغيرة	وحدة	08	03	05	37
الحواجز المائية	وحدة	03	-	03	-
تربية النحل	وحدة	5230	1743	3461	66

المصدر :مديرية المصالح الفلاحية.

2-برنامج التنمية الفلاحية والريفية:

هذا البرنامج يدخل في إطار المنشور الوزاري رقم 221 لجويلية 2002. المتعلق بتنظيم وتثمين مخطط العمل للتنمية الفلاحية والريفية، تنفيذ هذا البرنامج يهدف الى تقوية مختلف برامج المخطط التنمية الفلاحية والريفية ،ويمس على وجه الخصوص العائلات في الوسط الريفي خاصة تلك المتواجدة في المناطق المعزولة، ويهدف البرنامج الى:

- تحسين الأمن الغذائي؛
- تحسين المستثمرات الفلاحية؛
- ترقية وتثمين المهن الريفية؛

- خلق شروط ملائمة لعودة السكان إلى الأرياف؛
- المساهمة في رفع مداخيل العائلات المستهدفة.

منذ انطلاق البرنامج في شهر جويلية تم إحصاء 402 دوار و5490 عائلة، في المرحلة الأولى قامت اللجنة الولائية بتنفيذ 11 مشروع لفائدة 14 دوار متواجدة في مناطق معزولة وتمس 506 عائلة بمبلغ إجمالي قدر بـــ261411000دج.

3-الإنجازات التي سجلها قطاع الغابات:

أولا:في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

كانت الأشغال التي مولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كالتالي:

غرس الأشجار المثمرة:125 هكتار

غرس الكروم: 70 هكتار

تصحيح المجاري المائية:10000 ($م^3$)

غرس الأشجار الكاسرة للرياح:16 (كلم)

نقاط المياه: 19 وحدة (نقطة فقط لم يتم إنجازها).

نسبة الإنجاز العامة بلغت 98%.(حسب مديرية الغابات لولاية معسكر)

ثانيا:في إطار مشروع التشغيل الريفي

يهدف هذا البرنامج الى امتصاص اليد العاملة التي لا تتوفر على الكفاءة، وفي إطار هذا البرنامج تم انجاز النشاطات المشار إليها في الجدول الموالي.(حسب مديرية الغابات للولاية).

الجدول رقم(34):حصيلة مشروع التشغيل الريفي على مستوى الولاية.

الأشـــــغال.	الحجم المرتقب.	الإنجاز الكلي.
إعادة التشجير (هكتار)	3712	3702
غرس الأشجار المثمرة(هكتار)	10443	10443
غرس الكروم(هكتار)	1780	1780
تصحيح المجاري المائية ($م^3$)	284653	284653
استصلاح الأراضي(هكتار)	4408	4408
تهيئة المسالك (كم)	240	231,5
شق الطرقات	80	72
نقاط المياه (و)	35	35
تهيئة المنابع (و)	20	20
تثبيت الشعاب	300	300
غرس التين ألشوكي(هكتار)	200	200
غرس الأشجار الكاسرة للرياح (كلم)	300	300
حماية المدرجات الجبلية	200	200
تربية النحل	2856	1656

المصدر: محافظة الغابات للولاية.

بلغت نسبة الإنجاز العامة في مشروع التشغيل الريفي حسب مديرية الغابات99%.

حسب مديرية المصالح الفلاحية عرف الإنتاج الزراعي خلال سنوات الإنعاش ارتفاع محسوسا بسبب الدعم الذي تحصل عليه الفلاحين في هذا الإطار غير أنه يظهر من الجدول أعلاه أن الإنتاج الزراعي رغم ارتفاعه الكبير خلال سنة 2003 عرفت تراجعا في السنة اللاحقة وذلك لأن سنة 2003 عرفت بأنها زراعية لأن نسبة التساقط كانت كبيرة.

كما أن الإنتاج الحيواني خلال 2003 كان كالتالي:

الماشية :4106155 رأس، الأبقار :25816، المعز: 50249

الخيول :9220، دجاج اللحوم:1846500 رأس، دجاج البيض:1017600 رأس، الديك الرومي 5500، الأرنب: 300.

المطلب الثاني: المشاكل العالقة

1-مشكل العقار الفلاحي على مستوى ولاية معسكر:

إن القوانين المتتالية والمتسارعة على العقار الفلاحي خلقت عدم الاستقرار على مستوى هذه الأراضي، وهذا ما أثر سلبا على النشاط الفلاحي.

- خلافات داخل المجموعات؛
- خلافات بين المجموعات والخواص؛
- عدم استغلال الأراضي بأنجع الطرق؛
- عدم استمرار الاستثمار على المدى الطويل.

لهذه الأسباب تم إنشاء لجنة ولائية مكلفة بمراقبة، متابعة وتسوية النزاعات الخاصة بالمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وكانت النتائج كالتالي:

في إطار قانون 19/87 الخاص بإعادة هيكلة المزارع الفلاحية الصادر في 08 فيفري 1987، تم إنشاء 7736 مستثمرة فلاحية تقدر ب 118466 هكتار ب 18380 مستفيد وهذا إلى غاية 31 أكتوبر 2003.

- عدد المستثمرات الفلاحية الجماعية : 4132
- عدد المستثمرات الفلاحية الفردية : 3611
- المجموع : 7736

عدد المجاهدين وذوي الحقوق الذين إستفادو في إطار تطبيق القانون 19/87 المذكور أعلاه هو 1690 مستفيد بمساحة تقدر ب 7980 هكتار و534 مستثمرة فردية بمساحة 2440 هكتار في إطار المنشور الوزاري رقم 838 المؤرخ في 24 أكتوبر 1996(وهذا حسب مديرية المصالح الفلاحية).

2-الموارد المائية

يعتبر الماء عنصر حيوي للنشاط الفلاحي ويتوقف عليه وضع أي برنامج تنموي، وقد شهدت الجهة الغربية للبلاد بصفة عامة وولاية معسكر بصفة خاصة خلال العشريتين الأخيرتين انخفاض ملحوظ في المياه الجوفية والسطحية مما أثر سلبا على الفلاحة فأدى إلى تقليص المساحات المسقية وبالتالي انخفاض المحاصيل المسقية وهذا بدوره انعكس سلبا على مداخيل الفلاحين الذين سعو بكل الطرق إلى الحفاظ على مستوى معيشتهم من خلال الاستغلال غير العقلاني للموارد المائية.

تقدر المساحة المسقية بالولاية بحوالي 30.000 هـ من بين 312.000 هـ كمساحة فلاحية صالحة للزراعة أي ما يعادل 09,6% من المساحة الفلاحية الصالحة وتتمركز هذه المساحة المسقية حول منطقتين هما: سهل غريس والمحيطين: هبرة وسيق وقد تم انجاز شبكة الري للمحيطين المسقيين هبرة- سيق خلال الفترة الممتدة ما بين سنة1940 و1957، ويقوم بتسييرها ديوان المحيطات المسقية بالمحمدية الذي تسلم مهامه منذ جوان 1986 الذي ينقسم بدوره إلى وحدتين، وحدة الهبرة المكلفة بتسيير المحيط المسقي " الهبرة " المتخصص في إنتاج الحوامض، يتوفر هذا المحيط على ثلاثة سدود هي سد ويزرت، بوحنيفية وفرقوق.أما وحدة سيـق المكلفة بتسيير محيط سيق المتخصص في إنتاج الزيتون، يتم سيقيه من سد الشرفة.

الجدول رقم(36):الموارد المائية في الولاية.

تعيين	محيط الهبرة	محيط سيق	المجموع
المساحة المجهزة	19.610هكتار	8.200هكتار	27.810 هكتار
مساحة الأشجار القابلة للسقي	6.500هكتار	3.500هكتار	10.000 هكتار
طول شبكة السقي	270 كلم	140 كلم	410 كلم

المصدر:مديرية المصالح الفلاحية.

وبسبب نقص الموارد المائية وارتفاع الجزء المخصص للشرب فقد انخفضت المساحات المسقية التي كانت تقدر ب16000هكتار في إطار هذين المحيطين الى 10000 هكتار.

في ظل تزايد استعمالات الموارد المائية للشرب،وفي الصناعة والفلاحة والنقص في الكميات المتاحة هناك مشاكل أخرى تعاني منها الزراعة المسقية حيث أن 50 % من الحجم المخزن في سد ويزرت و30 % من الحجم المخزن في بوحنيفية تصل فقط إلى سد فرقوق الذي أصبح يستعمل لعبور المياه الى المحيطين، وتضيع النسب المتبقية خلال تحويل المياه ما بين السدود الثلاث، إضافة إلى التسربات التي تعاني منها شبكة السقي في المحيطين والتي تتراوح ما بين 25 إلى 40 % من كمية المياه المتاحة.

المبحث الثالث: البرامج الجديدة

المطلب الأول:المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

في إطار تحقيق أولي تم إحصاء 483 دوار على مستوى 44 بلدية (بلديات: معسكر، المحمدية، سيدي عبد المومن مستثناه). و قد حدد 119 دوارا أكثر انعزالا، ولذا كانت الأولوية لها، واستفاد من هذه المشاريع 6573 عائلة و33029 شخص.

تتخذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية شكلين:

- النشاطات ذات الاستعمال الفردي: وهي المشاريع التي يستفيد منها الفلاح بصفة منفردة، تتعلق بتحسين إنتاجية مزرعته كاستصلاح الأرض ودعم هياكل الإنتاج بالتجهيزات أو العمل على تحسين دخله من خلال استفادته من دعم مادي لتفعيل نشاطه (توزيع رؤوس الأبقار والماشية وكذلك الدجاج.).
- نشاطات ذات الاستعمال الجماعي: وتتكون أساسا من الأعمال الزراعية، تعبئة مياه الأمطار، التزويد بمياه الشرب، تهيئة المسالك، الكهرباء الريفية، وحماية الأرض ضد الانجراف وتتميز هذه النشاطات أنها ذات استعمال جماعي يستفيد منها كل سكان المنطقة أو مجموعة كبيرة منهم.

هذا البرنامج هو في حيز التطبيق وفي مرحل أولية تم انجاز في إطار النشاطات ذات الاستعمال الفردي مايلي:

- تحسين أنظمة الإنتاج من خلال غرس 7 هكتار من الزيتون لفائدة 7 مستمرات.
- ترميم 21 سكن.
- التزويد ب 312رأس ماشية.
- التزويد ب 26رأس بقر.
- دعم المزارعين ب 5200دجاج لإنتاج اللحم.
- دعم المزارعين ب دجاج2600 لإنتاج البيض.
- التزويد ب26 وحدة تغذية وتجهيز منشآت تربية الدواجن.

أما في إطار النشاطات ذات الاستعمال الجماعي فقد حددت مشاريع ضخمة في هذا الإطار وتم توزيعها بين المديريات كالتالي:

1) مديرية الغابات:

الجدول رقم (37):المشاريع الموكلة لمديرية الغابات.

الوحدة 1000 دج

العملية	الحجم المادي	الوحدة	مبلغ الإستثمار
تهيئة المنابع	1	وحدة	150
نقاط المياه	1	وحدة	300
إلتقاط المنابع	1	وحدة	100
تربية النحل	885	وحدة	9780
تصحيح المجاري	66600	$م^3$	165250
الحواجز	35	وحدة	17500
تثبيت الجرف	50	هكتار	2950
غرس التين الشوكي	117	هكتار	5780
الأشجار المثمرة	361	هكتار	23460
التشجير	30	هكتار	2100
تهيئة المسالك	110	كلم	26425
شق المسالك	30.7	كلم	16300
مجموع المبالغ المخصصة لمديرية الغابات			270095

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

2) مديرية المصالح الفلاحية:

الجدول رقم (38):المشاريع الموكلة لمديرية المصالح الفلاحية.

العملية	الحجم المادي	الوحدة	مبلغ الإستثمار
إستصلاح الأراضي	520	هكتار	10400
تهيئة المسالك	4.8	كلم	1200
مجموع المبالغ المخصصة مديرية المصالح الفلاحية			11600

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

3) مديرية الري للولاية:

الجدول رقم (39):المشاريع الموكلة لمديرية الري.

الوحدة 1000 دج

العملية	الحجم المادي	الوحدة	مبلغ الإستثمار
الماء الصالح للشرب	9	وحدة	19755
دراسة الحواجز المائية	6	وحدة	7800
دراسة و إنجاز الحواجز المائية	4	وحدة	81147
مجموع المبالغ المخصصة مديرية الري للولاية (DHW)			108682

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

4) مديرية الأشغال العمومية للولاية:

الجدول رقم (40):المشاريع الموكلة لمديرية الأشغال العمومية.

الوحدة 1000 دج

العملية	الحجم المادي	الوحدة	مبلغ الإستثمار
تعبيد الطرقات	8000	ميل	4000
إنجاز طريق الولاية		كلم	10100
ترميم طريق	1100	ميل	2895
مجموع المبالغ المخصصة مديرية الأشغال العمومية (DTP)			16995
الكهرباء الريفية	15	عائلة	4500

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

5) ما جاء في إطار صندوق استصلاح الأراضي(FDRMVTC)

الجدول رقم (41):المشاريع الممولة في إطار صندوق FDRMVTC.

الوحدة 1000 دج

العملية	الحجم المادي	الوحدة	مبلغ الاستثمار
تنمية الزراعة الجبلية			
استصلاح الأراضي	997	هكتار	23859
زراعة الأشجار المثمرة	125	هكتار	7580
زراعة الكروم	35.5	هكتار	1000
فك العزلة			
تهيئة المسالك	67.8	كم	1685
شق المسالك	34.5	كم	17060
هياكل الري الصغيرة			
تجهيزات الري	76	وحدة	41320
إنشاء قناة للتزويد بالماء	1	كم	3340
المهن الريفية			
الخياطة والتطريز	8	وحدة	108
خلق وحدة طحن الحبوب	1	وحدة	80
خلق وحدات تربية الحيوانات			
الدجاج والديك الرومي	500	وحدة	70
تربية النحل		خلية	40936
إنشاء وحدة لتربة الديك الرومي	4882	وحدة	40936

إضافة الى مشاريع أخرى تم برمجتها في إطار هذه الموارد وفي إطار هيئات أخرى مثل الأشغال ذات المنفعة العامة (TUP-HIMO) التي خصص لها غلاف مالي قدره 19.800.000 دج، ونشير كذلك الى أن مديرية الغابات تتكفل بالمشاريع ذات المنفعة العامة والمتعلقة بالبيئة والمحيط في حين أن مديرة المصالح الفلاحية تقوم بالمشاريع التي تتعلق بالمصلحة الخاصة للفلاحين.

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تم تقسيمها حسب احتياجات البلديات فالبلديات المعزولة تحصلت على أكبر عدد من المشاريع ويظهر الشكل الموالي تقسيم المشاريع الجوارية على بلديات الولاية.

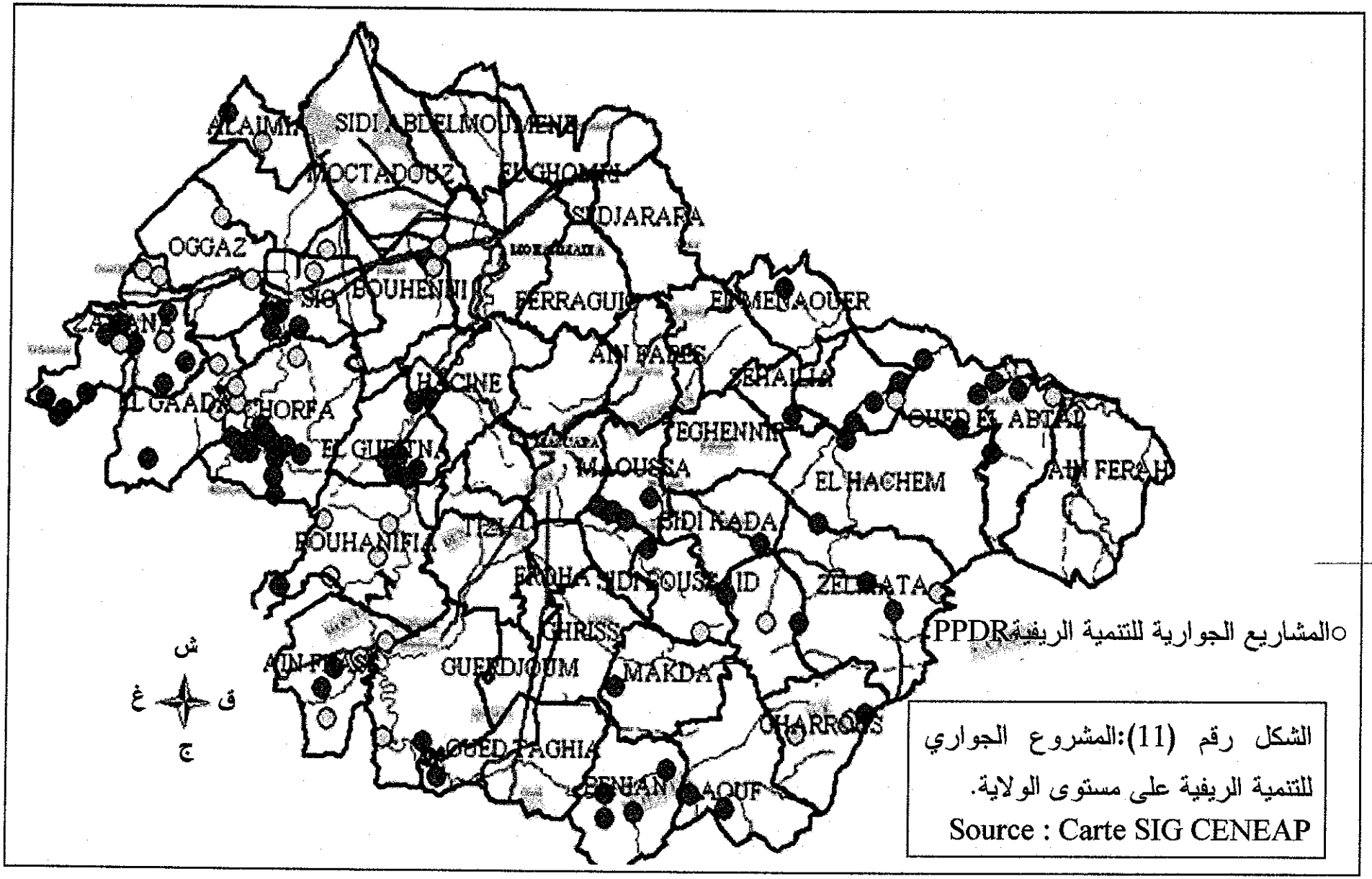

○المشاريع الجوارية للتنمية الريفيةPPDR

الشكل رقم (11):المشروع الجواري للتنمية الريفية على مستوى الولاية.
Source : Carte SIG CENEAP

لقد جاء برنامج الإسكان الريفي تكملة للانجازات السابقة وللحاجة التي تستدعيها إعادة الحياة الى المناطق الريفية المهجورة ويمتد هذا البرنامج من 2005-2009 حيث بدأ في جانفي 2005 و حصلت ولاية معسكر على 9000 إعانة موزعة على خمسة سنوات.

كانت المستفيد من الإعانة سابقا يحصل على نسبة 48%، ثم 48% ثم يحصل على الباقي، أما في إطار هذا البرنامج الجديد فقد حددت شروط الحصول على الإعانة وتتمثل في:

- أن يكون المستفيد يسكن في وسط ريفي وسكنه غير صالح للإسكان،
- لم يتحصل على إعانة الدولة بخصوص السكن وليس مستفيد من سكن ناتج عن تنازل عمومي،
- أن يكون منخرط في برنامج التنمية الفلاحية (PNDA) ،
- أن يكون دخله محدود (أقل3 مرات من الدخل الوطني الأدنى).

و يستلزم هذا البرنامج بناء سكن جديد ويهدف الى:

- إعادة تنمية الفضاءات الفلاحية والريفية؛
- تثبيت سكان الريف (إيقاف النزوح الريفي)؛
- عودة السكان الذين فروا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

ويتم تمويل هذا البرنامج من طرف الصندوق الوطني للسكن (CNL)عن طريق فتح حساب في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وطريقة الدفع تتم بدفع 20%، ثم 40 % ثم 40% و ذلك حسب مستويات الإنجاز وقد استفادت من هذا البرنامج كل بلديات الولاية ما عدا بلدية معسكر التي تعتبر حضرية.(حسب مديرية السكن والتجهيزات العمومية.)

خاتمة الفصل:

لقد كان لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية اثر ايجابيا على التنمية الفلاحية بالولاية فقد ساهم في رفع مستوى الأمن الغذائي للعائلات الريفية من خلال استفادتها من هذا الدعم في تحسين وتجهيز مستثمراتها رغم ذلك هناك عدة مشاكل ارتبطت بهذا البرنامج من أهمها مايلي:

- لقد حققت مختلف البرامج المطبق في هذا المجال نجاحا مقبولا ماعدا برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الذي مافتئ المستفيدين منه يتنازلون عن الأراضي دون الأخذ في الحسبان تكاليف استصلاحها وذلك لصعوبة الاستثمار فيها وارتباطه من جهة أخرى بغرس الأشجار المثمرة، هذه الأخيرة لا ينال الفلاح مردودها قبل أربع سنوات .
- لم يتم توزيع بصفة المشاريع بصفة متكافئة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فهناك فلاحين تحصلوا على دعم لعدة مشاريع وآخرين لو يصلهم هذا الدعم.
- إن أجال إتمام المشاريع تكون دائما أكبر من المدة التي يتم تحديدها، كما أن الانطلاق يشهد في الغالب التأخر.
- إن هيئات مراقبة تنفيذ المشاريع لا تعمل بفعالية حيث أن المراقبة لا تتم بصفة دورية ومستدامة.

إن تحقيق التنمية الريفية في ولاية معسكر في إطار استراتيجية التنمية الريفية الجديدة يبقى منوطا بحل هذه المشاكل وبتوفير أفضل الشروط لحياة سكان المناطق الريفية وكذلك دعم النشاطات الاقتصادية غير الزراعية في الريف بتشجيع المهن الريفية والصناعات التقليدية ومختلف الحرف الأخرى.

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها والتي تمحورت حول الوسط الريفي والاستراتيجيات التي تمكن من تنميته حتى يصبح كيانا اقتصاديا قائما بذاته، قادرا على تأمين شروط حياة وفرص عمل ملائمة لسكانه وإمكانية مساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد، وذلك بما يتوفر عليه من موارد طبيعية وثقافية متعددة وغير مستغلة وطاقات بشرية كبيرة يمكن أن تشكل المنطلق الأول للتنمية الحقيقية توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

1- لم يحظى الريف الجزائري منذ الاستقلال بتنمية ريفية حقيقية فالبرامج التنموية كانت موجهة للاحتياجات الاجتماعية للسكان وتدخل ضمن إطار برامج التنمية المحلية التي ركزت في غالب الأحيان على فك العزلة من خلال شق الطرقات والمسالك الريفية بهدف تحسين شروط الحياة للسكان أو برامج قطاعية تهدف الى تعزيز الهياكل القاعدية، تميزت برامج التنمية المحلية بصعوبة تعبئة الموارد الضرورية بينما البرامج القطاعية هي مركزية التصميم وبعيدة عن واقع المناطق الريفية، هذه البرامج كان من الممكن أن تكون أكثر فعالية لو رافقها دعم لإنشاء نشاطات اقتصادية قادرة على خلق مداخيل للسكان، ما عدا النشاط الفلاحي الذي شكل محور التدخل العمومي الوحيد ذو البعد الاقتصادي.

2-لقد مكنت سياسة دعم الدولة للنشاط الأول في الريف في إطار برنامج التنمية الفلاحية والريفية وبواسطة تمويل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية من تعويض غياب مؤسسات القرض الفلاحي التي عانى منها الفلاحين كثيرا وقد شكل هذا الدعم سندا كبيرا لسياسة إنعاش الاستثمارات المنتجة من خلال دعمه لتحديث المستثمرات الفلاحية والعمل على جعلها عون اقتصادي حقيقي فقد وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية صيغ تمويل قائمة على توزيع المخاطر بين الدولة، البنك والفلاح مما سمح بتمويل بخلق شروط ملائمة لإنعاش القطاع الزراعي.

3-لقد سجل القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة نتائج ايجابية خاصة من حيث تطور حجم الإنتاج الزراعي، تحسين في مداخيل الفلاحين وكذلك استقرار نسبي في المناطق الريفية، كما تمكنت التدخلات العمومية في إطار السياسات القطاعية أو برامج التنمية

المحلية في هذه الفترة من الاستجابة بشكل مقبول لاحتياجات السكان غير أن الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتربية بقي غير متكافئ عبر المناطق الريفية، ذلك لكون هذه الأخيرة ليست متجانسة وتطبيق خطط موحدة لا يحقق النتائج المرجوة ذلك لأن التدخلات يجب أن تكون حسب خصائص كل منطقة ووفق احتياجات السكان كما انه توجد مناطق تستدعي تدخلا خاصا وسريعا باعتبارها أكثر حرمانا وتهميشا.

4-تجري التدخلات العمومية في المناطق الريفية ضمن البرامج القطاعية دون تنسيق وتكامل فيما بينها مما يجعل الإنفاق العمومي بعيدا عن العقلانية والفعالية فالدعم الموجه في إطار السياسات القطاعية محدود الآثار كما أن تنفيذها بشكل منفصل هو شكل من سوء التسيير والتبذير للأموال العمومية.

5-يجب تغيير فكرة الدولة حول الدعم من مجرد توزيع أغلفة مالية لانجاز مشاريع للفائدة العامة دون تآزرها ومراقبة مدى نجاحها على المدى الطويل الى التركيز على التنمية البشرية فتكوين الفرد وتمكينه من أن يصبح عنصرا فاعلا في النشاط الاقتصادي يشكل أفضل دعم له.

- إن جهود إنعاش الاستثمار في القطاع الفلاحي حقق نتائج ايجابية في مجال التنمية الفلاحية، التي استفادت من عدة مشاريع وحققت نتائج محسوسة فقد ارتفع الإنتاج الزراعي خلال فترات الإنعاش، لكن هذا الدعم لم يستفد منه كل الفلاحين (الفلاحين القاطنين في الناطق المعزولة) ولم يكن له أثر محسوس على شروط حياة السكان، كما أن الإنتاج الزراعي وان ارتفع حجمه فان النوعية بقيت رديئة وقيت عدة مشاكل دون حل من أهمها:

- الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية بسبب الضغط الاجتماعي القوي عليها.
- مشكل العقار المخصص للبناء وتسليم رخصة البناء في الوسط الريفي.
- مشكل الانفصال بين القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، فالصناعات الغذائية لا تعتمد عل الإنتاج الزراعي المحلي بل تحول المنتجات المستوردة.
- ضعف مداخيل النشاط الفلاحي، الغابي وتربية المواشي.
- انتشار ظاهرة البطالة والفقر وغياب الأمن الغذائي للعائلات الريفية.

- مشكل تسويق المنتجات الزراعية، فالمزارعين ليس لهم الإمكانية ولا الخبرة الكافية لتوزيع منتجاتهم وتسويقها.

هذه المشاكل وغيرها تستدعي إعادة النظر في تصور التنمية الريفية وتكفل سريع، لهذا جاءت استراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي ترتكز على الأمن الغذائي للعائلات الريفية، تحسين شروط الحياة، مع الحفاظ على الاستدامة البيئية، هذه الإستراتيجية يجب أن تأخذ في الحسبان النقاط التالية:

- بناء الإستراتيجية يجب أن يقوم على المشاركة بين الدولة، الأعوان الاقتصاديين والسكان المحليين، من خلال تحديد الأهداف، توزيع المكاسب والأخطار.
- تشجيع إنشاء تعاونيات القرض التي تشكل أفضل حل في ظل غياب التمويل البنكي وعدم توفر الضمانات الكافية للفلاحين.
- ترشيد الإنفاق العمومي وفق الاحتياجات الخاصة للمناطق الريفية.
- دعم التنمية البشرية التي تمكن من دمج السكان في الاقتصاد الريفي.
- إنشاء أجهزة مراقبة مستدامة وفعالة للمشاريع المنجزة.

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة يمكن التأكيد على أن التنمية الريفية أصبحت ضرورة حتمية لمعالجة المشاكل الأوضاع الاجتماعية السيئة في الأرياف وبناء توازن اجتماعي مستقر في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1-الكتب والمجلات:

- حسين درويش العشيري "**التنمية الاقتصادية**" دار النهضة، بيـــروت، 1979.
- يوسف عبد الله صانع "**مقررات التنمية الإقتصادية العربية**" الجزء الثالث المؤسسة العربية للنشر و الدراسات، 1975.
- كامل بكري "**التنمية الاقتصادية**" الدار الجامعية، بيروت،1977.
- محمد العماري "**التنمية الاقتصادية و التخطيط**" دار الحياةدمشق، 1969.
- أسامة محمد الفولي و مجدي محمود شهاب "**أساسيات الاقتصاد السياسي** " دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1998.
- محمد نبيل جامع " **التنمية في خدمة الأمن القومي-الطاقة البشرية والطاقة النووية في الميزان**" منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
- محمد سعيد الفتح "**مبادئ الاقتصاد الزراعي** " مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب،1981.
- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي "**التنمية الاقتصادية-مفهومها، نظرياتها، سياساتها**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري أحمد "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها** " الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- محمد عبيدات "**التسويق الزراعي**" ط1،عمان،2000،ص143.
- مبروك مقدم "**الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية**"ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- عبد الوهاب الأمين "**التنمية الاقتصادية-المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة للدول النامية**" دار حافظ للنشر، السعودية، 2000.
- عبد الزهرة فيصل يونس" **مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002.

• عبد المجيد قدي "**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية** " ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

• عبد المطلب عبد الحميد "**السياسة الإقتصادية على المستوى القومي-تحليل كلي**"، مجموعة النيل العربية، 2002.

• عبد الرزاق الهلالي " **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي في البلدان النامية** " دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

• عبد الرحمن يسري أحمد " **تطور الفكر الاقتصادي**" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

• صلاح وزان "**تنمية الزراعة العربية – الواقع و الممكن**" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.1998.

• روبرت لافون "**التنمية الاقتصادية**" ترجمة نادية خيري الناشر SALVAT، 1975.

• مجلة البحث الزراعي، العدد01، المعهد الوطني للبحث الزراعي، المطبوعات الجميلة، الجزائر،1997.

• مجلة البحث الزراعي، العدد05، المعهد الوطني للبحث الزراعي، المطبوعات الجميلة، الجزائر، أكتوبر 1997.

• الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "**نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية**" المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة ،2000.

• بودلال علي " **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 1999-2000.

• القانون رقم **87-19** المؤرخ ب08 ديسمبر1987 المنظم لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-LIVRES :

• Abaab Ali et al « **Agricultures familiales et developpement rural en méditerranée** » ed KARTHALA et CIHEAM, France, 2000

• Abdelkader Khelil « **La société montagnarde en question** », ANEP, Rouiba, 2000.

- Abderrahmane mebtoul **l'Algérie face aux défis de la mondialisation** TOME 2, réformes économique et privatisation. OPU,2002
- Artus Patrick, **«la nouvelle économie»**, nouvelle édition La Découverte, 2002
- Gerard Azoulay " **Les théories de développement** " ed PUR 2002.
- Jaque Brasseul " **introduction a l'économie du développement** " ed Armand colin, 1993.
- Jean Gadant " **Aménagement et developpement rural Technique et Documentation** " ed Lavoisier, paris 1987.
- Louis Malassis **"Economie agro-alimentaire-Tome I :Economie de la consommation et de la production agro-alimentaire** " ed, Cujas Paris 1979
- Louis Pascal Mahé et François Ortalo Magné " **Pratique agricole- un modèle Européen**" Presse de la fonction National des sciences Politique, Janvier 2001.
- Malcolm Gillis et al " **Economie du développement " ed de Boeck** Université, Bruscelles, Belgique 2004
- Marc penoul " **Economie de développement** " ed DALLOZ ,1972.
- Organisé Par:Centre De Recherche En Anthropologie Sociale Et Culturelle En Collaboration Avec Le PNUD **"Femmes Et Développement"** ,[1] ed, CRASC, Oran, Août 1995.
- .P.Pelissier et all " **le développement rural en question- Paysage, espaces ruraux, systèmes agraires** " , ORSTOM, paris 1984.
- République algérienne démocratie et populaire "**Agriculture dans l'Economie Nationale**" ,Ministère De L'Agriculture
- R..Badouin **"L'économie rural** " Armand Colin,Paris,1971.
- Slimane Bedrani "**les politique Agraires En Algérie**" CREA
- Stéphanie Druguet **"contribution des associations au développement rural"** Thèse master science du centre international de haute études agronomique méditerranéennes, 2003.

2- Rapport et Article, :

• Gérard Ghersi et Frédéric Martin, **« Pour une approche renouvelée et intégrée de la sécurité alimentaire »**, Département d'économie rurale. Université Laval, Québec, Canada, disponible sur le site d'Internet : http://www.fpolar.org.verevistagr/approcherenouv.htm

• Sadoud Mohamed : **«Financement des Projet Agricoles a Travers le Programme de Soutien Agricole Dans la Wilaya De**

Chelf » Colloque international Sur Le Développement Local, Gouvernance et Réalité de l'économie Nationale, Avril 2005, Mascara.

• Smaïl GOUMEZIANE: **«Economie algérienne: enjeux et perspectives »,** Intervention faite lors du séminaire du CIPA à Paris le 27 avril 2000

• **Sébastien Treyer :** «Quel avenir à long terme pour l'usage agricole de l'eau en Méditerranée?Quelques réflexions prospectives », disponible sur l site :www.agridoc.com/resdoc/revuth/revue_4htm-4k

• Yoo ASSOGBA ,« Observation en économie sociale et en développement régional »

• : Gouvernance, économie sociale et développement durable en Afrique » ,Novembre 2000

• Rapport National sur Les Forets établit par :MEZALI Mohamed direction de la gestion du patrimoine forestier Alger le 4 novembre 2003

• Rapport Sur le Développement En Afrique, Résumé « Développement Rural Et Réduction De La pauvreté En Afrique », la banque Africaine de développement, 2002.

• Rapport Du Fin De Réunion Tripartite Sur Les Moyens D'assurer Du Développement Agricole Dans Une Economie Mondialisé », Genève, 2000.

• «La privatisation Du FoncierAgricole » : www.acts.or.ke/paplrr/docs/PAPLRRCT-Salimapaper.pdf

• Qu'est-ce que la Gouvernance ? : www.urbanisme.equipement.gouv.fr/cdu/

• accueil/bibliographies/gouvernance/note1htm-19k

• Revue « **Finances et Développement** » , FMI et BM, Décembre 1997.

• Le dossier de la PAC ,N°06, « **le développement rural** », mai 2000, Disponible sur le site D'internete: http://www.agriculture.gour.fr/spip/IMG/pdf/7 terst-bat.pdf

• Ministère de l'Agriculture, http://www.minagri.dz

مواقع الإنترنيت:

• http://www.ifrad.org/

• http://www.datar.gouv.fr/

• http://www. World Bank.org/rural strategy

• http://europa.eu.int/comm/research/conférences/conférences2003/sadc/backinfo_fr.htmp

• http://www.skyminds.net/ecomonie/10_lespolitiques_economiques.php

• http://www.cg.gov.dz/dossiers/plan-relance.htm

• http://www.undp-pogar.Org/arabic/themes/governance.asp

- http://www.univ-pau.fr/~ville-m/pdf/Communications/052_Casteigts.pdf
- http://www.solidarité_rurale.qc.ca
- http://www.ac-rouen.fr/pedagogie/equipes/ses_net/ses_ped/ses20112.htm
- http://portal.unesco.org/education/fr/er.php-URL_ID=2755&URL_DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
- http://www.solidarité _rurale.qc.ca
- http://www.frw.be/html/presentation_wallonie.html

REPARTITION DES EAC-EAI (LOI 87/19 - 838 - CONCESSION) PAR COMMUNE
CAMPAGNE : 2003/2004

Commune	Loi 87/19						TOTAL LOI 87/19			838		CONCESSION			TOTAL GENERAL		
	EAC	ATTR	SUP	EAI	ATTR	SUP	EAC + EAI	ATTR	SUP	ATTR	SUP	EAI	ATTR	SUP	EAC+EAI	ATTR	SUP
MASCARA	147	561	3323.03	242	242	1077.73	389	803	4400.76	20	85.6	0	0	0	409	823	4486.36
TOTAL/DAIRA	147	561	3323.03	242	242	1077.73	389	803	4400.76	20	85.6	0	0	0	409	823	4486.36
BOU-HANIFIA	29	112	1706.05	53	53	381.58	82	165	2087.63	5	31.5	12	12	36.11	99	182	2155.24
HACINE	21	84	449.26	33	33	203.75	54	117	653.01	5	26.8	0	0	0	59	122	679.81
EL-GUETHNA	28	118	586.08	24	24	84.9	52	142	672.98	1	4	23	23	142.29	76	166	819.27
TOTAL/DAIRA	78	314	2743.39	110	110	670.23	188	424	3413.62	11	62.3	35	35	178.4	234	470	3654.32
SIG	131	444	2016.34	215	215	582.96	346	659	2598.3	0	0	0	0	0	346	659	2598.3
CHORFA	19	68	1243	13	13	137	32	81	1380	0	0	0	0	0	32	81	1380
BOU-HENNI	80	318	1528.82	25	25	167.38	105	343	1696.2	26	113.1	0	0	0	131	369	1809.3
TOTAL/DAIRA	230	830	4787.16	253	253	887.34	483	1083	5674.5	26	113.1	0	0	0	509	1109	5787.6
MOHAMMADIA	188	921	2765.94	257	257	641.98	445	1178	3407.92	59	216	21	21	85.54	525	1258	3709.46
EL-GHOMRI	78	248	1679.21	46	46	338.53	124	294	2017.74	0	0	22	22	77.04	146	316	2094.78
S/A/MOUMEN	135	674	2620.56	49	49	94.3	184	723	2714.86	58	305	0	0	0	242	781	3019.86
FERRAGUIG	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
SEDJERARA	0	0	0	48	48	75.3	48	48	75.3	0	0	0	0	0	48	48	75.3
MOCTA-DOUZ	126	521	3307.74	20	20	85.19	146	541	3392.93	2	10	0	0	0	148	543	3402.93
TOTAL/DAIRA	527	2364	10373.45	420	420	1235.3	947	2784	11608.75	119	531	43	43	162.58	1109	2946	12302.33
TIGHENNIF	274	958	4288.85	338	338	700.58	612	1296	4989.43	35	88.62	0	0	0	647	1331	5078.05
SIDI KADA	180	630	2195.67	88	88	324.93	268	718	2520.6	23	68	0	0	0	291	741	2588.6
SEHAILIA	55	214	1386.71	30	30	156.83	85	244	1543.54	14	39	0	0	0	99	258	1582.54
TOTAL/DAIRA	509	1802	7871.23	456	456	1182.34	965	2258	9053.57	72	195.62	0	0	0	1037	2330	9249.19
GHRISS	225	817	4007.09	207	207	492.91	432	1024	4500	14	47.8	0	0	0	446	1038	4547.8
MAOUSSA	138	529	2605.34	65	65	234.5	203	594	2839.84	2	5.6	0	0	0	205	596	2845.44
MATEMORE	167	688	1845.05	50	50	191.69	217	738	2036.74	11	58.3	0	0	0	228	749	2095.04
S/BOUSSAID	19	123	173.43	1	1	0	20	124	173.43	1	5.7	0	0	0	21	125	179.13
MAKHDA	101	362	1949.49	58	58	197.31	159	420	2146.8	22	93.4	0	0	0	181	442	2240.2
TOTAL/DAIRA	650	2519	10580.4	381	381	1116.41	1031	2900	11696.81	50	210.8	0	0	0	1081	2960	11907.61
OGGAZ	54	239	1125.27	66	66	520.47	120	305	1645.74	30	125.5	0	0	0	150	335	1771.24
ALAIMIA	27	103	2040	3	3	30	30	106	2070	0	0	0	0	0	30	106	2070
R/A/AMIROUCH	40	149	842.08	29	29	120.45	69	178	962.53	17	65.13	0	0	0	86	195	1027.66
TOTAL/DAIRA	121	491	4007.35	98	98	670.92	219	589	4678.27	47	190.63	0	0	0	266	636	4868.9

O/TARIA	167	590	5750.64	181	181	674	348	771	6424.64	17	82	0	0	0	365	788	6506.64
GUERDJOUM	50	187	1313.8	24	24	96.06	74	211	1409.86	5	19	0	0	0	79	216	1428.86
TOTAL/DAIRA	**217**	**777**	**7064.44**	**205**	**205**	**770.06**	**422**	**982**	**7834.5**	**22**	**101**	**0**	**0**	**0**	**444**	**1004**	**7935.5**
EL-BORDJ	79	308	1595.67	40	40	203.83	119	348	1799.5	2	5	36	36	72.111	157	386	1876.611
KHALOUIA	36	145	1282.71	27	27	106.08	63	172	1390.79	1	1.5	4	4	7	68	177	1399.29
EL-MENOUER	90	354	1522.17	39	39	131.23	129	393	1653.4	1	4	0	0	0	130	394	1657.4
TOTAL/DAIRA	**205**	**807**	**4400.55**	**106**	**106**	**443.14**	**311**	**913**	**4843.69**	**4**	**10.5**	**40**	**40**	**79.111**	**355**	**957**	**4933.301**
AOUF	55	218	3185.19	92	92	374.67	147	310	3539.86	12	62.55	0	0	0	159	322	3602.41
GHARROUS	33	121	1709.86	15	15	74.34	48	136	1784.2	9	41	0	0	0	57	145	1825.2
BENIANE	77	273	2046.88	48	48	146.62	125	321	2193.5	10	29.65	0	0	0	135	331	2223.15
TOTAL/DAIRA	**165**	**612**	**6921.93**	**155**	**155**	**595.63**	**320**	**767**	**7517.56**	**31**	**133.2**	**0**	**0**	**0**	**351**	**798**	**7650.76**
ZAHANA	41	171	4155	7	7	34.2	48	176	4189.2	85	510	16	16	104.9085	149	279	4804.1085
EL-GAADA	50	232	3246.54	8	8	58	58	240	3304.54	3	20.21	0	0	0	61	243	3324.75
TOTAL/DAIRA	**91**	**403**	**7401.54**	**15**	**15**	**92.2**	**106**	**416**	**7493.74**	**88**	**530.21**	**16**	**16**	**104.9085**	**210**	**522**	**8128.8585**
AIN FEKAN	90	347	3966.28	120	120	575.67	210	467	4540.95	23	104.5	0	0	0	233	490	4645.45
AIN FRASS	85	277	2970.22	23	23	128.88	108	300	3099.1	3	14.3	0	0	0	111	303	3113.4
TOTAL/DAIRA	**175**	**624**	**6935.5**	**143**	**143**	**704.55**	**318**	**767**	**7640.05**	**26**	**118.8**	**0**	**0**	**0**	**344**	**793**	**7758.85**
TIZI	232	820	3944.62	113	113	428.19	345	933	4372.81	27	106	0	0	0	372	960	4478.81
FROHA	120	453	1845.63	57	57	162.13	177	510	2007.76	24	87.13	0	0	0	201	534	2094.89
EL-KEURT	33	125	782.36	13	13	97.17	46	138	879.53	2	4.17	0	0	0	48	140	883.7
TOTAL/DAIRA	**385**	**1398**	**6572.61**	**183**	**183**	**687.49**	**568**	**1581**	**7260.1**	**53**	**197.3**	**0**	**0**	**0**	**621**	**1634**	**7457.4**
AIN FARES	61	249	1562.65	48	48	155.84	109	297	1718.49	3	17.3	83	83	117.6973	195	383	1853.4873
MAMOUNIA	53	227	1737.58	46	46	181.51	99	273	1919.09	0	0	13	13	23.723	112	286	1942.813
TOTAL/DAIRA	**114**	**476**	**3300.23**	**94**	**94**	**337.35**	**208**	**570**	**3637.58**	**3**	**17.3**	**96**	**96**	**141.4203**	**307**	**669**	**3796.3003**
EL-HACHEM	201	673	5453.78	77	77	326.91	278	750	5780.69	41	232.5	0	0	0	319	791	6013.19
ZELAMTA	145	401	1709.84	58	58	103.02	203	459	1812.86	0	0	0	0	0	203	459	1812.86
NESMOTH	79	282	1544.27	13	13	99.75	92	295	1644.02	9	35.5	0	0	0	101	304	1679.52
TOTAL/DAIRA	**425**	**1356**	**8707.89**	**148**	**148**	**529.68**	**573**	**1504**	**9237.57**	**50**	**268**	**0**	**0**	**0**	**623**	**1554**	**9505.57**
O/EL-ABTAL	43	151	515.56	10	10	41	53	161	556.66	0	0	0	0	0	53	161	556.66
S/A/DJEBBAR	17	68	97	31	31	63.28	48	99	160.28	6	45.5	0	0	0	54	105	205.78
AIN FERRAH	34	128	1065.83	12	12	111.9	46	140	1177.73	0	0	40	40	142.7387	86	180	1320.4687
TOTAL/DAIRA	**94**	**347**	**1678.49**	**53**	**53**	**216.18**	**147**	**400**	**1894.67**	**6**	**45.5**	**40**	**40**	**142.7387**	**193**	**446**	**2082.9087**
TOTAWILAYA	**4133**	**15681**	**96669.19**	**3062**	**3062**	**11216.55**	**7195**	**18743**	**107885.74**	**628**	**2810.86**	**270**	**270**	**809.1585**	**8093**	**19641**	**111505.7585**

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
DE LA WILAYA DE MASCARA

Evaluation Du programme De Soutien à la Relance économique (PSRE) Financé par le FNRDA
Année 2003
Arrêtée Au 19.04.05

Actions	Objectif		Réalisation		Ecart		Observation
	Physique	Financier	Physique	Financier	Physique	Financier	
Soutien aux cultures Spécialisées	8ha	11032	-	-	8ha	11032	Consommé
Soutien à l'équipement au et transformation	-	145248		15000	-	130248	Consommé
Soutien au grandes cultures	1362ha	14834	1362ha	14834	-	-	Consommé
Soutien à l'irrigation	-	175309		130640	-	44669	Consommé
Soutien aux nouvelles plantation	1987 ha	167919		58780	-	109139	Consommé
Soutien à la réhabilitation des plantations	2ha	21			2 ha	21	Consommé
Soutien à la production animale	-	22675		500	-	17675	Consommé
Total		537038		224254	-	312784	

N B (*) :Modernisation confiserie +Stockage sous Froid (2000 M3).
**** :-Bassin(128 de 100M3)**
-réseau goutte à goutte (796 ha).
***** :Equipement aviculture (10U)-Apiculture (560ruches+ Extracteur)**
Nouvelles plantation : Arboricultures (260ha) , vigne (52ha)
Nombre de Bénéficiaire globale : 130 .
Impact sur l'emploi :-Emploi permanent :40 – Emploi temporaire : 300.

Le Directeur des services Agricole